المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيـــلت –

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأزمة اليمنية على الأمن الإقليمي الخليجي (2011–2017)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهاد الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

من إعداد الطالبان:

1. بن لخضر عبد الوهاب
2. جابر عادل

إشراف الأستاذ

* بوعلي حمزة

لجنة المناقشة:

أ.نش حمزة .....رئيسا.

أ. بوعلي حمزة.....مشرفا ومقررا.

أ. بتة الطيب.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله
الرحمن
الرحيم

شكر وعرفان

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم، حقاً سعيتم فكان السعي مشكوراً، وبصوت الفرح ينبثق صوتي لغاليتي قائلاً شكراً لك على عطائك يا أمي. ضحت من أجلي بالكثير وعانت من أجلي الكثير، علمتني معنى الحب علمتني معني العطف، أجدها دائماً وهي توجهني في حياتي أصبحت قوياً بها أصبحت إنساناً بسببها مهما بحثت في قاموس الكلمات ونثرت من عبارات الشكر فلن ولم أجد كلمات توفيك حقك وقدرك يا أبي،

ولن أنسا من ساعدني في مذكرة تخرجي أستاذي وأخي "**بوعلي حمزة**" لذي قدم لنا مجموعة من التوجيهات والإرشادات، لك كل الشكر الجزيل. أتمنى من الله عز وجل أن يعطيك الصحة والعافية.

كما نتقدم بالشكر الموصول إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة، أساتذتي الكرام "**أ.نش حمزة**" و "**أ.بتة الطيب**" الذين سيتفضلون بمناقشة هذا العمل وإفادتنا بملاحظاتهم القيمة وتوصياتهم من أجل إكمال النقائص في موضوعنا، شكراً لكم على ما قدمتموه من خلال تدريسكم لنا في سنوات الليسانس والماستر وكذا من خلال مناقشة هاته المذكرة، أدام الله عزكم وأدام عطائكم.

عبد الوهاب بن لخضر

عادل جابر

إهـــــــــــداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة، وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول اليه مهما كان صعباً، وها نحن وصلنا وبيدينا شعلة علم، وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ. شكرا لله أولا وأخيرا على أن وفقنا وساعدنا على تقديم هذا العمل.

ثم أتقدم بالشكر إلى القلب الحنون من كانت بجانبي بكل المراحل التي مضت من تلذذ ومعاناة وكانت شمعة تحترق لتنير دربي، وكما أن الفضل كل الفضل لوالدي الذي علمني الصعود وعيناه تراقبني وساعدني بكل مراحل حياتي، وأيضا أهدي تخرجي لكل من كان له بصمة في حياتي فلكم مني كل الود والاحترام.

إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق أخوتي وأخواتي الأعزاء إلى كل من ساندني وإلى كل من تمنى لي الخير والنجاح، عائلتي وأصدقائي وزملائي والشكر الكبير لأعظم شخصين أبي أمي شكراً لكم.

إليكم جميعاً أهدي تخرجي راجياً من الله الإطالة بأعماركم وأن يبارك فيكم ويحفظكم بعينه التي لا تنام.

عبد الوهاب

إهـــــــــــداء 2

بعد عناء طويل وشوق انتظرناه خلف مقاعد الدراسة أقف على عتبات التخرج وأهدي تخرجي إلى روح وقلب طالما أردتُ أن أُكحل عيني برؤيته في يوم تخرجي وهو فرح بوصولي إلى هذه المرحلة أبي هكذا أردت أن أكون وهكذا أسير على نهجك دوماً وأبدا. اهدي تخرجي هذا إلى روح والدي العزيز رحمه الله والى أمي الغالية أطال الله في عمرها والى إخوتي وأساتذتي الأفاضل من بداية المشوار وحتى هذه اللحظة الجميلة واشكر كل شخص وقف معي وساندني على طوال مسيرتي الدراسية وأبارك لكل أصدقائي الذين تخرجوا معي وأبارك لأهلهم وحفظ الله بلدنا العزيز.

عـــادل

المقدمة

المقدمة

في فضاء جيوسياسي خليجي ترتطم الإرادات الخليجية بفعل تسارع الأحداث الأمنية والاقتصادية وبفعل تطور البيئة الهيكلية الداخلية للمجتمع الخليجي من جهة والهيكلة الإقليمية بفعل التوازنات الجديدة من جهة ثانية، وقد كان الطموح الواعد أن تتسلحّ الإرادات الخليجية لدول الخليج العربي برسم معالم لسياسة خارجية موحدة وعملة موحّدة وسياسة أمنية متقاربة ودبلوماسية تجابه تسارع الأحداث في الجوار والإقليم على حد السواء، غير أن الذي يحدث هو أن الدول الخليجية حاليا تعيش حالة من الإنكفاءات الجديدة بفعل رسم مقاربة أولوية الداخل على الخارج وذلك في ظل هشاشة البنية الداخلية لبعض الدول، فباستثناء الشراكة الاستراتيجية التي رسمتها السعودية والبحرين والاتفاقيات الخاصة بالتعاون المشترك فقد أبان الربيع العربي عن سياسات المحاور الجديدة. وقد أبرزت مسألة التعاطي مع قضايا الإرهاب والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) رؤى متباينة في فهم الدول الخليجية وآليات التحرك الإقليمي وظهرت سياسات جيوسياسية وجيواستراتيجية لم تكن بارزة بشكل جلي في السابق.

ومع سياسة التمدد الإيراني في شكل زحف ناعم تارة أو زحف صلب تارة أخرى، كحالة التحالف الصلب بين إيران وحزب الله وسوريا، وكذا الدور المتعاظم لإيران في الحالة اليمنية.

لقد اخترق «الربيع العربي» شبه الجزيرة العربية، فأثرَّ في اليمن وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. وككتلة تجارية مزدهرة ذات أهمية بالغة للاقتصاد العالمي، يتكون مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج التالية: البحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر والكويت إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة.

ومن الطبيعيّ أن تتأثّر دول الخليج، بجميع الأزمات المحيطة بالمنطقة الخليجية بسبب الثورات التي اجتاحت عددا من الأقطار العربية منذ أواخر العام 2010، والتي أنتجت مفاهيم جديدة في الفكر السياسي تجاوزت المفاهيم السابقة في الثورات العربية، على الرغم من أنها جاءت على حين غرة لتفاجئ العقل السياسي العربي ولتسهم بإحداث تغيرات في بنية منظومة الشرق الأوسط التي اختلفت من دولة إلى أخرى، غير أن الأزمة اليمنية برغم تأثرها برياح التغير، إلا أنها لم تكن وليدة اللحظة فلقد شهدت طيلة الفترة الممتدة منذ (2004-2010) ستة حروب انعكست تأثيرها في الساحة الخليجية ومع تجدد الأزمة شكلت نقطة ارتكاز وأهمية لكل من السعودية وايران.

سميت اليمن قديما ببلاد العرب السعيدة ولكن ما شهدته في فتراتها التاريخية يوحي بعكس ذلك، وهذا من خلال الأحداث الجسام التي مرت بها، منها ما عرفته في أواخر القرن 20 وبداية القرن 21م، والمتمثل في الثورة اليمنية

2011، وكذا تحول الصراع المحلي الداخلي إلى صراع إقليمي دولي شاركت فيه قوى إقليمية ودولية بشكل مباشر وغير مباشر، وعليه كان موضوعنا الموسوم بـ: **تأثير الأزمة اليمنية على الأمن الإقليمي الخليجي**

أهمية الموضوع

من هذا التقديم نستنتج أن موضوع مذكرتنا والذي هو (**القضية اليمنية**) يكتسي أهمية كبيرة نظرا لأنه يتناول قضية حديثة الوقوع (القضية اليمنية 2011 -2017)، بؤرة من بؤر التوتر في العالم، صراع في العالم الإسلامي والعربي بين دول الخليج، صراع إيديولوجيي وصراع ديني، ربيع عربي بما تملكه الكلمة من معنى، ولا شك أن القارئ وبعد التطرق إلى هاته المذكرة يصبح على دراية تامة بما يجري في اليمن خاصة الجانب الأمني.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع: يعود سبب اختيارنا ليذا الموضوع إلى:

أولا مبررات ذاتية:

- من أجل إفادة الطلبة من الناحية العلمية وزيادة الرصيد المعرفي من خلال عملية التحليل.
- الخروج من الأبحاث المحلية إلى العربية في إطار إيجاد تكامل عربي.
- باعتبارنا في ميدان التخصص كان من اللائق بنا محاولة التعمق في خبايا الجزيرة العربية في الفترة الحديثة والمعاصرة.
- الرغبة وحب الاطلاع لمعرفة المزيد عن الموضوع

ثانيا مبررات موضوعية: جعلتنا نختار موضوع القضية اليمنية وتداعياتها على الأمن في الخليج وهي كالتالي:

1. البحث في خلفيات وأبعاد القضية اليمنية ومعرفة الخبايا والسياسيات العامة للأنظمة العربية في الخليج.
2. العروبة والإسلام وكذا الطابع الإنساني للقضية اليمنية بالدرجة الأولى فاليمن حاله كحال الشعوب العربية تعاني ويلات الحرب وتعاني من الصراع الديني الأيديولوجي بين الحوثيين وقوات الدولة.
3. كذا اليمن الذي كان يسمى اليمن السعيد أصبح ساحة حرب بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة وقوات الحوثي والرئيس المخلوع عبد الله صالح من جهة أخرى.
4. ولا سيما اختيارنا للقضية اليمنية دون غيرها من القضايا المعاصرة للتطرق للحديث عنها هو تنامي الأحداث وتطورها وتراكم المستجدات في اليمن.

الإشكالية الرئيسية:

في ظل ما تعيشه اليمن من أوضاع متدهورة وأوضاع سياسية متوترة منذ 2011، جعلت الربيع العربي من أهم أسباب اندلاع الحرب، نطرح الإشكال الرئيسي ما **مدى تأثير الأزمة اليمنية على الأمن الإقليمي الخليجي؟**

الإشكاليات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- هل يمكن الحديث عن ''أمننة'' (اليمن)؟
- ما أسباب ونتائج المعضلة الأمنية في اليمن؟
- من وراء الربيع العربي في اليمن؟
- كيف يمكن أن تتصالح الإرادات الخليجية في رسم عقيدة أمنية مشتركة وسياسة خارجية متقاربة تجابه التهديدات الجديدة كتهديد الإرهاب الدولي وتهديد التنظيمات الدينية المسلحة وتهديد الصراع الهوياتي؟
- هل يمكن بناء المواطنة اليمنية الخليجية؟

صياغة الفرضيات:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التطورات في الأزمة اليمنية سيكون لها انعكاسات وتداعيات على دول الجوار، سياسيا ثقافيا واجتماعيا، وكذا انعكاس على المصالح الإيرانية السعودية وعلى تشكيل مواقفهما من خلال تعارض مصالحهما، إذ كلما اشتدت حدة المواجهة والتباينات في مصالح طرف جرى وضع حدود لتصرفات الطرف الآخر.

* عند دراستنا **للأدبيات السابقة** نجد أن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت نفس القضية (**القضية اليمنية**) هي فريق الأزمات العربي، فريق عربي متخصص ومعني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وكذا تناولها بالدراسة والتحليل وتقديم ما أمكن من توصيات للأطراف ذات الصلة. يعمل ضمن برامج من **مركز الدراسات الشرق الأوسط الأردن.**

المنهج المستعمل

اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضوع **المنهج التاريخي** القائم على سرد الأحداث من خلال عمليّة إحياء للماضي، فدراسة وتفسير الوقائع والأحداث الماضية، ثمّ تحليلها استناداً إلى أسسٍ منهجيّة وعلميّة دقيقة، الهدف منها الوصول لتعميمات وحقائق تساعد على فهم الحاضر بناء على أحداث الماضي، وللتنبؤ بالمستقبل.

بالإضافة إلى **المنهج الوصفي** للوصول إلى تحليل الأحداث لاستنباط النتائج.

حدود الدراسة:

من دراسة تاريخية عن اليمن في العصور القديمة والوسطى لغاية 2017.

خطة العمل:

وفي محاولتنا للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول: **ففي الفصل الأول تحدثنا المكانة الجيوسياسية للجمهورية اليمنية**، ففي المبحث الأول: قمنا بدراسة جيوسياسية لدولة اليمن، والمبحث الثاني عن الأوضاع السياسية من 1990 إلى غاية 2010 قبل اندلاع ثورة الربيع العربي (2011) أما المبحث الثالث فكان عن البيئة الإقليمية وتأثيرها على السياسات العامة اليمنية.

والفصل الثاني خصصناه للمعضلة اليمنية (2011–2017) ففي المبحث الأول تحدثنا عن بوادر الأزمة اليمنية (الجذور، الأسباب والتطورات)، والمبحث الثاني ذكرنا فيه تحديات وتهديدات الأمن القومي اليمني، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه التدخل الدولي والإقليمي في اليمن.

وفي الفصل الثالث والأخير فتناولنا **تأثير الأزمة اليمنية على الأمن الإقليمي الخليجي**، ففي المبحث الأول تحدثنا عن تأثير الأزمة اليمينة على دول مجلس الخليج، وأما المبحث الثاني فكان عن التدخل السعودي الإماراتي وتأثيره على الأمن في اليمن. والمبحث الثالث فكان لدراسة التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة اليمنية على دول المنطقة.

صعوبات الدراسة كانت كالتالي:

- الموضوع والعنوان من أوائل الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث، نظراً لقلة المراجع الذي يستند ويبنى عليها البحث
- جمع البيانات، ويُعتبر جمع البيانات من مصادر مُختلفة مع قلة المراجع والكتب أمرا صعبا لأن القضية اليمينة حديثة العهد ولاتزال تدور أطوارها إلى يومنا هذا.
- صعوبة الحصول على الكتب التي تتحدث حول الموضوع فأغلبية الكتب إلكترونية
- قلة الدراسات السابقة للموضوع.
- التحدي الأصعب يكمن في مدى رضانا وسعادتنا بهذا البحث أو هاته المذكرة، ممّا يشكل لنا تحدّياً آخر.
- انعدام الكتب التي تتحدث على موضوعنا في المكتبات المركزية.

وفي الأخير نسدي شكرنا الخالص إلى الأستاذ المشرف" بوعلي حمزة " الذي قدم لنا مجموعة من التوجيهات والإرشادات، كما نتقدم بالشكر الموصول إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا العمل وإفادتنا بملاحظاتهم القيمة وتوصياتهم من أجل إكمال النقائص في موضوعنا.

الفصل

الأول

الفصل الأول: المكانة الجيوسياسية للجمهورية اليمنية

المبحث الأول: اليمن – دراسة جيوبوليتيكية –

تمهيد

سكان اليمن اليوم يزيدون عن ستة وعشرين مليوناً، وفيه مكونات متعددة، والزيدية (سمى الأتباع بالزيدية نسبة إلى زيد بن علي، وهو سليل مباشر من النبي ص، عبر ابنته فاطمة وزوجها علي)،تعيش وعاشت إلى جانب السنة الشوافع قروناً من الزمن، وفي اليمن تهيمن القبيلة على المجتمع بقوة وتحضر كلما لزمت السلطة ذلك، والحوثيون المنتسبون للمذهب الزيدي ،لا يمثلون الفكر القريب للمذهب مع السنة وحسب، بل إنهم يُؤمنون للكثيرين، إمكانية استعادة دولة الإمامة التي غابت منذ الثورة التي أسقطت الإمامة العام 1970 ، وكان الأمل أن يخرج اليمن بعد الثورة إلى باب الدولة الحديثة لكنه انتهى بجيشه ودولته إلى سلطة القبيلة مرة أخرى.

المطلب الأول: دراسة تاريخية موجزة عن اليمن

عُرفت اليمن منذ القدم بالعربية السعيدة(ARABIA FELIX) ، وقد اشتق اسمها من (اليُمن) وهو الرخاء والبركة. وتمتد على رقعة جغرافية واسعة تقع جنوب الجزيرة العربية.

وقد عرفت اليمن أطوار التاريخ قديمة ووسيطه وحديثه ومعاصره في حلقات متصلة وانسجام متكامل، وكان لها في التاريخ القديم حضورٌ مميزٌ استحق ذكراً في كتاب الله العزيز، وتدويناً في المصادر الجغرافية منذ القديم وحتى الآن.وفي تاريخ الإسلام والمسلمين كان لليمن وأهل اليمن إسهامات بارزة في نواحي الحياة الثقافية والعسكرية والإدارية.واليوم يُعرف اليمن رسمياً باسم (الجمهورية اليمنية)[1].

التاريخ القديم

ولمعرفة تاريخ اليمن القديم لابد للقارئ أن يلغي من ذهنه الحدود السياسية المعاصرة لشبه الجزيرة العربية ويتصورها وحدة جغرافية مترابطة، فلم تعرف شبه الجزيرة العربية لا عرب الجنوب ولا عرب الشمال ولا عرفت شمال الجزيرة ولا جنوبها، ولم تورد النقوش ذكراً لقحطانية ولا لعدنانية، بل كانت كل شبه الجزيرة مسرحاً لأحداث تاريخية متنوعة فقامت الممالك والحضارات واتسعت بذاتها أو نفوذها داخل شبه الجزيرة طالما توفرت لها القوة

[1] – عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري** (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط5)1997، ص104.

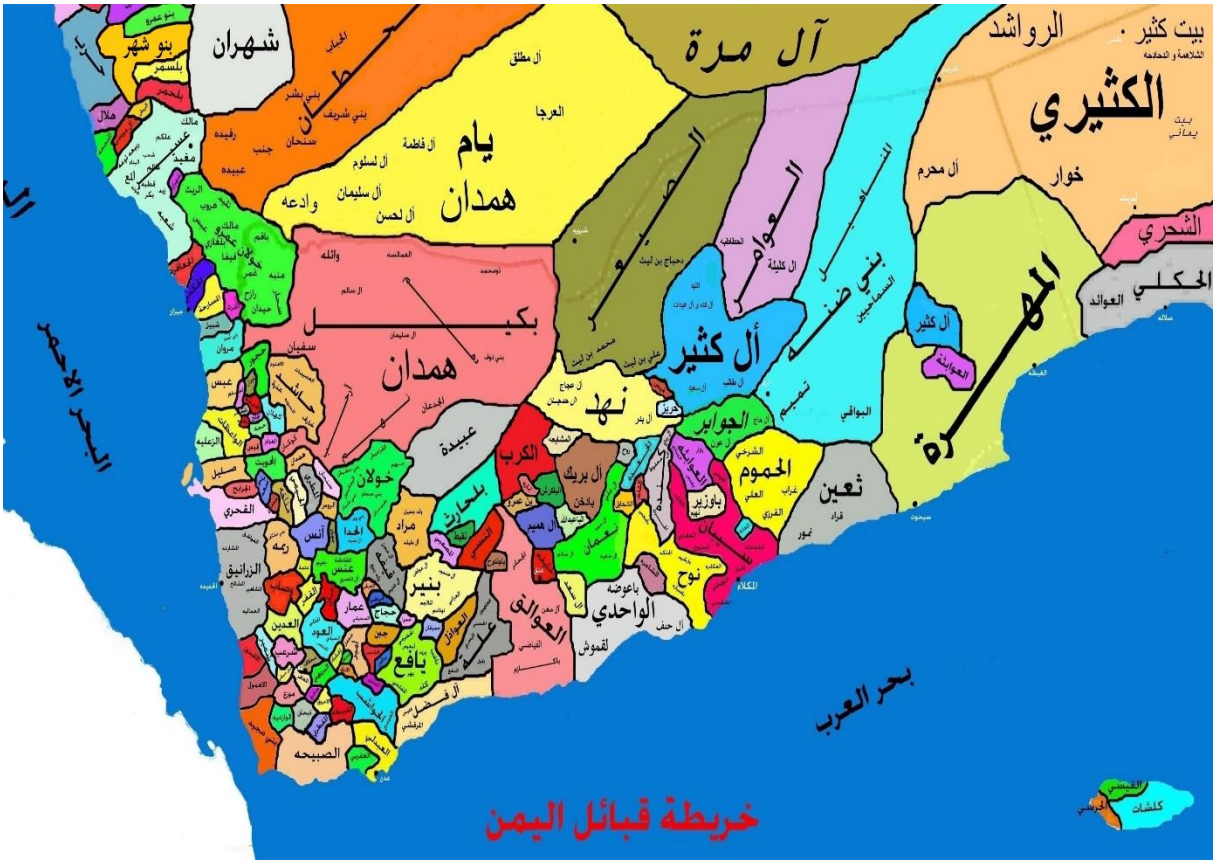

خريطة تبين القبائل اليمينة القديمة

خريطة تبين محافظات دولة اليمن والحدود الإقليمية

والنفوذ داخل شبه جزيرة العرب. أما التقسيم الشائع في الكتابات الحديثة لشبه الجزيرة العربية بين شمال وجنوب فينحدر من العصر الإسلامي، ومع ذلك وبسبب الانسجام القائم على التنوع الحيوي في منطقة جنوب شبه الجزيرة وبسبب تواصل حلقات تاريخها السياسي والحضاري فقد جعلت المصادر كل جنوب شبه الجزيرة قسماً واحداً بينما فصلت شمال الجزيرة إلى عدة أقسام ومع ذلك فلم تكن حدود الشمال والجنوب حتى في العصر الإسلامي محددة بدقة إلا أن المؤرخ والجغرافي اليمني أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني صاحب (صفة جزيرة العرب) (توفي بعد سنة 360 هـ) قد جعل حدود جنوب شبه الجزيرة تبدأ من الكعبة بمكة جنوباً، وهو تقسيم ينحدر من العصر الإسلامي كما نرى.

أما الإغريق قديماً فقد نظروا إلى ما سموه العربية السعيدة وهى صفة شاعت عن بلاد اليمن، ورأوا أنها تبدأ بعد عشرة كيلومترات من العقبة جنوباً ، وما نود عرضه هنا هو رسم إطار زمني لعصر ما يصطلح عليه بالتاريخ اليمني القديم أو فترة تاريخ الحضارة الراقية في اليمن القديم، وهي تمثل حيناً من الدهر برز فيها سكان بلاد اليمن من غسق التاريخ إلى ضحاه، ودلت على دورهم التاريخي لُقَىً أثرية مميزة وشواهد كتابية معلومة، ضمت حروفاً أبجدية خاصة: صوتاً ورسماً ، وتومئ إلى حضارتهم قرائن خارجية ثابتة تدل على أن أمماً أخرى في ذلك الزمان تناقلت طرفاً من أخبارهم وتبادلت شيئا من سبل معاشهم[2].

ويمكن تقسيم الإطار الزمني لتاريخ اليمن القديم إلى عصرين رئيسين، ويستند هذا التقسيم إلى معطيات تاريخية وجغرافية ليس هنا محل تفصيلها، ومع ذلك فإن العصرين يتداخلان ومن الصعب رسم حد فاصل بينها، فقد تزامنت فترات من العصرين، كما لم يكن الانتقال من الأول إلى الثاني انقطاعاً، وإنما امتداداً واستمراراً، والعصور التاريخية ليست مسارات زمنية مختلفة، وإنما هي في حقيقة الأمر مظاهر مختلفة لمسار زمني واحد.

1. العصر الأول

تدل أقدم المعلومات المعتمدة على حضارة يمنية راقية، يعود تاريخها على الأقل إلى القرن العاشر قبل الميلاد وتقترن هذه المعلومات بذكر سبأ التي ارتبطت بها معظم الرموز التاريخية في اليمن القديم والتي هي بالفعل واسطة العقد في هذا العصر، ويمثل تاريخ دولة سبأ، وحضارة سبأ فيه عمود التاريخ اليمني، وسبأ عند النسابة هو: أبو حمير وكهلان، ومن هذين الأصلين تسلسلت أنساب أهل اليمن جميعاً، كما أن هجرة أهل اليمن في الأمصار ارتبطت بسبأ، حتى قيل في الأمثال: تفرقوا أيدي سبأ، والبلدة الطيبة التي ذكرت في القرآن الكريم هي في الأصل

[2] – الشيخ عبد الواسع بن يحي الواسع اليماني، **تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)**، (دار السلفية للطباعة، القاهرة) 1909، ص401

أرض سبأ، كما أن أبرز رموز اليمن التاريخية سد مأرب قد اقترن ذكره بسبأ، وكان تكريمه بالذكر في القرآن سبباً في ذيوع ذكر سبأ وحاضرتها مأرب[3].

- **سبأ:** دولة سبأ في العصر الأول هي أكبر وأهم تكوين سياسي فيه، وما تلك الدول التي تذكر معها سوى تكوينات سياسية كانت تدور في فلكها، ترتبط بها حيناً وتنفصل عنها حيناً آخر، مثل دولة معين وقتبان وحضرموت، أو تندمج فيها لتكون دولة واحدة مثل دولة حمير، والتي لقب ملوكها بملوك سبأ وذي ريدان وذو ريدان هم حمير.

وأرض سبأ في الأصل هي منطقة مأرب، وتمتد إلى الجوف شمالاً، ثم ما حاذاها من المرتفعات والهضاب إلى المشرق، وكانت دولة سبأ في فترات امتداد حكمها تضم مناطق أخرى، بل قد تشمل اليمن كله. وكانت مأرب عاصمة سبأ، وتدلل الخرائب والآثار المنتشرة التي تكتنف قرية مأرب الصغيرة اليوم على الضفة اليسرى من وادي أذنه على جلال المدينة القديم وكبرها، ويرجح أن التل الذي تقع عليه قرية مأرب اليوم هو مكان قصر سلحين الذي ذكره العلامة الحسن بن أحمد الهمداني قبل ألف عام، والذي ورد ذكره بالاسم نفسه في النقوش اليمنية القديمة.

- **معين:** أما دولة معين فقد ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد في الجوف، بعد أن تمكنت مناطق الجوف بقيادة مدينة "يَثُل براقش" العاصمة الدينية من السيطرة على طريق اللبان التجاري بمساندة "حضرموت" وقتبان، ثم اتجه المعينيون شمالاً، وأقاموا المحطات التجارية والمستوطنات المعينية على طرق القوافل التجارية مثل قرْية في وادي الدواسر على الطريق بين نجران والبحرين أي شرق الجزيرة، ومثل ددان في وادي القرى على الطريق بين نجران وغزة، ومن "قرنو" عاصمة الدولة المعينية انطلق أهل معين يرتادون الأسواق العالمية في فلسطين ومصر واليونان وغيرها، وقد عثر بمصر على قبر تاجر معيني نقش اسمه زيد إلا بن زيد وكان يتاجر بالمر والقرفة في مصر أيام بطليموس الثاني حوالي 264 ق.م. [4]

وكان العالم القديم يعرف المعينين، وقد ذكرهم مؤلفو اليونان في كتبهم وسموا اللبان باسمهم، على أن تلك المصادر لا تقصر الذكر على المعينين، وإنما تذكر معهم أيضاً في اليمن: السبئيين والحضارمة والقتبانيين، وكان أول ذكر لقتبان قد ورد في نقش الملك كرب إل وتار السبئي، وكانت حينها موالية لسبأ التي خلصتها من سيطرة أوسان،

[3] – جواد العلي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، الفصل الثالث والعشرون، السبئيون، ص349.

[4] – **المرجع نفسه**، الفصل التاسع عشر، الدولة المعينية ص 277.

على أن قتبان مثل معين استطاعت أن تخرج عن سيطرة سبأ في القرن الخامس قبل الميلاد، وأن تمد نفوذها على حساب سبأ متحالفة مع حضرموت.

2. العصر الثاني

في أواخر العصر الأول، وخاصة في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، أتى على أهل اليمن حين من الدهر قللوا فيه من اهتمامهم بالزراعة، واعتمدوا كثيرا على الرخاء الذي تدره عليهم القوافل التجارية، وغلب عليهم التنافس على المال والجاه، فأصبح في اليمن خمس دول في آن واحد هي سبأ وقتبان ومعين وحضرموت وحمير، أصبحت عواصمها باستثناء حمير أشبه ما تكون بدول مدن القوافل التي يخضع ازدهارها وسقوطها للأوضاع التجارية والأطماع السياسية، كما حدث للبتراء ولتدمر والحضر في شمال الجزيرة،

وتمكن البطالمة الذين كانوا يحكمون مصر آنذاك من التعرف على أسرار الملاحة في البحر الأحمر ومواقيت حركة الرياح الموسمية في المحيط الهندي، فشرعوا يتجرون بحراً دون وساطة اليمنيين الذين كانوا يسيطرون على طريق اللبان البري وتحول النشاط التجاري بين حوض البحر المتوسط وحوض المحيط الهندي تدريجياً من الطريق البري إلى الطريق البحري، فبدأ يخف عطاء الطريق البري وتأثرت به الدول اليمنية القديمة كثيراً، مما أضعف من قوتها وأنقص هيبتها، فطمع بها الناس دولاً وقبائل ، فكانت حملة أليوس جالوس الرومانية التي أخفقت عند أسوار مأرب عام 224 ق م، في محاولة للسيطرة على الطريق البري والاستيلاء على بلاد اللبان[5].

- **سد مأرب**

كما طمعت القبائل البدوية المنتقلة في الصحراء بحواضر الدول اليمنية ومحطاتها التجارية، خاصة بعد أن تضرر أهل البادية أنفسهم نتيجة نقص مواردهم التي كانوا يجنونها من الطريق كجمالة أو حماة قوافل، فكانوا يهاجمون المحطات والمدن كلما مسهم جوع وآنسوا من تلك المدن ضعفاً، وساعدهم على ذلك اتخاذهم الفرس سلاحاً فعالاً في غزواتهم حيث كانوا ينقضون بسرعة وقوة على ثغور تلك الدول ثم يعودون فارين إلى قلب الصحراء مما اضطر كثيراً من سكان الوديان على أطراف الصحراء إلى هجر ديارهم والاحتماء بالمرتفعات في الداخل، وقد ساعد هذا الوضع على نمو قوة جديدة هي حمير التي حاولت الاستفادة من انتعاش الملاحة والتجارة على البحر الأحمر، فأقامت لها موانئ عليه وبنت لها أسطولاً، وكانت حمير آخر دول اليمن القديم ظهوراً، ويرجح أن ذلك اقترن ببداية التقويم المعروف بالتقويم الحميري الذي يبدأ حوالي 115ق،م.

[5]- حسن خضيري أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، القاهرة، (مكتبة مدبولي، ط1)، 1996، ص 17.

كان سد مأرب خلال عمره الطويل يتصدع بين الحين والآخر لأسباب عديدة منها: السيول الكبيرة التي تنتج عن أمطار غزيرة وفيضانات، مما يدخل عموما في الكوارث الطبيعية، ومنها الزلازل، ومنها الإهمال، وضعف السلطة المركزية، وقد جرت العادة أن يهب الناس عندما يحدث ذلك إلى مكان السد بغية العمل والتعاون في إصلاح ما تهدم منه، وتتولى تنسيق عملهم وتمويلهم سلطة مركزية قوية تجمع الإرادة وتحشد الإمكانات اللازمة، غير أن تفجر السد الأكبر والأخير لم يكن عادياً، بل كان خارقاً للعادة، وكارثة كبرى أتت على معظم بنيان السد، وجرفت معظم منشآت الجنتين، فكان أن شُلَّ نظام الري بأجمعه، وبدلت صورة الحياة في تلك الأرض تماماً، وقد ذكر القرآن الكريم العبرة الإلهية والسبب في ذلك، قال تعالى: " فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ"[6].

الأئمة الزيديون

الأئمة الزيديِون في دولتهم الأولى ، نسبة إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي خالف الإمام جعفر الصادق في مبدأي التقية والاستتار وأسس لمبدأ الثورة على الظلم متى ما وجد هذا الظلم وهو شرط الخروج والثورة ، ويتميز المذهب الزيدي باعتداله، وانفتاحه على المذاهب الأخرى وبجعل الاجتهاد ضرورة دائمة وهو ما أدى إلى إثراء المذهب الزيدي بالفكر وظهر له في الفترات التاريخية المتأخرة علماء كبار أجلاء في أوقات كان فيه الجمود يضرب أطنابه في مسطحي العالمين العربي والإسلامي، ويعد المذهب الزيدي عامة أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة، التي تأخذ عليهم حصرهم الإمامة في أولاد الحسن والحسين ومع ذلك فإنهم يجوزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل كما ينبذون مبدأ العصمة والتقية ويجيزون الخروج على الظلم، كما يجيزون خروج إمامين في وقت واحد وهو ما أدى في فترات كثيرة من تاريخ الدول الزيدية في اليمن إلى خروج أكثر من إمام دارت بينهم صراعات عنيفة أراقت الدماء وأهلكت الزرع والضرع، لكن مبدأ الخروج هذا رغم ويلاته هو الذي احتفظ للطامحين من الأئمة الزيدِيين بجذوة الثورة مكنتهم من قيادة محاولات متعاقبة لتأسيس حكم علوي وراثي سنصادفها لاحقاً. ولو أن هذا المبدأ فيما بعد قد آل إلى تنافس بين الطامحين لا من أجل رفع الظلم بل لتأسيس ملك وسلطان، وقد اتخذت الدولة الزيدية الأولى بزعامة مؤسس الدولة والمذهب الزيدي في اليمن العلوي يحيى بن الحسين الرسي المنعوت بالهادي إلى الحق، من صعدة مركزاً لها في الفترة 284 –444 هـ/ 897 –1052م. [7]

[6] – القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية 16.

[7] – الشيخ **عبد الواسع بن يحي الواسع اليماني**، المرجع السابق، ص20.

وقد وجدت مختلف الطموحات السياسية في أوضاع اليمن القبلية وتصارعها مع بعضها البعض خير وسيلة للحصول على الأعوان الذين رغبوا في الانتقام من بعضهم تحت مسمى القيادات المختلفة، وقد تصارعت القوى المتعاصرة مع بعضها البعض وتبادلت النصر والهزيمة سجالاً وأطيح بأسر حاكمة لتحل محلها أخرى إلى حين.

- **الأئمة الزيديون والعثمانيون**

بعد القضاء على الدولة الطاهرية تغيرت الأحلاف وموازين القوى وأخذ الإمام شرف الدين يقاتل حلفاء الأمس من المماليك الذين أسماهم قبلاً " غزاة كرماء ". ويتحالف مع والي الدولة الطاهرية في ثلا، في حين تحالف الأشراف الحمزات مع المماليك نكاية بالإمام شرف الدين، وقد ضعفت معنويات الجند المماليك كثيراً بسبب سقوط دولتهم في مصر على يد الأتراك العثمانيين بعد قليل من القضاء على الدولة الطاهرية في نفس العام 923 هـ/1517م، مما اضطر المماليك في اليمن إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية، وهكذا دخلت اليمن تحت السيادة العثمانية عبر تبعيتها السابقة للمماليك، لكن العثمانيين أنفسهم لم يصلوا اليمن إلا عام 945 هـ/ 1538 م وهي حملتهم الأولى إلى اليمن بعد أن وضحت لهم أهمية موقع اليمن الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر وبحر العرب، في إطار صراعهم كقوة دولية مع القوة البرتغالية البحرية المتنامية في المحيط الهندي وبحر العرب ،والتي أخذت تحول الطريق التجاري من البحر الأحمر عبر رأس الرجاء الصالح مع ما يتبع ذلك من خسائر في عائدات الموانئ الخاضعة لسيطرة العثمانيين [8].

أما مصير المماليك في اليمن قبل قدوم العثمانيين فقد آل إلى قوة صغيرة منحصرة في زبيد بعد أن تمكن الإمام شرف الدين بمعارك طاحنة مع المماليك من مطاردتهم مهزومين حتى زبيد. وقد تولى قيادة الحملات الحربية المطهر ابن الإمام شرف الدين، أحد فرسان الحرب المرموقين في هذه الفترة، والمتصف مع ذلك بالقسوة والجبروت إلى حد أن أباه الإمام شرف الدين برأ إلى الله أمام الملأ من بعض أفعاله. لقد حصر نفوذ المماليك في زبيد، لتقضي عليهم بعدئذ القوة التركية الغازية، وليجد الإمام شرف الدين، الذي كان قد ضم معظم اليمن من عدن إلى صعدة تحت حكمه–نفسه وجها لوجه مع العثمانيين.

وابتداء من هذه الفترة التي تولى قيادتها الإمام شرف الدين وحتى قيام الثورة في 26 سبتمبر 1962 م تنسحب الأحداث التاريخية الكبرى وزمام المبادرة من المناطق الجنوبية السهلية لليمن لتتركز في الجهات الجبلية الشمالية بزعامة الأئمة الزيديين وأتباعهم في اليمن الأعلى، وإلى جانب عدد كبير من الأئمة الطامحين تمكنت فقط أسرتان من الأسر الهاشمية من تحقيق السيادة والنفوذ، وإن كان ذلك بشكل متقطع، وبين وهن وقوة، هما:

[8] – رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، (عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، مصر) 1996، ص30.

أسرة شرف الدين، وأسرة آل القاسم. وفي فترة الوجود العثماني الأول في اليمن كان الإمام شرف الدين وابنه المطهر رجلا المرحلة، فخاضا حرباً ضروساً ضد العثمانيين، كان يمكن أن تكلل بالنجاح سريعاً لولا التنافس على النفوذ داخل أسرة شرف الدين الذي أسهم في طول هذه الحرب وبقاء الأتراك في اليمن، إذ قامت المنافسات بين الإمام شرف الدين وابنه المطهر وفيما بعد بين المطهر وإخوته لينقسم معسكرهم بين مؤيد لهذا ومؤيد لذاك. وأخذت القوى القبلية تحاول الحصول على مساحة نفوذ تتحكم فيها، إلى جانب منافسات أئمة آخرين لآل شرف الدين، وقد أدت هذه المنافسات والحروب إلى الاستعانة بالعثمانيين لترجيح الكفة ضد المنافسين، ومع ذلك فقد كان الأئمة الزيديون في هذه الفترة إجمالاً هم القوة المهيمنة والمتصدرة لعظائم الأمور ضد هيمنة الأتراك العثمانيين، وكان آل كثير في حضرموت قد استغلوا الفراغ السياسي في جهاتهم وكونوا الدولة الكثيرية بزعامة السلطان بوطويرق 844 – 915 هـ /1438- 1510 م، وهكذا كانت اليمن في هذه الفترة موزعة بين ثلاث قوى: الأتراك في الجهات الغربية، والأئمة من بيت شرف الدين في الجهات الشمالية، وآل كثير في حضرموت.

- **التأسيس والسيادة**

المملكة المتوكلية اليمنية	1918م
اتحاد الجنوب العربي	1962م
محمية الجنوب الشرقية	1963م
الجمهورية العربية اليمنية	1964م
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	1967م
الوحدة اليمنية	1990م

جدول يبين تأسيس وتوحيد اليمن[9]

المطلب الثاني: الموقع والمكانة السياسية للجمهورية اليمنية

1. الموقع السياسي:

مثلت المملكة العربية السعودية الجار الجيوبوليتكي الأكثر أهمية لليمن، ومن أبرز محددات الاستقرار السياسي فيه، حيث تملك المملكة العربية السعودية الجار الأقرب لليمن القدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والتأثير على النظام السياسي والسيادة الوطنية، واقتطاع الأراضي التي ترى فيها أهمية إستراتيجية، وقد زادت

[9] - عبد الله السلال، وآخرون، **وثائق أولية عن الثورة اليمنية**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1992، ص15.

القدرة السعودية على التأثير في الشأن اليمني نتيجة تنامي قدراتها المالية, وخاصة بعد الطفرة النفطية والتي شكلت فوائض مالية ضخمة، في نفس الوقت الذي تعاني اليمن عوامل الفقر, وشح الموارد الطبيعية.

وغالبا ما تستخدم المملكة هذه الورقة في الضغط على الحكومة اليمنية لتحقيق مصالحها والتعديل من مواقفها إزاء أي قضية، مثل ما حصل في أزمة الخليج عندما أغلقت المنافذ البرية أمام حركة المرور من والى اليمن، لتجعل من اليمن دولة محاصرة بشكل كلي، ولم تعر المملكة أي اهتمام ويسهل عليها اتخاذ مثل هذا الإجراء بكون اليمن لا تشكل ممر عبور للمملكة للوصول إلى دول أخرى، وقد اتخذت المملكة إستراتيجية في هذا الجانب عن طريق محاولتها السيطرة على جميع الحدود الفاصلة بين كل دول شبة الجزيرة العربية .

إن موقع اليمن في القارة الأسيوية وفي ركنها القصي الجنوبي يعطيها ميزة جغرافية، إلا أن وقوعها في الركن الجنوبي لشبه الجزيرة العربية يحرمها من الكثير من المزايا ويحرمها من عدم وجود خطوط عبور على أراضيها لعدة دول ليمكنها من احتلال مركز دولي هام في العلاقات الدولية وخاصة مع جيرانها، فالدولة التي تتحكم في حركة العبور بين العديد من الدول مع وجود إمكانيات للتحكم ومنع استخدام هذه الطرق، فأن تلك الدول المحتاجة إلى العبور تسعى إلى استرضاء هذه الدولة وتتبع سلوكاً سياسياً طيباً نحوها، واليمن من الدول المحرومة من هذه الميزة من خلال موقعها الحدي[10].

2. الموقع الفلكي

يقع اليمن بين دائرتي عرض (12- 19) شمالاً، وبين خطي طول 41و 54 شرقا ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض 13 خط طول وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول ويحدد موقع اليمن ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف ولولا وجود التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراء من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، والمنطقة الصحراوية شرق اليمن بما يعني أن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديدة في قوة اليمن، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمطار، وندرة المياه ليكون الموقع الفلكي أحد العوامل الثابتة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية.

3. الموقع البحري

يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق

[10] – عاطف علي، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبيلتيكا**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1) ص113.

والغرب، ويمر عبره 3,3 مليون برميل نفط يوميا بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره 21 ألف سفينة سنويا وتمثل الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر بما يعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية. مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية، حيث يتيح لليمن التوسع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويمنحها حدوداً طبيعية مثالية لما يشكله البحر من عازل طبيعي بين اليمن، وغيرها، باعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل كلفة إذا قورنت بمتطلبات الحماية للحدود البرية الواسعة، والتي تحتاج إلى قوة كبيرة للدفاع، كما يعطيها الأمان لتجارتها الدولية إذا ما تعرضت جبهاتها الأخرى لأي تهديد.

كما يمتلك اليمن العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع الهام، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية، والقواعد البحرية، والجوية، فجزيرة سقطرى مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الأسيوي (الجزيرة العربية) وإلى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس، تمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها (2500 كم) أي أن كل كيلو متر من المساحة يقابله 182.2كم2 وبمقارنة هذا المعدل بالمعدل العام للوطن العربي، والذي يبلغ 610/1 كم2 نجد بان سواحل اليمن طويلة نسبيا، ما يجعل مختلق المنطقة السياسية قريبة من السواحل.[11]

4. دول الجوار لدولة اليمن

يحد اليمن من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الشرق سلطنة عمان، ولها ساحل جنوبي على بحر العرب وساحل غربي على البحر الأحمر. ولدى اليمن أكثر من 200 جزيرة في البحر الأحمر وبحر العرب أكبرها جزيرتي سقطرى وحنيش.

اليمن عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وعلاقات اليمن جيدة مع معظم الدول العربية وتلك التي تقطنها أغلبية مسلمة. أهمية اليمن تكن في موقعه الاستراتيجي ولكن الصراعات السياسية والمذهبية والقبلية تعيق استغلال الموقع وتأثيره لصالح البلاد. قبلت الجمهورية اليمنية المسؤولية عن جميع المعاهدات والديون من سابقاتها، "الجمهورية العربية اليمنية" و"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"[12].

علاقة اليمن مع دول الجوار هي كالتالي:

---

[11] – يحي أحمد حسين الوشلي، **اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة**، (دراسة جيواستراتيجية) (دار الشرق للطباعة والنشر، ط1) 2005، ص45.

[12] – رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص30-31.

- **مع المملكة السعودية:** السيادة اليمنية بحد ذاتها منتهكة من السعودية. إذ عملت السعودية على مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، وكثفت جهودها لمحاصرة هذا النفوذ من خلال زيادة حضورها السياسي والعسكري على الساحة اليمنية. فعلى المستوى السياسي، سعت السعودية إلى تطبيق المبادرة الخليجية من أجل ملء الفراغ وتعد السعودية من أبرز عوامل الاضطراب الخارجية المؤثرة على اليمن.
- **دولة عمان:** علاقة اليمن بعمان جيدة باستثناء اليمن الجنوبي الذي دعم ثورة ظفار ضد النظام السلطاني القائم في عمان فكانت علاقات اليمن الجنوبي متوترة مع جيرانه بسبب توجهه الماركسي.
- **دولة الإمارات العربية المتحدة:** بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات واليمن عام 1971، زار زايد بن سلطان اليمن أربع زيارات رسمية كانت الأولى في 21 نوفمبر 1972 والرابعة في 21 ديسمبر 1986 عندها أفتتح سد مأرب والذي أعيد بناؤه على نفقة الإمارات.
- **دولة قطر:** علاقة اليمن مع قطر قديمة، حيث قامت علاقات دبلوماسية بين البلدين وافتتح كل منهما سفارته في عاصمة البلد الآخر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي حيث جسد ذلك بداية مهمة للتطور في العلاقات بين البلدين، ووقع البلدان خلال تاريخ العلاقات بينهما، وشهدت الفترة 1990م-2000م توقيع وزيري الخارجية في البلدين على محضر إنشاء اللجنة الوزارية اليمنية القطرية المشتركة، وفي عام 1993م تم الاتفاق على تبادل الآراء والخبرات والتنسيق في المواقف السياسية المختلفة وفي المحافل الدولية بما يعمق أواصر الأخوة بين البلدين، وهو ما تجسدت في المواقف الأخوية والقومية والإسلامية الوحدوية لدولة قطر أثناء الأزمة السياسية وحرب الردة والانفصال في مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وما أعقب ذلك من زيارات متبادلة للرئيس علي عبد الله صالح وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. [13]
- **مع العراق:** العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية العراق وهي علاقات قديمة دينية وإثنية تسبق قيام الجمهوريات في البلدين. ففي 1979 وقعت الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين العراق واليمن في مجال التعاون في حقول الثقافة والإعلام. وفي 16 فبراير 1989 وقع كل من اليمن والأردن والعراق ومصر في بغداد على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، انفرط المجلس لتباين وجهات النظر بين رؤساء الدول في تلك الفترة. كان عراق صدام حسين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على

[13] – عبد الرحمان البيضاني، **أزمة الأمة العربية وثورة اليمن** (مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة) 1984، ص78.

ارتباط وثيق فقد عارض صالح قرار جلب قوات أمريكية لتحرير الكويت من الجيش العراقي حينها عام 1990.

- **مع إيران**: العلاقات بين الدولتين منذ الثورة الإسلامية في عام 1979 كانت ودية، ومع ذلك، تضررت في السنوات الأخيرة لدعم الجمهورية الإسلامية للمتمردين الحوثيين الذين يشاركون في نزاع مسلح مع القوات الحكومية اليمنية. تتهم السلطات اليمنية بشكل متكرر إيران بتوفير التمويل والأسلحة إلى الشيعة الحوثيين المتمردين. ونشرت إيران الغواصات والسفن الحربية قبالة ساحل اليمن، في خليج عدن والبحر الأحمر، بدعوى مكافحة القرصنة.

علاقات اليمن بشكل عام جيدة مع باقي الدول العربية بخلاف السعودية، فهاته الأخيرة عملت على إضعاف الحكومة المركزية في اليمن بمختلف الأساليب، فاليمنيين هم أكثر سكان الجزيرة العربية وجمهورية ناجحة في شبه الجزيرة العربية ليست مصدر ارتياح للأسرة السعودية الحاكمة وفق مختصين في الشأن اليمني[14]

[14] – عبد الرحمان البيضاني، **المرجع السابق**، ص 108.

المبحث الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لليمن (1990–2010)

المطلب الأول: الأوضاع السياسية:

حقائق أساسية عن الجمهورية اليمنية

- التأسيس 1990 :سابقا الجمهورية العربية اليمنية "اليمن الشمالي"، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " اليمن الجنوبي".
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: 2000-2010 4.5%.
- إنتاج النفط 180 :ألف برميل يوميا 2012 (مراجعة بي بي الإحصائية لطاقة العالم 2013).
- العدد: 24.8 مليون نسمة (البنك الدولي)
- لا يحصل على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي: 13.1 مليون شخص.
- المعانون من انعدام الأمن الغذائي: 10.5 مليون
- النازحون داخليا:306087.[15]

المصدر: مفوضية شؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، الحكومة اليمنية، جوان 2013.

بعد أن توفرت الشروط الموضوعية على المستوى الداخلي في شطري اليمن الشمالي والجنوبي، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي تم الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية في 22مايو 1990م، حيث كانت الظروف الداخلية في الشطرين مهيأة أكثر من أي وقت سابق لتحقيق الوحدة ففي الجنوب تشكلت ظروف صراعية عصية هددت مستقبل الدولة الجنوبية, وتزامنت تلك الانشقاقات, والصراعات في الحزب الاشتراكي الحاكم مع متغيرات دولية أبرزها انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية, وسقوط المنظومة الاشتراكية التي كان النظام الجنوبي ينضوي تحت حمايتها ويستمد قوته ودعمه منها، فوجد النظام الاشتراكي الماركسي نفسه محاصرا في أقصى جنوب شبة الجزيرة العربية ومطوقاً بقوى رأس مالية معادية ومتربصة به.

فكان خيار الوحدة هو أقرب الحلول على الرغم من تقديم بعض الدول الإقليمية (المملكة العربية السعودية) إغراءات للحزب الاشتراكي اليمني للخروج من أزمته مقابل التراجع عن مشروع الوحدة إلا أن خيار الوحدة كان

[15] – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **منظمة الصحة العالمية**، اليونيسيف، **الحكومة اليمنية**، جوان 2013.

الأقوى من جميع الخيارات الأخرى، كون التراجع لن يحل المشاكل الداخلية، والصراعات السياسية بين الفرقاء السياسيين في الحزب الاشتراكي من جهة ولن يحلها مستقبلا مع الشطر الشمالي من جهة أخرى في حال استمرار التشطير[16].

أولاً: التنافس الحزبي والاستقرار السياسي

بعد إعلان الوحدة في 22مايو 1990 تم تحديد فترة انتقالية مدتها ثلاثين شهر يتم خلالها الانتقال العملي من حال التشطير إلى التوحد، وانتخب مجلس رئاسي عن طريق المجلس الاستشاري المكون من 26شخصا من الجمهورية العربية اليمنية (سابقا) و17شخصا من أعضاء مجلس الرئاسة في الجمهورية الديمقراطية الشعبية (سابقا)،واختار المجلس الرئاسي (حيدر أبو بكر العطاس) رئسا للوزراء للمرحلة الانتقالية إضافة إلى مجلس برلماني يتكون من 301عضو، منهم 159 عضو من الشطر الشمالي (سابقا) و111 عضو من الشطر الجنوبي (سابقا) و31عضو مستقلين يتم تعيينهم من قبل مجلس الرئاسة، وتم طرح دستور دولة الوحدة للاستفتاء في مايو 1992م، ليبدأ الصراع السياسي بصراع النصوص الدستورية.[17]

ثانياً: المعاهد العلمية والصراع السياسي:

يرجع تأسيس المعاهد العلمية في اليمن إلى عهد السبعينات في عهد القاضي عبد الرحمن الأرياني، حيث ارتأت حركة الإخوان المسلمين أن تكون المعاهد العلمية كبديل للكتاتيب التي كانت منتشرة في عهد الأئمة، وتطورت تلك المعاهد في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي حيث تم فصلها عن وزارة التربية والتعليم بميزانية مستقلة . كانت تلك المعاهد تضم 400 ألف طالب وطالبة ويشرف عليها حزب الإصلاح وتبلغ ميزانيتيها السنوية 7مليارات ريال.[18]

ثالثاً: انتخابات 1993 والصراع السياسي:

كانت نتائج انتخابات 27ابريل 1993م أخر المحاولات لحسم الصراع السياسي عن طريق الشرعية الدستورية، والاحتكام للشارع ليقول كلمته الفصل، إلا أن تلك الانتخابات أتت بنتائج قد تكون معبره عن

---

[16] – فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**، (: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة) 2011، ص5.

[17] – عادل دسوقي الجوجري، **اليمن فوق بركان "صراع القبيلة والسلطة النصر لمن"**، (دار الكتاب العربي دمشق–القاهرة) ط1، 2010، ص 45.

[18] – موقع: **مسلم المعاهد العلمية في اليمن ومسلسل الإلغاء**، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/01م.
http://almoslim.net/node/85325

حجم كل حزب سياسي في الشارع، ولكنها لم تكن معبرة عن الحجم في الواقع السياسي حيث كان كل حزب يحتفظ بقوته كدولة مستقلة.

لقد حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على المرتبة الأولى بحصد 123 مقعدا بنسبة 41% من إجمالي مقاعد البرلمان، وحزب التجمع اليمني للإصلاح حصل على المرتبة الثانية بحصد 62 مقعد بنسبة 21% من إجمالي المقاعد، ويأتي الحزب الاشتراكي اليمني في المرتبة الثالثة 56مقعد بنسبة 19% فقط بينما حصل المستقلون على 47مقعد بنسبة 15% وهؤلاء المستقلين مدفوعين من قبل أحزاب للترشح بصفة مستقلين لاعتبارات سياسية.[19]

رابعاً: حرب 1994 والاستقرار السياسي

كانت حرب صيف 1994م، نتاج الصراع السياسي بين القوى السياسية فلم تكن هناك خلافات أو صراعات بين أفراد الشعب اليمني شماله، وجنوبه شرقه، وغربة إلا إن مصالح القوى النافذة كانت هي المحك في تلك الصراعات والتي كانت نتائجها خوض حرباً ضروساً أودت بحياة الآلاف من أبناء الشعب اليمني ودمرت البنية الاقتصادية تدمير شامل.

فقد وصلت خسائر الحرب إلى ما يقارب 12مليار دولار وخسائر بشرية ما يقارب 10 ألاف قتيل وجريح، ولم تتوقف تلك الخسائر الناتجة عن الحرب عند ذلك. فقد شقت الصف اليمني وخلقت حالة من الصراع الكامن بين أبناء الشعب لازال مستمر حتى اللحظة حيث كان للحرب نتائج معنوية عندما تصرف بعض المسئولين والنافذين تصرف المنتصر على المهزوم والذي خلق بدوره حالة كبت عند سكان المناطق الجنوبية لتكون تلك التصرفات وقود لصراع سياسي من جديد.

كما أخلت الحرب بالتوازن السياسي حيث شكل خروج الحزب الاشتراكي من اللعبة السياسية على أثر الهزيمة في حرب صيف 1994م الأمر الذي أحدث فراغاً سياسياً ومكن حزبان سياسيين من السيطرة على السلطة في بادئ الأمر حيث شكل ائتلاف من حزبي المؤتمر الشعب العام والتجمع اليمني للإصلاح وغاب دور المعارضة، فقد كان حزب الإصلاح حزباً معارضاً في الفترة الانتقالية، وانتقل بعد الحرب إلى السلطة، ولكن لم يمنح سوى وزارات خدمية تعاني من مشاكل كبيرة وجرت صراعات وتنافسات على المراكز القيادية، بين الحزبين، في نسخة مشابهة للصراع السياسي بين شريكي الحكم في الفترة الانتقالية، حتى الانتخابات الثانية في دولة الوحدة عام

[19] – محمد الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن**، 2003، ص370 .

1997م والتي حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية المريحة وأسفرت عن خروج حزب التجمع اليمني للإصلاح للمعارضة.[20]

خامساً: حروب صعدة والاستقرار السياسي:

ارتبطت الحروب التي شاهدتها منطقة صعده شمال اليمن باسم الحركة الحوثية وهي حركة سياسية تعد تطور لتيار الإمامة الشيعية الجارودية في اليمن مستغلة التوغل الاثني عشري الإيراني في المنطقة وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي 2004-2009م مستغلة سوء الأحوال السياسية والمعيشية.

مع تطور الأحداث في المنطقة العربية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003م خرج الحوثيون في مظاهرات ضخمة تجوب العاصمة اليمنية صنعاء ضد الاحتلال الأمريكي وقابلتها الحكومة اليمنية بشدة وبدأت الحرب بين الطرفين عام 2004م استخدمت السلطة 30الف جندي وأسفرت الحرب الأولى بمقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي.[21]

سادسا: سياسات السلطة والاستقرار السياسي

اتبعت كلا السلطتين في الشطرين سياسة من شانها الإضرار بالاستقرار السياسي فبينما تمحورت سياسية السلطة في الشمال بعد الثورة في الستينات من القرن الماضي في كيفية التجنيد السياسي وتوزيع للقيم من خلال كسب الولاء القبلي حيث ركزت كل الأنظمة السياسية المتعاقبة على استخدام القبيلة كركيزة أساسية داعمة للنظام وبقاءه في السلطة

هذه السياسات دعمت الوجود والاستمرار للقبيلة في الحياة السياسية بكل ما يعني ذلك من تخلف واستمرار للتجزئة والصراعات والحروب حيث كانت القبيلة تجد نفسها دائما في مواجهه الدولة مستمدة قوتها من الدعم الذي تلقاه من قبل الأنظمة في المراحل المختلفة ولم يقدم أي نظام على إجراءات سياسية من شانها تحد من سطوه القبيلة سوى في فترة قصيرة في السبعينات أبان حكم الرئيس إبراهيم الحمدي، لتفرض القبيلة نفسها مره أخرى بعد تلك الفترة لتعود الأساس الذي يقوم عليه التجنيد السياسي وتوزيع القيم في المجتمع[22].

---

[20] – نصر طه مصطفى، **هموم آخر القرن (اليمن والتحولات السياسية الكبرى)** (الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، لبنان)2004، ص 245.

[21] – عادل علي نعمان الأحمدي، **الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد**، (مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر صنعاء)، فبراير 2006، ص11.

[22] – بلقيس أبو أصبع، **النخب السياسية الحاكمة في اليمن**، (مكتبة مدبولي، ص1)1999، ص46.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية

يعتبر ثبات ونمو القطاع الاقتصادي من أهم العوامل التي تحقق الأمن والاستقرار في الدولة([23]) فالدولة التي تتمتع ببنية اقتصادية قوية تنمو باستمرار بالتوازي مع المتغيرات الأخرى وتكون قادرة على تخطي أو على الأقل امتصاص آثار التحديات الاقتصادية، وكذا نجاح الدولة في التعامل مع الأخطار الاقتصادية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية.وفي حال الاقتصاد اليمني نجد بأنه يعاني من جميع تلك الاختلالات بشكل متفاوت إلا أن هناك عوامل ثابتة وهامة يعاني منها الاقتصاد اليمني ظهرت بوضوح خلال الأزمات الاقتصادية الخانقة التي يمر بها اليمن في الفترة الراهنة.ومن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي في اليمن: عدم استقرار مصادر الدخل، والديون الخارجية، والتضخم والفساد المالي والإداري، وأزمة المياه وزراعة .

أولاً: عدم استقرار مصادر الدخل:

تعاني اليمن من إشكالية عدم ثبات مصادر الدخل حيث اعتمد اليمن على مصادر دخل غير ثابتة ومرتبطة بالعامل الخارجي أكثر من الداخل كما تعاني تلك المصادر من الشح وعدم وجود خطط اقتصادية تعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة ومن هذه المصادر :

1. قطاع النفط:

يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات، وشهد هذا القطاع تطور متزايد منذ إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م وظل الإنتاج في تزايد حتى عام 2001م حيث زاد مستوى الإنتاج من (69.1) مليون برميل عام 1990م إلى (160.1) مليون برميل عام 2001م بينما اتسم الناتج بالتراجع في الفترة (2002-2007م) ليصل إلى (117) مليون برميل.[24]

ثانياً: قطاع الزراعة:

يشهد قطاع الزراعة في الجمهورية اليمنية تراجع وإخفاقات كبرى منذ السبعينات فبينما كان يحقق اليمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية تراجع الاكتفاء الذاتي إلى 15% وتدنى مساهمة الناتج الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي إلى 13%، برغم أن المجتمع اليمني مجتمع زراعي ويعمل في هذا القطاع 53% من قوة العمل،

[23] – محمد محمد الحميدي، **الأمن القومي اليمني**، (دراسة في التحديات ومصادر التهديد، رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم العلوم السياسية القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام 2004 ص26.

[24] – **التقرير الاستراتيجي اليمني** لعام 2007، ص97.

كما يعتمد 50% من سكان الجمهورية على عوائد الإنتاج الزراعي، بلغ ما يستورده اليمن من المواد الزراعية خلال الفترة 1999م إلى 2001م 812 مليون دولار بما يعادل 37% من إجمالي الواردات، بينما بلغ متوسط الصادرات من نفس المواد 71 مليون دولار وهو ما يمثل 2.4% من إجمالي قيمة التصدير. [25]

ثالثاً: تحويلات العمالة في الخارج

مثلت تحويلات العمالة في الخارج وخاصة في دول الخليج العربي المصدر الرئيسي للاقتصاد اليمن خلال عقدي السبعينات والثمانيات، إلا أن هذا المصدر يعد من أكثر المصادر الغير مستقرة بالنسبة للاقتصاد اليمني كونه يرتبط ارتباطا كلياً بالعامل الخارجي ويتأثر مباشرة بعلاقة اليمن بالدول المستقبلة للعمالة كما يتأثر بالوضع الاقتصادي في الدول المستقبلة ذاتها، وقد تعرض هذه المصدر لنكسة كبرى عقب أزمة الخليج.

إلا أن هذا المصدر يعد من أكثر المصادر الغير مستقرة بالنسبة للاقتصاد اليمني كونه يرتبط ارتباطا كلياً بالعامل الخارجي ويتأثر مباشرة بعلاقة اليمن بالدول المستقبلة للعمالة كما يتأثر بالوضع الاقتصادي في الدول المستقبلة ذاتها، وقد تعرض هذه المصدر لنكسة كبرى عقب أزمة الخليج.

فقد تراجعت تراجعاً واضحاً معدل تحويلات المغتربين التي كانت تجري عبر القنوات الرسمية، وضاعف من الأزمة قرار المملكة العربية السعودية إلغاء التسهيلات التي كان يتمتع بها العاملين اليمنيين من دون بقية العاملين فتساووا ببقية العاملين في أساليب التعامل

كما اتخذت دول الخليج الأخرى إجراءات ضد المقيمين على أراضيها من اليمنيين حيث تم إلغاء الامتيازات التي كانت تمنح لهم في الرواتب حتى أصبح المقيم اليمني يعاني من حالة الفقر بنفس الكيفية التي يعاني منها من في الداخل وتبقى الغربة مجرد هروب من الواقع الاجتماعي مع عدم وجود الجدوى الاقتصادية حيث تتآكل الرواتب مع زيادة الأسعار في الدولة المستقبلة في ظل رواتب مقطوعة منذ أكثر من عشرين عاما.

رابعاً: الديون والمساعدات الخارجية

أدى الإفراط في الديون الخارجية إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وعجز اليمن الكامل عن الوفاء بسداد ديونها للعالم الخارجي وتعتبر الديون الخارجية إحدى أهم المشكلات التي يعاني منها اليمن والاقتصاد اليمني والتي يترتب على استمرارها عواقب وخيمة في المجال السياسي والاقتصادي، وخاصتا بعد أن أصبح الهدف من تلك المديونيات هو استخدامها في التجنيد السياسي لصالح النظام وبقاءه في السلطة ولم تعد تمت تلك المديونيات بأي صلة في عملية التنمية.

[25] – **محمد محمد الحميدي**، مصدر سابق ص.177

وبلغت الديون المستحقة للمؤسسات التمويل الدولية 3.072مليار دولار في عام 2007م مقابل 2.781مليار في عام 2006م، وبلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس 1.781 مليار دولار ارتفاعا من 1.728مليار دولار عام 2006م وارتفعت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى 1.2مليار دولار بنهاية 2007 م من 959 مليون دولار نهاية عام 2006م.[26]

خامساً: التضخم والفساد المالي والإداري

لم تكن تلك العوامل الخارجية والمستجدات على الساحة السياسية الإقليمية العامل الوحيد أيضا ساهمت ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تزامنت أيضا مع إعلان الوحدة اليمنية والتعددية السياسية في البلاد من تعطيل التنمية الشاملة حيث ارتبط الفساد المالي والإداري بالفساد السياسي.

كما عمد النظام السياسي بقيادة علي عبد الله صالح على ترسيخ بقاءه في السلطة على وسائل من شانها فأقمت الوضع الاقتصادي واتجهت أسعار السلع والخدمات في الارتفاع المتصاعد في ظل انشغال الحكومة والمعارضة بالصراع على السلطة فتحمل المواطن اليمني كل الأعباء الناتجة من الفشل في معالجة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات السياسية المتتالية التي لم تتوقف منذ إعلان الوحدة إلى ساعة كتابة هذا البحث والتي أدت في النهاية إلى خلق حاله من عدم الاستقرار السياسي نتيجة معاناة الأغلبية العظمى من الشعب من ارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في كل مرافق الدولة.

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية في عهد الرئيس علي عبد الله صالح

علي عبد الله صالح عفاش (21 مارس 4/1947 ديسمبر 2017)[27]، هو الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) من العام 1978 وحتى العام 1990، وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن (الجنوبي والشمالي)، تعد فترة حكمه أطول فترة حكم لرئيس في اليمن منذ العام 1978 حتى تنازل عن الحكم في 27 فبراير 2012، بعد ثورة 11 من فبراير 2011م. يحمل رتبة المشير العسكرية، وهو صاحب ثاني أطول فترة حكم من بين الحكام العرب.[28]

[26] – موقع الجزيرة نت – ارتفاع ديون اليمن الخارجية وانخفاض عائدات النفط 2008/2/24م
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED3D8177-4DB2-.html.

[27] – "نبذة عن علي عبد الله صالح نقلا عن موقعه الشخصي" اطلع علية يوم 01 /2019/03. على الساعة 10:21.

[28]– محمد يودينه، مشاهير القرن العشرين، (دار الغرب الإسلامي ط1، تونس)1994، ص54.

شرعية الرئيس على عبد الله صالح

كما هو الحال في المنطقة الأوسع، جرت ثورة "الربيع العربي" في اليمن ضمن سياق العملية الطويلة الأجل لبناء الدولة، ولم تتسارع العملية فيه إلا بعد عام 1990، عندما اتحدت (الجمهورية العربية اليمنية) والمعروفة باليمن الشمالي (مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) المعروفة أيضا باليمن الجنوبي، (هذا وقد أسس رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح ادعاءه بالشرعية المحلية بصفته قائدا جمهوريا). كما أقام حساباته المتعلقة بالسياسية الأجنبية على الاستفادة القصوى من موقعه بين السعودية والولايات المتحدة وروسيا والجمهوريات الحليفة في المنطقة مثل عراق صدام حسين. وعين أقاربه في أهم المناصب في قمة الجيش، ووزع وسائل القوة القسرية بين القبائل الشمالية من خلال تجنيدها في الجيش.[29] بعد توحيد اليمن وبدء ديمقراطية نيابية، استمر صالح في سياسة توزيع الأراضي والمنافع السياسية لأنصاره، في حين واجه منتقديه تارة بالعنف وتارة بسياسة الاستمالة. وفي محاولة منه لإضفاء الشرعية على نظامه ألبس سلطته غطاء اللغة الديمقراطية، وذلك في الوقت الذي ربى فيه فصائل موالية له من كافة الأطياف السياسية وأجبر المعارضة على اللجوء إلى "سياسة صالونات نخبوية وأسلوب مجموعات الضغط".[30] ومن النخبة الشمالية التي هيمنت على الحياة السياسية ظهر حزبان سياسيان هما المؤتمر الشعبي العام الذي تزعمه صالح؛ والتجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح اختصارا)، وهو تحالف بين الإسلاميين وزعماء القبائل ورجال الأعمال المحافظين والمنحازين إلى الرئيس بشكل كبير. ومثل الجنوب حزب أصغر بكثير منهما هو الحزب الاشتراكي اليمني، وهو الحزب الحاكم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل الوحدة.

خلال التسعينات، تمكن صالح بفضل الاستخراج التجاري للنفط والتحرير الاقتصادي المرافق من تشويه السياسة الحزبية والتلاعب بها. وبدلا من تمكين التكنوقراطيين في الحكم وتزويد المؤسسات الحكومية بالسلطة والموارد التي تسمح بالحكم الفعال، اختار صالح نظام المحسوبية كإصلاح سريع سمح له بتجاوز عملية بناء الدولة الشاقة. وكان هذا الإطار من رأسمالية المحسوبية نسخة عن نمط إقليمي واسع، إلا أنه أنتج أثرا فريدا من نوعه في اليمن، حيث كان النظام القبلي (قويا) خاصة في الشمال. فأصبحت السياسة مشخصنة للغاية، وركزت على أهمية السلطة التي انتشرت عبر شبكات غير رسمية. ومع غياب المؤسسات القوية للدولة، شكلت النخبة السياسية في حقبة صالح نموذجا واقعيا عن الحكم التعاوني، حيث اتفقت مصالح متنافسة –قبلية وإقليمية ودينية وسياسية–

[29] – محمد عبد الغفار، **الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي**، (مركز البحرين)2014، ص 3.

[30] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الوضع الاستراتيجي في الخليج**... دراسة استشرافية 2025، ص10.

على الانضباط من خلال القبول الضمني بالتوازن الناجم وكما يوضح الفصل الثالث، تراكمت الأرباح المشروعة وغير المشروعة بفضل الوصول إلى تلك الشبكة الكثيفة، وفي أوجها، تماسكت هذه التسوية السياسية غير الرسمية عبر اتفاق لتقاسم السلطة بين ثلاثة رجال: صالح الذي سيطر على "الدولة"؛ واللواء علي محسن الذي سيطر على القسم الأكبر من الجيش؛ والشيخ عبد الله الأحمر، وهو زعيم تحالف حاشد القبلي القوي وأبرز عضو مؤسس لحزب الإصلاح ووسيط السعودية المختار لدفعات المحسوبية الواردة لرعايا قبائل اليمن.

رغم أن هذا النظام معرض للاضطراب بصورة كبيرة، إلا أن هذا النظام الغريب من الحكم التعاوني ظل متماسكا لعشرين عاما. إلا أن أساس التوازن بدأ بالتزعزع في العقد الثالث لحكم صالح، عندما تسببت مساعيه لإعطاء ابنه الأكبر أحمد علي الثمار العسكرية والاقتصادية بخرق أساس اتفاق النخبة الثلاثية لتقاسم السلطة. وبلغ إنتاج النفط ذروته في عام 2002، ومنذ هذه النقطة –ورغم الارتفاع العالمي لأسعار النفط– لم تعد شبكة المحسوبية الخاصة بصالح مستدامة. ونتيجة لذلك، تفاقمت المنافسة داخل النظام وشوهت المصالح الفصائلية السياسة المحلية بصورة متزايدة، كما ظهرت خارج النخبة آنذاك مراكز مهمة لمعارضة النظام، كالمسلحين الحوثيين والحراك الجنوبي (لقد ظهرت بوضوح الانقسامات داخل النخب خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2006.

المبحث الثالث: دور البيئة الإقليمية وتأثيرها على السياسات العامة اليمنية

المطلب الأول: دول مجلس التعاون الخليجي

أخذت العلاقات بين اليمن ودول الخليج طابعاً تابعاً للمواقف السياسية لكل منها تجاه الآخر من حيث الاختلاف والاتفاق وما تبع ذلك من تشدد أو تفهم لهذه المواقف، أو للاختلافات على قضايا قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على أحد الأطراف، ولقد لعبت السياسة الخارجية اليمنية دوراً مهماً في هذه العلاقات لا سيما مع ترابط أمن اليمن بهذه الدول، إن السياسة الخارجية لدول الخليج ودورها المحتمل في اليمن محددة ومقيدة بعدد من العوامل المشتركة فضلاً عن خصوصيات كل منها، فأسلوب صنع السياسات العامة وتطبيقها عادةً ما يكون شخصياً للغاية ومقتصر على كبار أفراد الأسر المالكة. وتبقى القدرة المؤسساتية لصياغة السياسات وتطبيقها وتنسيقها ومتابعتها محدودة، رغم الاحترافية التدريجية لبيروقراطيات السياسة الخارجية. [31]

تمتلك الدول الخليجية محدّدات قوة جماعية تجعلها مرشحة بقوة للتحول إلى كيان موحد في حال نجاحها في توحيد سياساتها القُطرية نحو سياسة اقتصادية إقليمية موحدة، فبالإضافة إلى النفط، نجحت الدول الخليجية في تطوير البنية التحتية لاقتصادياتها، إضافة إلى نوعية القوة البشرية للشعوب الخليجية التي تشقّ طريقها للحداثة الاقتصادية والاجتماعية بنجاح، باستخدام الجامعات والمدارس العصرية، إضافة إلى تطور لافت للقطاعات التجارية والصحية والخدمات...، أو ما أصبح يسمى في الواقع العربيّ، بالنهضة الخليجية الماثلة بوضوح في التجربة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت، وقطر.

على صعيد توحيد السياسات الاقتصادية أقر المجلس استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000 إلى 2025)، بالإضافة إلى سياسات التنمية قصيرة المدى، كما أقر الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية والسياسة الزراعية المشتركة، كذلك الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون. وفى مجال ربط البنى الأساسية تم البدء في برنامج الربط الكهربائي بين دول المجلس والذي من شأنه تشغيل محطات توليد كبيرة تعمل بالغاز بما يحقق وفرة في تكلفة الإنتاج.

لكن ورغم النجاحات التي بات المجلس يحققها خلال العقدين الماضيين، إلا أنه عانى في ذات الوقت من عدة إخفاقات أبرزها:

1- تواضع حجم التجارة البينية لدول الأعضاء: ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تشابه هياكل الصادرات لتلك الدول والتي يمثل البترول عمودها الفقري.

---

[31] – جيرد نونمان، **آليات ومحددات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، (تر عبد الله باعبود، روتليدج 2006)، ص 145.

2- استمرار هيمنة الصناعات الإستراتيجية على هيكل الإنتاج السلعي ومحدودية مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في هيكل هذا الإنتاج.

3- استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية في دعم الموازنات العامة لدول الخليج وتوفير التمويل اللازم للارتقاء بمستوى الخدمات، إلا أن استمرار هذا الوضع مرهون باستمرار تدفق ريع النفط.

4- استحواذ القطاع المالي على الجانب الأكبر من رؤوس أموال المشروعات المشتركة، وهو الأمر الذي لا يتفق مع جهود تنويع هيكل الإنتاج فضلاً عن وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية وبين دخولها حيز التنفيذ.

5- عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء إلى جانب عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة، والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها .

إن أهم إنجازات المجلس إلى الآن يكمن في نجاحه في تنشيط حركة التجارة بين دوله، وقد تمّ ذلك بفضل الاتحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة، فالوصول إلى هذه المرحلة كان من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية ملحوظة فيما يتعلق بالجارة البينية لدول المجلس، وتُشير الجداول المرفقة في هذه الدراسة فيما يتعلق بهذا الجانب إلى أن التجارة البينية في دول مجلس التعاون حققت قيمة تقارب الـ 100 مليار دولار في عام 2013، مرتفعة بقدر يفوق السبعة أضعاف عما كانت عليه في عام 2000، أي قبل البدء في التنفيذ الفعلي للاتحاد الجمركي، وعلى الرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس، فإنها تمثل 7.1 % من إجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.

من ناحية ثانية يمكن القول إن " النفط " سيبقى يؤدي دورا حاسما في معركة التوازنات الإقليمية والدولية، ومحددا أساسيا في المجال "الأمني". وتختلف دول المجلس حول الأولويات الأمنية، وفي سياساتها وتحديد مصادر الخطر والتهديد. وربما عمق رفع اليد الأمريكية بعد تراجع اعتماد واشنطن على نفط الخليج، وتقاربها مع إيران، وتهديد الفاعلين من غير الدول، وتغير طبيعة التهديدات إلى "القاعدة" و "داعش" والجماعات المتطرفة، من العقدة الأمنية الخليجية.

لقد عمل التحالف الذي تقوده السعودية بحسم على ردع إيران، واستقرار اليمن، وتوحيد أكبر عدد من الدول العربية والإقليمية حول مصالح محددة، وإقامة توازن قوى جديدة في ضوء انسحاب الولايات المتحدة التدريجي

من المنطقة، واستعادة المبادرات السياسية والأمنية، والبدء في حوار بناء من أجل إعادة تقييم الأمن القومي العربي. ولم يكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ممكنا بدون التدخل العسكري في اليمن، والذي بعث برسائل واضح إلى كل الأطراف في المجتمع الدولي بأن دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط مستاءة من سياسات إيران التوسعية وسلبية الولايات المتحدة تجاه التهديدات التي تواجه المنطقة.

لقد فرضت هذه الحرب على التحالف الذي تقوده السعودية، ولم يكن لدى الأطراف المشاركة خيارا سوى التحالف لمواجهة التهديد الوجودي من إيران، إذ أن البديل يتمثل في المزيد من الفوضى والتدمير لدول عربية أخرى ولو لم يتدخل التحالف الذي تقوده السعودية في تلك اللحظة، لكان الوضع الإنساني والسياسي على الأرض لا يحتمل، حيث تذكر الصور القادمة من العراق وسوريا كل صناع القرار في المنطقة بالبديل المحتمل، لقد كان قرار إجهاض محاولة تفكيك اليمن ومنع حدوث كوارث إنسانية عديدة في البلاد قرارا شجاعا جريء، ولكن يمكن أن يفرض مخاطر عديدة أيضا في حالة عدم إدارة الأزمة اليمنية بفاعلية إذ سيحول حالة (اليمن) كجار مقلق للسعودية مثل حالة أفغانستان الجارة المقلقة لباكستان، وعليه فالعمل يجب أن يستمر لمنع تحول اليمن إلى دولة فاشلة تهدد الجيران.

لقد أظهرت دول الخليج جميعها نمطاً براغماتياً طويل الأجل جمعت من خلاله بين هدف الحصول على حماية قوة عظمى وبين تأمين قدر من الاستقلالية. وكان تركيزها الأساسي على المنطقة، وظهر الميل إلى التركيز أكثر عالمية فقط فيما يتعلق بضمان الأهداف الإقليمية أو مصلحة الدول الاقتصادية "رغم ظهور اهتمام حديث في قضايا الحكومة العالمية " لكن نزعت الالتزامات السياسية لهذه الدول تبدو محصورة بخدمة اهتماماتها الأمنية المباشرة أو في سبيل حل أو احتواء صراعات في المنطقة. ونادراً ما اتخذت دوراً قيادياً قويا، باستثناء المملكة العربية السعودية، ومنذ سنة 1995 قطر. لكن أوائل 2011 شهدت الاحتذاء بقطر في هذا المجال من قبل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فيما يتعلق أقله بالأزمتين الليبية واليمنية.

أخيراً، ظهرت نزعة قوية نحو الثنائية، سواء في المساعدات أو السياسات الاستراتيجية والاقتصادية، باستثناء تنسيق مجلس التعاون الخليجي في مفاوضات التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وبناء نوع من المجتمع الاقتصادي للمجلس، ومؤخراً السياسة إزاء اليمن وليبيا. إن الفروق بين الأدوار السياسية الخارجية لهذه الدول الست محددة جزئياً بالموقع والحجم والمكون الفكري للشرعية والتجارب التاريخية الخاصة وخصوصيات حكامها وأنظمتها.

إن الفروق بين الأدوار السياسية الخارجية لهذه الدول الست محددة جزئياً بالموقع والحجم والمكون الفكري للشرعية والتجارب التاريخية الخاصة وخصوصيات حكامها وأنظمتها.

المطلب الثاني: المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

في شبه الجزيرة العربية تقع دولتا اليمن والسعودية جنباً إلى جنب على الخريطة، جاران ينتظر شعباهما أن يسود الاحترام والتكامل والمصلحة المشتركة والنوايا الحسنة علاقة الطرفين بغض النظر عن مدى ثقل أيّ منهما من حيث موازين القوة والثروة والمساحة، لكن علاقة البلدين تاريخياً، مرّت بتقلبات لم يخلُ منها السلاح والدم؛ تسببت بمعظم مراحلها، في خسائر كبيرة لليمن، من حدوده إلى هرم القيادة فيه.

رواية يتناقلها اليمنيون عادة عند الحديث عن سبب العلاقة السيئة بين السعودية واليمن وتوارثتها الأجيال، وهي أن الملك السعودي المؤسس، عبد العزيز آل سعود، أوصى أولاده بقوله: "عزّكم من ذل اليمن وذلّكم في عز اليمن". تدخلت السعودية عسكرياً في اليمن للمرة الأولى عام 1962، في محاولة لدعم الأئمة الذين أزاحهم اليمنيون بثورة 26 سبتمبر، لكن تدخُّلها فشل رغم استمرار الحرب 8 سنوات، في حين ساند الطرف المقابل الجيشُ المصريُّ، قبل أن تتدخل منذ 3 سنوات لدعم الرئيس هادي. كما أنها سيطرت على مناطق نجران وعسير وجيزان بموجب تواطؤ الإمام يحيى حميد الدين، الذي وقَّع اتفاقية الطائف عام 1934 بعد حرب بين الطرفين. وسيطرت أيضاً على أراضٍ حدودية بموجب اتفاقية جدة عام 2000 لترسيم الحدود بين البلدين، وقَّعها الرئيس المخلوع صالح، الذي واجه انتقادات يمنية واسعة حينذاك.

ورغم أن كل هذه الهيمنة السعودية قد لا تحتاج لما يمكن وصفه بـ "الحقد السعودي على اليمن"؛ إلا إنها تعتبر أن مصلحتها الاقتصادية تكمن في تجزئة اليمن، ما قد يسهل لها تمرير مشاريعها، مشاعر ما يسميه البعض "عداء" السعودية تجاه اليمن واليمنيين لم تقتصر على النظام؛ بل امتدت إلى فئات من المواطنين السعوديين الذين يتعمدون المعاملة السيئة مع اليمنيين غالباً، خصوصاً منذ أزمة الخليج 1990، حيث تمت تعبئتهم بشكل سلبي ضد اليمن واليمنيين، وهو ما يزرع مشاعر مماثلة لدى اليمنيين، خصوصاً المغتربين في السعودية.

تختلف المملكة العربية السعودية عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية حجمها ومواردها، وكذلك من خلال حاجتها للظهور كقائد إقليمي وإسلامي نظراً للأساس الديني لدعوى الأسرة المالكة (آل سعود) الشرعيةَ كحماة مكة والمدينة في مهد الإسلام، لكنها تختلف أيضاً من ناحية حجم الأسرة المالكة وتقاسم المهمات وتعدد الآراء داخلها.[32] وعلاوةً على ذلك فللسعودية أطول وأشوك حدود مع اليمن مع تاريخ طويل من التدخل الهجروي والاقتصادي والسياسي فيه – من الحرب الأهلية إلى التدخلات العفوية والإعانات غير

[32] – غريغوري غوز، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، مطبعة جامعة نيويورك، 2006، ص 315 -351.

الرسمية لأعيان القبائل وغيرهم.

إن النظام السعودي هو نظام حكم أوليغارشي في الأساس حكم الأسرة (مدعوم ببيروقراطية تتجه تدريجياً نحو المهنية). منذ وفاة الملك عبد العزيز مؤسس المملكة العربية السعودية، انتقل الحكم بين سلسلة من أبنائه، من سعود سنة 1953 إلى عبد الله اليوم، وبينما ترك الملك فيصل أثر سلطته على السياسات العامة خلال حكمه من 1964 حتى 1975، فإن صناعة القرار السعودي أضحت أكثر لامركزية منذ ذاك الحين، وخلال الصراع الحوثي سنة 2009، أنشئ مجلس تنسيق مؤقت غير رسمي من أمراء رئيسيين لمكافحة الإرهاب كذلك فيما يتعلق بالنشاطات عبر الحدودية وما يتعلق بالقاعدة، رغم أن الاستجابة لذلك داخل المملكة كانت متنوعة، وقد ظل التنسيق الفعال مفقوداً، كما تبين من القرار الأحادي لعبد الله سنة 2010 بإعطاء الرئيس صالح 700 مليون دولار، ومع أواخر 2010 وأوائل 2011 ، ظهر أن الأزمة اليمنية المتفاقمة، قد أجبرت القرار السعودي بمساعدة تسهيل انتقال من عهد صالح، والقرار بإغلاق المكتب الخاص و إعادة توجه محتملة في قنوات الرعاية العابرة للحدود.

المطلب الثالث: الإمارات العربية المتحدة

لقد افتقدت الإمارات العربية المتحدة ولمدة طويلة لسياسة خارجية اتحادية متجانسة، وفي السنوات الأخيرة، بدأت سياسة خارجية اتحادية واضحة عامةً بالظهور، فالإمارات العربية المتحدة، وهي ولمدة طويلة متبرع هام بالمساعدات إلى اليمن وموظف للعديد من اليمنيين في شرطتها، فإن اليمن قد تجاوز أفغانستان كثاني أهم قلق أمني لها بعد إيران.

أصبحت الإمارات اليوم لاعباً مصمماً على استكشاف الجانبين الاقتصادي والسياسي لحل محتمل لمشكلة البلد وعلى المساعدة في صياغة إجماع لمجلس التعاون الخليجي، فيما يتعلق باليمن، هناك مبررات سياسية، وأخرى إستراتيجية وأمنية، تفرض على الإمارات العربية المتحدة إدخاله في أية ترتيبات إقليمية هي كالتالي:

- **على الصعيد السياسي**، تقود الإمارات العربية المتحدة تجاهل اليمن، وهو شعور يُضاف –في حال حصوله–إلى الشعور القائم أصلاً منذ العام 1981، يوم لم يُدْعَ للانضمام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- **على الصعيد الاستراتيجي**، فتبدي الإمارات العربية المتحدة أهمية وجود اليمن في أي نظام أو ترتيب في الخليج نتيجة للتداخل الوثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل الحلقة الثانية في طريق الناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا.

- **على صعيد الأمن الداخلي**، يمكن القول إن أي اضطراب للأوضاع في اليمن، يُفضي بالضرورة إلى امتداد تداعياته باتجاه أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي وخاصة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بحكم الجوار الجغرافي، والتداخل الاجتماعي الكثيف، والترابط القائم بين بعض المجموعات والفئات السياسية والثقافية[33].

[33] – خالد شمس عبد القادر، **التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة** (مركز الجزيرة للدراسات 2014)، ص25.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المعضلة الأمنية اليمنية (2011–2017)

المبحث الأول: بوادر الأزمة اليمنية: الجذور الأسباب، التطورات والتداعيات

في بادئ الأمر يجب أن ندرك الحرب التي تدور أطوارها في اليمن "الحرب الأهلية اليمنية" هي حرب أهلية تدور بين جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح المدعومين من إيران من طرف، والقوات الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي المدعومين من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمغرب وقطر (استبعدت من التحالف) ومصر والسودان والأردن من طرف آخر[34]، فيما يهاجم مسلحو تنظيم القاعدة الطرفين السابقين على حد سواء.

المطلب الأول: الجذور والأسباب

تنقسم أسباب الأزمة اليمنية إلى أسباب داخلية، من عدم الرضا على ممارسات النظام السياسية، وتردى الأوضاع الاقتصادية، والطبيعة القبلية والسكانية للمجتمع اليمن. كما تنقسم إلى أسباب إقليمية، حيث تقع اليمن على طرف النظام الإقليمي الخليجي. فموقع اليمن الاستراتيجي الحيوي جداً لليمن من جهة، وتجاوره مع منطقة الخليج العربي من جهة ثانية، وتدهور الأوضاع الداخلية من جهة ثالثة، يجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة في الأوضاع في الجوار الخليجي، والعكس صحيح. فقد أثرت حربي الخليج، الأولى والثانية، على الأوضاع الأمنية والاقتصادية في اليمن.

أولا: الأسباب الداخلية للأزمة اليمنية

لقد تفاقمت في اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على طرفي النظام السياسي المتمثل في (السلطة والمعارضة) بل أصبحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أنتجتها تراكمات سلبية أظهرت افتقار النظام السياسي بطرفيه (السلطة والمعارضة) إلى عدم القدرة على الأخذ بجوهر مبادئ وأهداف النموذج الديموقراطي، وانتشار ظاهرة الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي، وانخفاض معدلات التنمية، وتفاقم وتيرة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد. وتركز الدراسة على أهم الأسباب الداخلية للأزمة كالتالي:

---

[34] – أحمد محمد أبو زيد، **معضلة الأمن اليمني الخليجي**: "**دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات**"، (مجلة المستقبل العربي، ع 414، بيروت) أوت 2013، ص13.

1. الأسباب السياسية:

انطلقت ثورة الشباب اليمني في الحادي عشر من فبراير لعام 2011. فلقد كرّس هذا اليوم خطًّا فاصلًا بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن؛ تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للسلطة تحت قيادة الرئيس على عبد الله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة. حيث كان الصراع سياسياً وليس طائفياً، بين شرعيتين، الأولى منتخبة والتي تمثل السلطة الحاكمة في هذا التوقيت، والأخرى الشرعية الشعبية الثورية، والتي سرعان ما تبلورت لشرعية سياسية. تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بثقل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين وأطلقت على هذه الساحة بـ "ساحة التغيير"، في الوقت الذي احتشد التيار المؤيد للسلطة في "ميدان السبعين" والقريب من دار الرئاسة اليمنية.

2. الأسباب الاقتصادية

يُعد ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، والخلل في توزيع الثروة، من المسببات التي جعلت الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الهاوية وكانت بوادر أزمات اقتصادية. حيث رأى البعض أن تزايد عدد السكان، مع وجود خلل في التوزيع الهرمي للسكان، كان مرتبط بضعف مستوى الأداء الاقتصادي العام، مع وجود نسبة بطالة تتجاوز 35 بالمئة من إجمالي القوة البشرية في اليمن. فارتفاع معدل النمو السكاني بصورة تؤدي لتزايد نسبة من هم في سن العمل، مع عدم توافر فرص توظيف وعمالة لهم سيؤدي لحدوث خلل توازني، ينبثق عنه معوقات اقتصادية تعوق عملية التنمية والاستقرار.

لم تكن الأزمة الاقتصادية في اليمن وليدة للتدهور الأمني والاضطرابات السياسية في ثورة الحادي عشر من فبراير لعام 2011، بل ترجع جذورها للقرن الماضي وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب حرب الخليج، وتداعيتها التي لم تجد حلول حتى الآن، ربما حصل انفراج بسيط بين الأعوام 2000 و2004، بسبب تحويلات المغتربين بالإضافة لأسعار النفط، ولكن تداعيات الأزمة ما زالت تتضاعف عاماً بعد عام بسبب التضخم والبطالة.

3. الأسباب الاجتماعية

إنَ المتأمل في البنيان المجتمعي لليمن، يرى أن المجتمع اليمني يتسم بالطبيعة الخشنة، والنمط القبلي المحافظ، بصورة تكون فيها القبيلة مصدراً للتوعية ومركزاً لإصدار وتلقي الأوامر، وبالتالي مصدراً للحراك الاجتماعي والفعل

الجمعي المشترك، بدلاً من مؤسسات الدولة أو القانون. فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ. كذلك تتمثل أهم سمات المجتمع اليمني في تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وهو ما يجعل الدولة تعاني مشاكل اجتماعية –سياسية تعوق عملية التنمية والتكامل القومي. حيث تُعد نسبة الشباب التي تتراوح بين (15–45 سنة) من إجمالي عدد السكان، بحسب تعداد للسكان في عام 2015، تزيد على 20 بالمئة من إجمالي عدد سكان اليمن، وانعكس ذلك في ثورة الشباب اليمني 11 فبراير 2011.

كذلك أصبحت السلفية، المدعومة سعودياً، قوة محلية داخل المجتمع اليمني من خلال تبني الشيخ الوادعي للنهج السلفي ونشره، والشيخ الوادعي هو زيدي اعتنق السلفية وأسس مدرسة لها أطلق عليها "دار الحديث". بالإضافة لعوامل محلية وإقليمية، إلى صراع عسكري عام 2004 بين القوات الحكومية وبين مجموعة من الزيديين تحت قيادة حسين الحوثي والذي قُتل وخلفه أخوه عبد الملك الحوثي. ثم نمى التمرد الحوثي، إلا أن تدخلت قطر في 2007 ولكن باءت محاولتها بالفشل، حتى وسع الحوثيون تمردهم داخل الأراضي السعودية في 2009. حيث ساعدت كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المملكة العربية السعودية، وزودتها بأقمار صناعية في مواجهة متمردي الحوثي، حيث توسطت قطر مرة ثانية لوقف إطلاق النار في 2010.[35]

ثانيا: الأسباب الإقليمية للأزمة اليمنية

تقع اليمن بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة ونفوذ ممتد، فمن ناحية نجد المملكة العربية السعودية، والتي تتزعم العالم الإسلامي السُني بحكم خصائصها الدينية، حيث تشترك مع اليمن بخط حدودي يصل طوله 2000 كم2، وعلى الجهة الأخرى إيران متزعمة المذهب الشيعي، حيث لا تشترك مع اليمن في حدود جغرافية إلا أنَ لها نفوذ واضح في منطقة الخليج، وبالتالي فإنَ ذلك يُعد سبباً لطائفية الصراع اليمني.

1. الجذور الإقليمية لأزمات اليمن

تتمحور جذور الصراع الإقليمي حول محورين هامين في الإطار الإقليمي لليمن: المحور الأول يتمثل في صراع الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية، وما يدور حوله من اتهامات متبادلة بين الطرفين، في صورة انتهاك إحدى الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى. بينما يتمثل المحور الثاني في الصراع اليمني_ الإريتري على جزر حنيش الكبرى، هذا بالإضافة إلى جانب بعض المشاكل الأخرى المتنوعة، كالتهديد الديمغرافي الذي يمثله اليمن للمملكة العربية السعودية، واتهام المملكة لليمن باحتوائها للجماعات الإرهابية وتسهيل عبور بعض هذه الجماعات إلى داخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر دول الجوار الحدودي كالمملكة العربية السعودية

[35] – **المرجع السابق**، ص15.

وعُمان، بالإضافة لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية للرئيس علي عبد الله صالح، التي ينظر إليها أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أنها سلوكاً عدائياً تجاههما، بما يهدد من مصالحها وقيمها المجتمعية، بصورة تؤدي إلى توتر العلاقات مع اليمن، مثلما حدث خلال حرب الخليج الثانية (1990-1991).

2. الربيع العربي والنفوذ الخارجي في اليمن

تُعد ثورات الربيع العربي والتي بدأت من تونس ومصر ثم تأثرت بها بعض الدول العربية الأخرى، من الظواهر المؤثرة في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. وقد تغيرت على إثرها توازن القوى، وظهرت أشكال أخرى للصراع في الشرق الأوسط. حيث تمت بسلمية في بعض الدول كمصر وتونس، في الوقت التي تحولت فيه لثورات عنيفة كما في ليبيا وسوريا، كذلك تأثرت منطقة شبه الجزيرة العربية بانتفاضة الربيع العربي، فتم قمعها في البحرين، في الوقت الذي ساندت فيه دول مجلس التعاون الخليج انتفاضة الشباب اليمني.

إنَ النظر إلى الصراع باعتباره صراعاً سنياً شيعياً لا يخلو من التوظيف السياسي والاقتصادي لصالح القوتين الإقليميتين اللتان تتنازعان على النفوذ على المنطقة إيران والمملكة العربية السعودية، يجعل فرصة اليمنيين ضعيفة في ترسيخ نظام سياسي واقتصادي جديد مستقل ولا يقوم على المنح والمساعدات والقروض الخارجية التى تجعله تابع لإحدى القوتيين.

المطلب الثاني: تطور الأزمة اليمنية

شهدت بدايات عام 2011، وبالتحديد في شهر فبراير، اندلاع احتجاجات شعبية مطالبة بإسقاط نظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح فما عرف ب "ثورة الشباب اليمنية" وذلك في أعقاب موجة من الاحتجاجات المعروفة باسم ثورات الربيع العربي التي لم تستغرق وقتا طويلا لتصل اليمن بعد الثورة التونسية، حيث كانت الأجواء الداخلية نيئة لاندلاع الثورة على خلفية معاناة المواطنين من سوء الأحوال المعيشية والفقر. في الوقت الذي كانت البلاد واجه تحديات من تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي في الجنوب والحوثيين المتمردين في الشمال.

وفي الثالث من أبريل 2011 دخلت دول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة لاحتوائها، وتبنت المبادرة الخليجية، وهي مشروع إضافي اتفاقية سياسية لتهدئة ثورة الشباب اليمنية، عن طريق تريب نظام تقل السلطة في البلاد، وصادفت اعتراضات من الرئيس علي عبد الله صالح، إلا أنه وقع في 23 نوفمبر 2011 في الرياض على خطة الانتقال السلمي، التي كان قد رفضها سابقا، وانتهت الجهود إلى إذعانه لنقل سلطات الرئاسة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي مع إجراء انتخابات رئاسية، فاز فيها "منصور" كمرشح وحيد بنسبة 99.8 %. وأدى

اليمين الدستورية في 20 فبراير 2012 ليقود البلاد في مرحلة انتقالية منها سنين، منهيا حكم "صالح" رسمية والذي استمر 33 سنة.

صادفت المرحلة الانتقالية عراقيل باستمرار الاضطرابات بين الأطراف الرئيسية في الأزمة علي عبد الله صالح وأنصاره من جهة وعلي محسن الأحمر وعائلة عبد الله الأحمر من جهة أخرى، واستهدف صالح ضمان استمرارية نفوذ عائلته في السلطة، ودعمها منافسيه طالما ضمنت لهم حرية الوصول إلى موارد الدولة، وذلك عبر تنظيماهم السياسية من حزب المؤتمر الشعبي العام والمجمع اليمني للإصلاح، ووسائلهم الإعلامية، وشبكاتهم في الفرقة الأولى مدرع والحرس الجمهوري بالإضافة إلى ميليشيات مسلحة غير نظامية منها تنظيم "القاعدة" في جزيرة العرب، والذي ينظر اليه كامتداد أحد هذه الأطراف ويوظف لتحقيق غايات مختلفة، حيث وجد صالحه في تحالف مع جماعة الحوثيين بحكم اشتراكهم في الأعداء، وظل الصراع والخلاف سمة المرحلة الانتقالية.

وفي 21 سبتمبر 2014، سيطر الحوثيون على صنعاء، ولم يفلح اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الفرقاء اليمنيين في التهدئة، وقدم عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء السابق خالد بحاح استقالتهما لمجلس النواب في 19 يناير2015، فيما لم تحظ سلطة الحوثين باعتراف دولي، ولم تنجح المفاوضات برعاية الأمم المتحدة لإنهاء أزمة فراغ الرئاسة والحكومة.

نتيجة فشل كل محاولات النسوية السياسية للصراع بعد رفض الحوين الالتزام باتفاقية السلم والشراكة التي وقعوا عليها والاستيلاء بقوة السلاح على جميع مؤسسات الدولة، بالتوازي مع الحكومة الشرعية في وقف تقدمهم الميداني وإدارة شئون البلاد، شن التحالف العربي بقيادة السعودية في إطار منظومة إقليمية ساعية للأمن والسلام وسط وضع إقليمي مضطرب، عملية عسكرية أطلق عليها "عاصفة الحزم" في مارس 2015 دعما للشرعية في اليمن ضد انقلاب الحوثيين وحلفائهم من قوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بعد أن اقتربت جماعة الحوثي من إحكام سيطرتها على اليمن شمالا وجنوبا وهو ما اعتبر تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي ومن وراه الأمن القوي العربي.

جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون في فبراير 2015، والذي جعلهم مناط السلطة، ليؤكد اكتمال الانقلاب الحوثي على انتفاضة الشباب في 2011. ولقد تضمّن الإعلان حل مجلس النواب، وتشكيل مجلس وطني بديل من 551 عضواً ينتخب مجلساً رئاسياً من خمسة أعضاء لإدارة البلاد وذلك تحت رقابة ‘‘اللجنة الثورية العليا’’ لمدة عامين انتقاليين، يتنفذ خلالهما ما أسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ولكن في الحادي والعشرين من نفس الشهر، نجح عبد ربه منصور هادي، والذي كان قد تقدم باستقالته،

في كسر طوق الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، ووصل إلى عدن ليُعلن عن إلغاء كل ما أقدم عليه الحوثيون. ولاقت قراراته قبول عربي ودولي ودعاه الرئيس المصري لحضور قمة شرم الشيخ، وحضر هادي القمة واستنجد بمجلس التعاون الخليجي من التدخل عسكريا لحماية بلاده من بطش الحوثيين، وكانت عاصفة الحزم هي الرد.

أعلنت المملكة العربية السعودية فجر يوم 26 مارس 2015، انطلاق عمليات "عاصفة الحزم" ضد معاقل الحوثيين في اليمن، من قِبَل تحالف عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان، بالإضافة لمصر والسودان والمغرب والأردن؛ وذلك لإجبار الحوثيين على الإنسحاب من المدن التي سيطروا عليها، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من مخازن الجيش اليمني، في الوقت التي أيدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية "عاصفة الحزم". حيث اكتسبت شرعية دولية بالقرار رقم 2216 الصادر من مجلس الأمن في 14 أبريل 2015. وفي الحادي والعشرين من أبريل لعام 2015، أعلنت قيادة قوات التحالف عن إيقاف عاصفة الحزم بعد تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجلها. وتوقف العمليات لم يكن يعني السكوت على أي تحركات حوثية تؤدي لتغيير ميزان القوى أو تعديله، بدليل استمرار الضربات الجوية لأهداف حوثية بعد إعلان وقف العملية. ثم استكملت الضربات الجوية ثانية، مع المضي قدما في تحالفات جديدة أبرزها تحالفها مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح ودعمها له في تضييق الخناق على الحوثيين إلى أن لقى مصرعه في الرابع من ديسمبر لسنه 2017 على أيدي مليشيات الحوثي.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على اليمن

جاءت الأزمة اليمنية في ظل تحولات إقليمية ودولية جعلت لها تداعيات خطيرة على المستوى المحلي والإقليمي، ومع فشل الأوضاع الداخلية في اليمن، وفي ظل تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية للجماعات الإرهابية، وأيضا التقدم الحوثي المسلح في اليمن وتمكنّه من أغلب مفاصل الدولة اليمنية. وكذا في الوقت الذي تباينت فيه رؤية دول المجلس للتعامل مع اليمن من الردع أم الاحتواء.

لقد أنزلت الحرب التي دامت أكثر من عامين الدمار بالشعب اليمني والبنية التحتية في البلاد. ويعاني ما يقرب من نصف مليون طفل من سوء تغذية شديد الحدة، الأمر الذي ينهك أجسادهم ويهدّد حياتهم. كما أسفرت الحرب عن جلب نظام الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار، وشرّدت مليونيْ شخص وأرغمت 10 ملايين آخرين على الاعتماد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

أفادت اليونيسيف في 24 أبريل 2015 أن 115 طفل قتل، و172 آخرين شوهوا نتيجة للصراع في اليمن منذ 26 مارس، حيث تشير التقديريات أن 64 طفل قتل بسبب القصف الجوي. [36] وتقدر الأمم المتحدة أن الصراع أجبر أكثر من 100,000 طفل على النزوح من منازلهم حتى منتصف أبريل، في حين أن ثلث المقاتلين المشاركين هم دون 18 سنة.

وفقا للأمم المتحدة، في الفترة بين (26 مارس و10 ماي 2015) قتل الصراع في اليمن و"الغارات الجوية للتحالف" على الأقل 828 مدنياً، بما في ذلك 91 امرأة و182 طفلاً، وبين 4و10 ماي قتل 182 شخصا. ووفقاً "لهيومن رايتس ووتش" أتضح أن بعض الضربات الجوية تضمنت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.[37]

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل أكثر من 2288 شخص، نصفهم من المدنيين، وإصابة نحو 10 آلاف آخرين في اليمن، ونزوح أكثر من مليون شخص داخل اليمن منذ (26 مارس 2015 حتى نهاية مايو 2015).[38] وقالت منظمة الصحة العالمية أن هناك ما يقرب من 7.5 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الطبية على وجه السرعة في اليمن.

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن عدد ضحايا الحرب الداخلية والغارات الجوية في اليمن منذ مارس حتى 27 أوت قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد ضحايا النزاع في اليمن بلغ 4,513 قتيل و23,509 جريح، و1,400,000 نازح، فيما قال رئيس الصليب الأحمر الدولي إن حدة الصراع في خمسة أشهر فقط جعلت من اليمن يبدو مثل سوريا بعد خمس سنوات.

بحلول 14 أكتوبر بلغ عدد النازحين داخل اليمن 2,305,048 نازح بحسب منظمة الهجرة الدولية. يضاف إليهم 40 ألف نازح على الأقل، تسبب بنزوحهم "إعصار تشابالا" في مطلع نوفمبر في أرخبيل سقطرى وحضرموت وشبوة. [39]

يسافر اليمنيين الفارين من الحرب عبر طريق جوي تجاري واحد، من صنعاء إلى العاصمة الأردنية عمان، فيما تخضع هذه الرحلة الوحيدة لتفتيش في مطار بيشة المحلي في السعودية، وأن تمكن شخص من الحصول على تذكرة للسفر يصل سعرها إلى 700 دولار، فلن يصل موعدها إلا بعد عدة أسابيع. في حين يسافر آخرون براً

---

[36] – " Hundreds of children killed or maimed in deadly month-long fighting in Yemen". UNICEF. 24 April 2015.

[37] – Yemen: Pro-Houthi Forces Attack, Detain Civilians". Human Rights Watch. 2015-05. اطلع عليه بتاريخ 11 مارس 2019. على الساعة 11:23

[38] – الأمم المتحدة: مقتل أكثر من 2200 شخص في اليمن منذ بدء الصراع، اطلع عليه بتاريخ 13 مارس 2019، على الساعة 10:03.

[39] – منظمة الصحة العالمية، **بيان عن الوضع في اليمن 27 ماي 2015**، اطلع عليه بتاريخ 16 مارس 2019، على الساعة 11:23.

عبر الحدود اليمنية السعودية شمالاً عبر منفذ الوديعة، ولكن اليمنيون في المحافظات التي تشهد حروباً لا يتمكنون من الوصول إلى صنعاء أو شمال اليمن للخروج إلى السعودية.

وعلى الرغم من أن هذه القرارات الاقتصادية قد لا تحتل الصفحات الأولى من الصحف، إلا أنه من المرجح أن يكون لها تأثير هائل على أرض الواقع، حتى أنها قد تحدد إذا ما كان اليمن قادراً على تفادي المجاعة.

لقد أنزلت الحرب التي دامت أكثر من عامين الدمار بالشعب اليمني والبنية التحتية في البلاد. ويعاني ما يقرب من نصف مليون طفل من سوء تغذية شديد الحدة، الأمر الذي ينهك أجسادهم ويهدّد حياتهم. كما أسفرت الحرب عن جلب نظام الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار، وشرّدت مليونيْ شخص وأرغمت 10 ملايين آخرين على الاعتماد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

المبحث الثاني: تحديات وتهديدات الأمن القومي اليمني

المطلب الأول: الحراك الجنوبي والاحتجاجات الشعبية (ثورة الشباب اليمنية)

انطلقت النواة الأولى للحراك الجنوبي في عام 2007 حين قام بعض العسكريين بمظاهرات مطالبين بعودتهم إلى وظائفهم العسكرية في الجيش بعد أن تم إحالتهم إلى التقاعد من قبل الحكومة اليمنية كعقوبة غير مباشرة بسبب مشاركتهم في حرب الانفصال اليمنية التي اندلعت بسبب دعوة الرئيس السابق للشطر الجنوبي علي سالم البيض لعملية فك الارتباط بين الشمال والجنوب.

ومنذ انطلاقة مظاهرات العسكريين سارت العديد من المظاهرات في العديد من المحافظات الجنوبية وبشكل متقطع ومن دون أي تنظيم أو تنسيق أو قيادات محددة وإنما كانت في غالبها تعبيرا عن سوء الأحوال المعيشية واستشراء الفساد في اليمن بشكل عام.

يقول الدكتور فؤاد الصلاحي، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة صنعاء: إن الحراك بدأ في العام 2007 وكان كناية عن مجموعة تضم المتقاعدين من الجيش والقوى الأمنية من مواطني المحافظات الجنوبية الذين تمّ تسريحهم من الوظيفة، وبالتالي بدأ الحراك الجنوبي كحركة مطلبية وتحول إلى جماعة سياسية وحزبية تتمتع بقاعدة واسعة من القبائل والسياسيين والحزبيين والأكاديميين والصحافيين. بالنسبة للمطالب، يبقى المطلب الأساسي دولة مدنية تعطي الجنوبيين حقوقهم التي هضمت خلال حرب العام 1994 في إطار الدستور وهذا هو الحد الأدنى للحركة، وهناك سقف أعلى يطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب وإعادة النظر بالوحدة وفق رؤى فدرالية بين كيانين سياسيين لكل منهما شخصيته المعنوية.

في وقت لاحق وبعد أن علا صوت الحراك الجنوبي وأصبح أكثر ظهورًا في الإعلام عاد من الصمت الرئيس الأسبق لدولة اليمن الجنوبي علي سالم البيض حيث اختار توقيت الاحتفال بالذكرى التاسعة عشر للوحدة اليمنية في 22 مايو 2009 ليعلن تأييده للحراك ودعمه له لتبدأ مسيرة جديدة للحراك الجنوبي وكانت عودته بعد صمت 15 عاما واختفاء كلي من الحياة السياسية وعقد مؤتمرا صحفيا في مدينة ليستبو في النمسا هاجم فيه علي عبد الله صالح والحكومة اليمنية متهما إياهم بالغدر والخيانة.[40]

وإلى الآن مازالت المظاهرات المطالبة بانفصال الجنوب مشتعلة في مدن الجنوب...الضالع وشبوه وعدن وغيرها من المدن.

[40] – أحمد عمرو، **أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج**، مجلة البيان، التاريخ 2010/12/1.

لذلك فصيغة الفوضى والتشرذم هي الصورة الأقرب للتصور إذا قدر للحراك الجنوبي أن يحقق مآربه حيث إن الجنوب اليمني يعاني في داخله هو أيضًا من تراث المشيخات والسلطنات القديمة والتي كانت قائمة إلى عهد الاحتلال البريطاني وينخرط كثير من أبناء وأتباع تلك السلطنات الآن في الحراك الجنوبي على أمل العودة إلى مجدهم القديم؛ منهم على سبيل المثال طارق الفضلي نجل السلطان ناصر بن عبد الله الفضلي آخر سلاطين السلطنة الفضلية، التي ألغيت مع بقية السلطنات في 1967 بعد خروج الاستعمار البريطاني نهائيا من جنوب اليمن. وهو ما يعني أن اليمن قد يعاني ليس من انفصال الجنوب فقط بل ربما تظهر مشكلة شمال الجنوب وجنوب الجنوب.

لا يمكن النظر إلى هذا الوضع بعيدًا عن التطورات التي تشهدها عدة دول في المنطقة، وخاصة في العراق والسودان والصومال، حيث أدت الممارسات الحكومية الخاطئة والتدخلات الخارجية، وطموحات السياسيين المحليين الضيقة إلى انفصال عرى تلك البلاد وتحول الصراع فيها إلى حرب شبه أهلية، وخرجت أجزاء كبيرة من تلك الدولة عن إطار وسيطرة الدولة المركزية وأسست لنفسها نظامًا مستقلاً، فالعالم العربي الآن على بعد خطوة واحدة من انفصال جنوب السودان، والصومال مقسم بالفعل غير أن هذا التقسيم لم يحظ باعتراف دولي بعد. لذلك فإنه ليس من المستبعد أن تلحق اليمن بقطار تلك الدول، وعليه فلنا أن نتصور اليمن وقد تحول إلى صومال أو سودان جديد، لكنه هذه المرة في حدود مشتركة مع الدول الخليج. والتي ستقع بين فكي التفكك، من الشمال العراق بفسيفسائه العرقية والطائفية، ومن الجنوب اليمن أيضًا بتعقيداته الطائفية والمذهبية، وليس من المستبعد سريان سرطان ذلك التفكك إلى ما جاورهما من دول الخليج.

المطلب الثانيً: تمرد الحوثيين

ظهرت أولى المواجهات بين ما يعرف بالحوثيين . وهم مجموعات مسلحة كانت تنتمي للشيعة الزيدية وحدث تقارب فكري بينها وبين الفكر الشيعي الاثني عشري في الأعوام الأخيرة في أواخر العام 2004، وصولا إلى الحرب السابعة في العام 2010، حيث استنزفت تلك الحروب المتتالية قدرًا كبيرًا من الموارد المالية للدولة، التي تتطلبها عمليات الانتشار العسكري والمواجهة على الأرض، والحاجة إلى التوسع في حجم وتسليح القوات المسلحة. إضافة إلى التأثير على الأمن العام، في حال انتقال المسلحين إلى خارج مناطق تواجدهم الأساسية، أو لجئوا إلى عمليات تخريبية تستهدف مواقع عامة أو مؤسساتية، وليس العصيان والتمرد في مناطقهم فقط غير أنه بقراءة متأنية للظاهرة الحوثية في اليمن يلمح المتابع بعدًا إقليميًا لتلك الحالة من التمرد لا يقتصر على اليمن وحدة، وهذا ما أكدته الجولة السادسة من الحرب بين الحوثية والنظام اليمني حيث نالت شرارة هذه الحرب

الجانب السعودي ما دفع المملكة للدخول على خط الصراع الحوثي بعد أن تعدى الحوثيون على حدودها في العام 2009. ورأى المحللون وقتها أن أطرافًا إقليمية وراء ذلك التصعيد،

يقول المحلل السياسي السعودي د. علي العطية إنه "رغم أن الرياض وجدت الدعم الخليجي والعربي الصريح لموقفها من الحرب ضد الحوثيين استشعاراً من هذه الدول لمخاطر جر المملكة إلى صراع طائفي ومذهبي ستكون تأثيراته كارثية على كل دول الخليج، وليس فقط على اليمن والمملكة فقط فإن على الدول العربية كلها أن تبحث بالتنسيق مع اليمن عن طريقة للجم هذا التطور لئلا تتحول المواجهات المحدودة إلى أزمة يصعب السيطرة عليها في قادم الأيام، ويصبح الشريط الحدودي كله ملتهبا.

هذا ما يلفت إلى دور إيراني ظاهر في دعم الحوثيين، وهو الأمر الذي لم تخفه طهران؛ فقدمت دعمها للحوثيين على الأقل إعلامياً؛ فهذه قناة (العالم) الإخبارية الإيرانية تبنت خطاب قيادات الحوثية وبثت ما يزيد عن 47 برنامجًا عن حركة الحوثي في سبعة أشهر.

وهذا ما أكده أيضًا سلطان البركاني الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام لقطاع الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، في حديث لصحيفة الأهرام العربي: إن تورط إيران في صعدة لا يحتاج إلى دليل ووزارة الخارجية الإيرانية لم تنف ذلك لكنها حاولت أن تعطيه صبغة شعبية بدل الصبغة الرسمية.

فإيران ترى في وجود ذراع عسكري لها في اليمن على غرار حزب الله في لبنان وفيلق بدر في العراق سيكون ورقة فعالة في مساوماتها مع الغرب من أجل الحصول على سلاح نووي سيكون صيانة لبقاء نظامها.

لذلك فإن نجاح الحوثيين في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي سيطرون عليها سوف يُغير من معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فإذا كان بروز الشيعة في العراق غير ملامح المنطقة بشكل عام، فسيكون بروز الشيعة بهذه القوة في اليمن نقطة فاصلة أخرى، وستكون دول الخليج وعلى رأسها السعودية في مرمى أهداف الحركة الحوثية.يقول عبد الملك الحوثي: "نحن نعبر عن استيائنا من الدعم السعودي للعدوان التي تقوم به السلطة علينا، ونأمل من الأشقاء في المملكة العربية السعودية أن يصلحوا موقفهم...ويجعلوا أموالهم للإعمار لا للدمار".[41]

لا يشكل الحوثيون، بحد ذاتهم، خطرا على المملكة العربية السعودية؛ فهم في النهاية قوة ذات قاعدة شعبية محدودة، حتى بين اليمنيين الزيود. الاشتباكات التي جرت بينهم والقوات السعودية في 2009 نجمت عن

[41] – الحرب السعودية ضد الحوثيين تفضح التهديدات الإيرانية لأمن الخليج نقلا على الرابط التالي:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=320880&pg=1

تعديهم على مواقع حدودية سعودية، بعد أن ظنوا أن السعودية تدعم حرب النظام اليمني آنذاك ضدهم. خلال السنوات التالية، تعاملت الرياض مع الظاهرة الحوثية باعتبارها إحدى مظاهر النزاع السياسي اليمني. ولكن المشكلة التي أخذت السعودية في مواجهتها، منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء في سبتمبر الماضي، أن الحوثيين بدوا في حالة تحالف مع إيران أوسع وأعمق بكثير مما كان يظن؛ واتضح بما لم يترك مجالا للشك أن عبد الله صالح، الرئيس اليمني السابق، الذي يمارس نفودا قويا على أكثر من نصف القوات المسلحة اليمنية، أصبح طرفا في التحالف الحوثي الإيراني، وأن الحوثيين لا يكترثون بالحوار اليمني الداخلي وأنهم يعملون على فرض سيطرة أحادية شاملة على الشأن اليمني.

المطلب الثالث: تنظيم القاعدة

بدأ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بالرسالة التي بثها بن لادن في منتصف تسعينيَّات القرن الماضي بعنوان (أَخرِجوا المشركين من جزيرة العرب) وجَّهَها إلى من وصفهم يومَها بالعلماء الأفاضل في السعودية تحديدًا، وأفراد الحرس الوطني والقوات المسلحة، إلا أنها تُعتَبَر أول وثيقة رسمية بميلاد القاعدة في جزيرة العرب، والتي حدَّد فيها العدو بأنه أميركا، ووصف السعودية بأنها محتلة من القوات الأجنبية مشبِّهًا مكة والمدينة بالمسجد الأقصى، وأنها أصبحت منطقة واقعة تحت ما سماه بالاحتلال الصهيو–صليبي.

وصار التنظيم معلنًا بصيغته الحالية (قاعدة الجهاد في جزيرة العرب) ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2009، بعد أن بارك الرجل الثاني في التنظيم أيمن الظواهري إمارة ناصر الوحيشي (أبو بصير) بوصفه له "أميرا للمجاهدين" كما وصف مصطفى أبو اليزيد من القيادة العامة في أفغانستان في يونيو 2009، (أبو بصير) بأنه أمير المجاهدين في جزيرة العرب، وتضع أيديولوجيا تنظيم القاعدة في جزيرة العرب رؤيتها بإقامة إمارة إسلامية من خلال تفكيك الأنظمة في منطقة شبه الجزيرة العربية.

ركَّزت القاعدة على ما يركز عليه الغرب وأميركا، أي شبه الجزيرة العربية التي صارت وفق مبدأ كارتر ضمن الأمن القومي الأميركي، وتُعتبر قلب الإمبراطورية الجديدة؛ وذلك لموقعها الجغرافي، وحجم الثروات والموارد الهائلة فيها، ولقداستها الدينية؛ فهي مهبط الوحي ومنبع آخر الرسالات، وقبلة المسلمين أجمعين.

وترى القاعدة على لسان أميرها في جزيرة العرب (أبو بصير)، أن جزيرة العرب مفتاحٌ مهم لتحرير فلسطين!!!!، واستدلَّ على ذلك بأن المسلمين في الزمن الأول للدعوة الإسلامية قبل أن يفتحوا بيت المقدس قاموا بتطهير الجزيرة العربية من المشركين، واعتبر أن حملة حلف الناتو وأميركا على أفغانستان والعراق والصومال

تنطلق من جزيرة العرب سواء القواعد الموجودة على البر أو البحر معتبِرًا أن الأساطيل والقواعد الأميركية والبريطانية والفرنسية في جزيرة العرب ما هي إلا لحماية اليهود في فلسطين من مدد المجاهدين.

وما يدل على أن المجال الحيوي لتنظيم القاعدة في اليمن يشمل منطقة الجزيرة العربية محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت الأمير محمد بن نايف أواخر أغسطس 2009، والتي أعلنت القاعدة مسئوليتها عنها في بيان نشر على الإنترنت في 30 أغسطس، مشيرة إلى أن الشخص الذي حاول تفجير نفسه في مكتب الأمير محمد في جدة هو عبد الله عسيري أحد المطلوب القبض عليهم والذي دخل السعودية من اليمن.

أضف إلى ذلك أن تنظيم القاعدة وإن كانت مستقر قيادته في اليمن إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تؤشر أن منطقة الخليج العربي كله مستهدف من قبل ذلك التنظيم وأن خطورته لا تقتصر على اليمن وحده. [42]

[42] – عبدالباري عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، (دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان)، 2008، ص 11.

المبحث الثالث: التهديدات الدولية والإقليمية لليمن

المطلب الأول: التهديد السعودي الإماراتي للقضية اليمنية

أولا التدخل الإماراتي في اليمن

تعتبر القضية الجنوبية واحدة من أهم القضايا في المجتمع اليمني اليوم. تحاول بعض الأطراف المحلية والإقليمية استغلال هذه القضية العادلة من أجل تمرير أهداف اقتصادية وبعيدة عن هموم المواطن اليمني في المناطق الجنوبية، ومنها الإمارات التي ومن خلال تدخلها في الأزمة اليمنية لعبت دورا سلبيا وتسببت في نشر الفوضى وإثارة النعرات الانفصالية في جنوب اليمن من أجل تمرير مشاريعها الخاصة ولو على حساب المصالح العليا للشعب اليمني. يعيش اليمن أصعب مرحله من تاريخه الحديث في ظل أزمة إنسانية وسياسية معقدة تلقي بظلالها سلبا على وحدته وسلامة أراضيه.

جاءت ثورة شباب اليمن في عام 2011 وأخرجت الرئيس صالح من السلطة، وإن كان ذلك في إطار ما سمي بالمبادرة الخليجية. طالبت ثورة الشباب برد الاعتبار لأبناء الجنوب ومنحهم حقوقهم الكاملة وحل القضية الجنوبية بشكل عادل وجذري. جاء بعد ذلك مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي عقد في 18 مارس 2013[43]، وأعطى القضية الجنوبية حيزا أكثر من القضايا الأخرى. لكن، انقلاب الحوثي وحليفه الرئيس الراحل صالح على مخرجات الحوار الوطني قوضّ السلم الأهلي اليمني والنسيج المجتمعي ووسع الهوة بين أبناء الشمال والجنوب وأدخل اليمن في دوامة عنف واقتتال حتى اللحظة.

أصبحت مخططات الإمارات في جنوب اليمن مكشوفة ولا يحتاج أي باحث لعدسات مكبرة حتى تتضح له الصورة أكثر، وهناك بعض الأطراف في الدولة اليمنية يتهمون الإمارات بأنها وراء أغلب المشاكل التي حدثت في اليمن خصوصا منذ العام 2014 وحتى اللحظة، تعتبر هذه الأطراف أن دولة الإمارات هي العدو الأول لثورة الشباب اليمني وهي من قادت الثورة المضادة في اليمن ودعمت المليشيات المسلحة في شمال اليمن من أجل الانقضاض على مخرجات الحوار الوطني وأهداف ثورة 11 فبراير اليمنية. يوجد للإمارات أهداف اقتصادية واضحة في جنوب اليمن، وتريد أن يكون لها موطئ قدم في ميناء عدن وباب المندب وبعض الجزر اليمنية في بحر العرب والبحر الأحمر. أصبح مخطط الإمارات انفصال جنوب اليمن عن شماله، كي يحلوا لها التمدد في الجزر والموانئ اليمنية.

[43] – مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، ط8، 2014، ص 44.

لكن، لا يمكن للإمارات أن تنفذ خطتها في جنوب اليمن وبسهولة، لذلك، قامت بتدريب مليشيات مسلحة في جنوب اليمن خارج إطار القانون، مستغلة سخط بعض القيادات الجنوبية لسياسة الحكومة اليمنية. رفضت الحكومة اليمنية منذ اليوم الأول تشكيل مليشيات خارج إطار الشرعية اليمنية، لكن، لم تستجيب الإمارات للحكومة اليمنية واستمرت في تشكيل مليشيات خارج إطار الدولة اليمنية كي تمرر أجندتها الخاصة، ولو على حساب وحدة وسلامة الأراضي اليمنية.

ومن هذه المليشيات التي قامت الإمارات بتشكيلها:

1. مليشيات الحزام الأمني في محافظة عدن وتشرف الإمارات بطريقة مباشرة على هذه المليشيات.
2. مليشيات النخبة الشبوانية في محافظة شبوة
3. مليشيات النخبة الحضرمية

تمول دولة الإمارات هذه المليشيات وتزودها بالسلاح الخفيف والمتوسط وبالدبابات والمدرعات وأيضا المرتبات الشهرية وتقوم بتعبئة هذه المليشيات ضد أبناء الشمال.

علاوة على ذلك، يوجد لدى الإمارات عداوة تاريخية مع الإسلاميين. تعرف الإمارات أن حزب الإصلاح اليمني وبقية القوى الوطنية الحية لن يسمحوا لها بتمرير مخططها في جنوب اليمن ولذلك عمدت لتدريب هذه المليشيات كي يواجهوا القوى الوطنية في المستقبل. من خلال سيناريو الانقلاب في عدن في يناير الماضي اتضح أن الإمارات تلعب لعبة أكبر من حجمها في جنوب اليمن. بعد فشل الإمارات في الانقلاب على الشرعية اليمنية في نهاية يناير الماضي، بدأت بنشر ميليشياتها المسلحة في محافظة حضرموت وشبوة تحت محاربة القاعدة، مما يعني أن الجنوب اليمني ربما يكون قادم على سيناريوهات أكثر دموية من أحداث 26 يناير 1986. "أحداث 13 يناير 1986م"، هي مواجهات مسلحة دامية اندلعت في يناير من عام 1986 في اليمن الجنوبي، بين جناحين داخل الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي اليمني) في إطار الصراع على السلطة والنفوذ واستمرت لمدة شهر واحد.

أما أهداف الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن فهي كالتالي:

- الاستيلاء على ميناء بلحاف الذي يعتبر أكبر مشروع يمني لتصدير الغاز المسال.
- تسعى الإمارات للاستيلاء على هذا الميناء الهام كي تستولي على الغاز اليمني.
- الاستيلاء على الجزر اليمنية الهامة مثل جزيرة سقطرى وجزيرة ميون التي تطل على باب المندب وهناك تقارير تؤكد أن الإمارات قامت ببناء قاعدة عسكرية في جزيرة ميون اليمنية وشردت السكان الأصليين من هذه الجزيرة.

- السطو على ميناء عدن الجنوبي والذي يعتبر واحد من أهم الموانئ في الشرق الأوسط.
- تسعى الأمارات لتحقيق هذه الأهداف بطريقة غير قانونية مستغلة ضعف الحكومة اليمنية.
- كما أن الإمارات تحاول شرعنة احتلالها للأراضي اليمنية تحت مظلة التحالف العربي الذي جاء لنصرة الشرعية اليمنية.

ولذلك، يمكن القول إن الإمارات تحتل اليمن بطريقة ناعمة ومشرعنة.

ثانيا: التدخل المملكة العربية السعودية على القضية الجنوبية اليمنية

تعرف المملكة العربية السعودية أن أمنها القومي مرتبط بسلامة ووحدة الأراضي اليمنية وأن يكون اليمن بلدا مستقرا، ولذلك، تدخلت في العام 2015 في اليمن لحماية أمنها القومي. لكن، يبدو أن السعودية غير مكترثة لما تقوم به الإمارات في جنوب اليمن، مما جعل الكثير من المراقبين للشأن اليمني يشككون في نوايا السعودية تجاه وحدة وسلامة الأراضي اليمنية، تسعى السعودية لتأمين حدها الجنوبي ولا يهمها من يحكم الشمال اليمني بقدر ما يهمها سلامة حدودها الجنوبية وهو ما تسعى له المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن[44].

أما بالنسبة لجنوب اليمن فالسعودية لها حدود شاسعة مع إقليم حضرموت، يمثل إقليم حضرموت ثلث مساحة اليمن ويوجد بهذا الإقليم ثروة نفطية وسمكية كبيرة. كما أن أبناء هذا الإقليم ساعدوا ولا زالوا يساعدوا في بناء الاقتصاد السعودي، وهناك الكثير من رجال المال والأعمال الذين توجد لهم شركات ومؤسسات ومصانع في السعودية وأصولهم حضرمية. ولذلك، لن تتخلى السعودية عن هذا الإقليم لصالح الإمارات العربية المتحدة وقد ربما نرى تطورات خطيرة في المشهد خاصة بين السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إذا حاولت الإمارات تعدي الخطوط الحمراء. كما أن من مصلحة السعودية أن يكون جنوب اليمن جزء من دولة اليمن الاتحادية.

عمليات التحالف ودلالاتها: بدأ التدخل العسكري في 26 مارس 2015 بقيادة السعودية وبواسطة التحالف العربي المكون من دول الخليج –عادا عمان –وكل من مصر والمغرب والأردن والسودان، فيما يعرف بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بتوجيه ضربات جوية مكثفة مناطق مركز الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتولت قطع عسكرية بحرية تأمين منطقة باب المندب، وذلك في إطار عمليتي (عاصفة الحزم وإعادة الأمل)؛ حيث انقسمت العمليات العسكرية في اليمن إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: عاصفة الحزم التي بدأت في 26 مارس 2015 حتى 21 أبريل 2015، وركزت على:

1. تكثيف الضربات الجوية لمعاقل الحوثيين بالتوازي مع فرحت حصار بحري على السواحل اليمنية.

[44] – صالح يسري مهدي، **السياسة الخارجية السعودية في منطقة العربية منذ انتياء الحرب الباردة**:(دار المجدلاوي، عمان)،2012 ص 108.

2. إعادة الشرعية إلى اليمن المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي.
3. منع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة[45]

ووقف حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية. فقد ذكرت قوات التحالف العربي أن مشروعية عملياتها (عاصفة الحزم، إعادة الأمل) في اليمن استندت إلى مصادر قانونية هي:

- المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف وينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادا وجماعات في الدفاع عن أنفسهم إنا اعتدت قوة مسحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الدية لحفظ السلم والأمن الدوليين.[46]
- بررت السعودية قيام التحالف العربي بتوجيه ضربات على اليمن؛ بغرض حماية حدودها من هجمات الحوثيين، وأنه قبل أسبوعين من إطلاق عاصفة الحزم، قام الحوثيون بمناورات عسكرية، وذلك بالقرب من الحدود الجنوبية للسعودية، والتي استخدمت فيها الذخيرة الحية والأسلحة المتوسطة والثقيلة؛ مما جعل السعوديون يستشعرون خطر التهديد.
- الطلب الرسمي الذي تَقدم به الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي في الرسالة التي وجهها لقادة دول الخليج العربية "بتقديم المساندة الفورية بكل الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي، وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة".

وجاء الممر الثاني تحت مظلة جامعة الدول العربية بتأييدها التدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية؛ ما يضفي شرعية لتدخلها، كما أنه في حين تم اتخاذ هذا القرار بتوجيه ضربات على اليمن في 26 مارس 2015 كان هنالك موعد الاجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي سبق اجتماع القادة العرب في قمتهم العادية السادسة والعشرين –التي عقدت في شرم الشيخ –ومن خلالها تم مناقشة كيفية استعادة حياة معاهدة الدفاع العربي المشترك لمواجهة الأزمات الموجودة في كل من: سوريا اليمن، العراق وليبيا.[47]

المرحلة الثانية: أعلنت السعودية عن وقف عملية عاصفة الحزم، وإطلاق عملية السيادة تسمى إعادة الأمل، بدأت في 22 أبريل 2015، وكان التطور العسكري الأبرز بها هو بدء العملية البرية في 13 سبتمبر 2015، والتي كانت تهدف إلى:

---

[45] – ورد مساعد الشاعري، **الحرب وإشكاليات التحالف العربي**، (مركز الحضارة للدراسة والبحوث)، أطلع عليه يوم 21مارس 2019.

[46] – قرار مجلس الأمن رقم (2216) بشأن اليمن، الصادر بتاريخ، 14 أبريل 2015.

[47] – سفيان أحمد محمد الشنباري، **السسياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي اليمني 2011–2015**، رسالة ماجيستر، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2016، ص138.

1. سرعة استئناف العملية السياسية.
2. استمرار حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية للشعب اليمني.
3. التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للميليشيات الحوثية ومن تعامل معها.
4. منع وصول الأسلحة جوا وبحرا إلى الحوثيين وحليفهم صالح.

وقد مثلت هذه العملية تحولا استراتيجيا وسياسيا على مستوى عمليات قوات التحالف حيث أنها نجحت في تحرير عدن[48] والمحافظات التابعة لها من سيطرة الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح.

المطلب الثاني: الطرف الإيراني... والتهديد الطائفيّ المتنامي

لا يمكن إغفال الخلفية التاريخية عند تناول أهداف الدور الإيراني في بعض الدول العربية، ولا سيما في اليمن، باعتبار أن الخلفية التاريخية تمثل، بشكل أو بأخر، سياقا عاما لدور ايران وأنشطتها في المنطقة، كما أن هذه الخلفية تمارس تأثيرا ملموسا على السلوك الإيراني تجاه دول الجوار، إذ كثيرا ما تتحرك إيران على المستوى الخارجي مستندة إلى أنها التاريخي الإمبراطوري الفارسي، الذي مارست خلال بعض مراحله قدرا من الهيمنة على أجزاء من المنطقة العربية ، من بينها اليمن، وفي هذا السياق يندرج كثير من مساعي إيران أو أنشطتها في الجوار الإقليمي في إطار محاولتها استعادة بعض أمجاد ماضيها الإمبراطوري القديم، الذي يبدو أنه لا يزال يشغل حيزا كبيرا في تصورات المسؤولين الإيرانيين.

كثيرا ما أثار الدور الإيراني في اليمن الجدل حول طبيعته وحجمه وأهدافه، فعلى مدى سنوات طويلة قبل عام 2011م كان هناك عديد من المؤشرات على أن إيران تتدخل في الشأن اليمني الداخلي، سواء عبر دعم الحوثيين في صراعهم مع الحكومة المركزية في صنعاء، أو عبر دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي الساعية لفك الارتباط مع الشمال. وفي حين كان من غير الممكن إنكار الدعم السياسي والإعلامي الإيراني للحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، إلا أن الدعم العسكري والمالي الإيراني لهم كان موضع تشكيك من قبل البعض، ولم يكن سهل الإثبات دائما. لكن هذا الوضع قد شهد تغيرا واضحا منذ عام 2011م، إذ بدأ هذا الدعم يتخذ طابعا سافرا مع تزايد التدخلات الإيرانية في اليمن في ظل الأوضاع الفوضوية التي رافقت أو أعقبت اندلا ع الثورة اليمنية ضد نظام علي عبد الله صالح. وهي الأوضاع التي شكلت مشهدا سياسيا معقدا ومضطربا، أتاح لإيران مجالا رحا لتعزيز دورها، وتوسيع نفوذها على الساحة اليمنية. وفي هذا الإطار تواترت التقارير والأدلة على

[48] – محمد عبد الله يونس وآخرون، **الشرق الأوسط**، اتجاهات التحول من الفوضى إلى ضبط أزمات المنطقة، 2016، ص3.

تصاعد مساعي إيران وأنشطتها لإمداد حلفائها في اليمن، وخصوصا الحوثيين المتقاربين معها مذهبيا وأيديولوجيا، بمختلف أشكال الدعم.

باستقراء حالات التدخل الإيراني في دول الجوار الإقليمي، ولا سيما في اليمن أو في العراق وسوريا ولبنان، يلاحظ أن إيران تستند في تدخلاتها على ثلاثة اعتبارات أساسية، تعد بمثابة خطة عمل إيرانية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتغلغل وتوسيع مجال النفوذ والهيمنة في المنطقة، وهذه الاعتبارات هي:

الاعتبار الأول: محاولة الاستفادة من الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار وضعف السلطة المركزية لاختراق الدول، ومن ثم استغلال الانقسامات بين النخب السياسية المختلفة عبر دعم الفصائل القريبة من إيران مذهبها أو المتفقة معها في التوجهات، وذلك من خلال السعي لإقامة شراكات مع الفاعلين دون الدول الفاعلين غير الرسميين)، وخصوصا من الجماعات الرافضة للأوضاع القائمة سواء على المستوى المحلي، نتيجة لتصور هذه الجماعات أنها مهمشة سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا، أو أن نصيبها من النفوذ والسلطة لا يلبي طموحاتها السياسية، أو على المستوى الإقليمي، نتيجة لعدم رضا هذه الجماعات عن التوازنات الإقليمية القائمة، لتصورها أن هذه التوازنات تميل بشدة لصالح من تعدهم خصوما لها، والمتمثلين في الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية.

الاعتبار الثاني: اعتماد إيران بسياستها المتأنية النووية ونفسها الطويل أو بعقلية حائك السجاد الإيراني الصبور على الاستثمار السياسي طويل الأجل في دعم شركائها أو الموالين لها من الفاعلين دون الدول. وذلك من خلال انتقاء واستقطاب الجماعات أو الفصائل التي تمتلك إمكانيات أفضل، أو تحظى بفرص أكبر للنجاح مستقبلا، وتوثيق علاقاتها بها، وتشجيعها ودعمها سياسيا وماليا وعسكريا، وتعزيز قدراتها من خلال البناء القاعدي طويل الأمد، الذي غالبا ما يفضي في نهاية المطاف إلى تمكين هذه الجماعات أو الفصائل من تقلد الحكم، أو الوصول إلى مواقع سياسية حيوية ومؤثرة في دولها. [49]

الاعتبار الثالث: تشجيع الجماعات أو الفصائل الموالية لإيران على العمل على مستويين:

1. المستوى الأول: داخل إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول، عبر المشاركة في العملية السياسية في إطار مؤسسات الحكم الرسمي.

[49] – محمد السعيد عبد المؤمن، **المرونة الشجاعة المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي**، ع199، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة)، 2010، ص 10.

2. والمستوى الثاني: خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول أو بالتوازي معه، من خلال امتلاك هذه الجماعات إلى تنظيمية مغلقة، ومصادر تمويل مستقلة وأذرع عسكرية خاصة بها، على نحو يجعلها غير خاضعة بشكل كامل السلطة الدولة، ويتيح لها إمكانية تقويض النظام السياسي القائم عندها تسير الأمور بشكل يتنافى مع مصالح وتفضيلات هذه الجماعات، أو مع المصالح والتفضيلات الإيرانية. [50]

واعتمادا على هذه الاعتبارات الثلاثة، تعمل إيران على إنجاز عدد من الأهداف المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية واكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة، ومواجهة نفوذ المنافسين أو الخصوم المفترضين، وخصوصا المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، من أهم أهدافها:

أولا: توسيع مجال النفوذ الإيراني

تهدف إيران من خلال نشاطها على الساحة السياسية اليمنية إلى إحراز مزيد من النفوذ في اليمن باعتباره يحظى بموقع استراتيجي متميز، ووزن جيوسياسي مؤثر في المنطقة، إذ ترى إيران أن بإمكانها من خلال تحالفها مع الحوثيين، ودعمها لهم سياسيا وعسكريا من أجل ترسيخ تموضعهم في قمة السلطة في اليمن، أن تزيد تأثيرها ونفوذها في المنطقة بشكل كبير، عبر إيجاد موطئ قدم لها بالقرب من ممر استراتيجي دولي بالغ الأهمية، مما يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة المرور في خليج عدن ومضيق باب المندب.

ثانيا: الإضرار بدول الجوار الإقليمي لليمن

يمثل الإضرار بدول الجوار الإقليمي والحد من نفوذها أحد أهم أهداف إيران من تدخلها في اليمن، انطلاقا من قناعتها بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربية، ولا سيما نفوذ السعودية، لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي قد يترتب علها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام.

ثالثا: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية

يندرج دور إيران وأنشطتها التدخلية على الساحة اليمنية في السياق الأوسع لسياستها الإقليمية العامة المتعلقة بالحفاظ على نفوذها ومصالحها في العراق وسوريا ولبنان، وبرنامجها النووي والصاروخي، وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[50] – محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية الرياض)2017، ص 36.

رابعا: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي

تمثل الرعية في تحقيق نجاحات على المستوى الخارجي من أجل تدعيم الوضع الداخلي للنظام الإيراني أحد أهم أهداف دور إيران وأنشطتها التدخلية في اليمن، أو في غيرها من دول المنطقة، وتوظيف هذه الجماعات والفصائل لخدمة أهدافه ومشاريعه السياسية الإقليمية، سعيا إلى تحقيق أي نجاحات على المستوى الخارجي.

أدوات الدور الإيراني في اليمن في سبيل إنجاز أهدافه

1. الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة

تعتمد إيران بشكل كبير على القوة الناعمة من أجل توسيع مجال نفوذها وهيمنتها في المنطقة. وفي هذا الإطار درج النظام الإيراني على توظيف أهم أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما التشيع السيامي والأداة الإعلامية، بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الشيعية في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منح إيران أدوارا محورية وحضورا سياسيا مؤثرا في بعض دول المنطقة التي تضم قطاعات شيعية كبيرة قسيئا، كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن.

2. الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة

تتمثل هذه الأدوات بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعا ملحوظا منذ عام 2011م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوات الموالية للحكومة الشرعية.[51]

المطلب الثالث: التدخل الغربي في السياسة اليمنية اليمن

خلال النصف الأول من عام 2011، عمل سفراء بريطانيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي في صنعاء بجد لبناء الدعم الإقليمي والدولي لاتفاق دول مجلس التعاون الخليجي، معززين بذلك دبلوماسية نشطة قام بها عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي والرئيس السابق للأمن العام في البحرين. وأيد السعوديون المبادرة الخليجية باعتبارها "تسوية عملية" بين فصائل النخبة المتنافسة، ولكنهم لم يتدخلوا بشكل ملموس في نتيجة المفاوضات النهائية.

وبدءا من أواخر صيف عام 2011، تعززت قوته التفاوضية بالموقف الإجماعي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). مما أعطى زخم كبيرا للعملية السياسية،

[51] – مرجع سابق، ص 45-52.

وساعد على إنفاذ الامتثال للمراسيم الرئاسية التي أصدرها هادي وعزل بها أقارب مهمين لصالح من مناصبهم في الجيش.

جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في فرض ضغط اقتصادي على النخب التي قاومت الانتقال في نوفمبر 2011. ففي صيف عام 2012، ألمح قرار مجلس الأمن رقم 2051 إلى احتمال فرض عقوبات على الساسة والجهات في قطاع الأمن الذين حاولوا تقويض العملية الانتقالية. كما أصدر الرئيس باراك أوباما أمرا تنفيذيا يجيز فرض عقوبات ضد من "يعرقلون العملية السياسية في اليمن". وفي غضون أقل من عام على انتخابه في فبراير، دبر هادي إقالة أخي الرئيس السابق صالح غير الشقيق – محمد صالح – من سلاح الجو، وتهميش دور أبناء إخوته يحيى وطارق وعمار[52].

إن ضمان تواصل التعاون في مكافحة الإرهاب – ومخاطر ردود الفعل العنيفة بحلول نهاية عام 2012، اعتبر المسؤولون الأمريكيون المختصون بالسياسة اليمنية موقفهم من العملية الانتقالية في البلد نجاحا نسبيا. وقد شعروا بالنجاح لكونهم قد تمكنوا من الحفاظ على استمرار عمليات مكافحة الإرهاب وتفادي وقوع حرب أهلية وعزل صالح وبدء عملية من شأنها أن تلبي "المطالب المشروعة للشعب اليمني، بما في ذلك تطلعاته السياسية والاقتصادية". [53] .

ويقول كثير من اليمنيين بأن هادي قد تلقى دعم الولايات المتحدة في مقابل منحه الأمريكيين مطلق الحرية في مجال مكافحة الإرهاب. وقد تعزز هذا التصور بعد الاهتمام بالشأن اليمني من قبل جون برينان، مستشار الأمن الداخلي الأمريكي) والآن مدير وكالة المخابرات المركزية (، الذي زار صنعاء في عدة مناسبات منذ عام 2009 للتفاوض حول خيارات استغلال هجمات صواريخ كروز وهجمات الطائرات بدون طيار وتقاسم المعلومات الاستخبارية ونشر قوات خاصة شكلت أساس "حرب الظل" للإدارة الأمريكية في اليمن.[54]

وبعد لقاء خاص مع أوباما في نيويورك خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012، نوه هادي في خطاب ألقاه في واشنطن إلى أن الطائرات الأمريكية من دون طيار "لا تخطئ" وأنها عامل مساعد لأن سلاح الجو اليمني لا يمتلك القدرة على القيام بغارات ليلية. [55] وقد زادت ضربات الطائرات من دون طيار كثيرا بعد

---

[52] – جيريمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط**، تر (نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1)2011، ص 394.

[53] – ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط، (مكتبة مدبولي القاهرة) 2015، ص 77.

[54] – طلعت أحمد مسلم، **السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط** (مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع82) ص 215.

[55] – ممدوح محمود مصطفى، مرجع نفسه ص 80-81.

تعيين هادي كرئيس مؤقت في نوفمبر 2011، حيث سعت الولايات المتحدة إلى إلغاء المكاسب الإقليمية التي حققها في أبين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وأنصار الشريعة. وربما تسببت هذه الضربات الجوية واسعة النطاق –التي تجاوزت في عددها هذا العام ولأول مرة تلك التي تشن في باكستان– في ضبابية الخط الفاصل بين عمليات مكافحة الإرهاب والقضاء على المسلحين.

وقد برزت أهمية مكافحة الإرهاب والاعتبارات الأمنية بعدما أوكلت مسؤولية تنسيق سياسة الإدارة الأمريكية في اليمن –وبصورة فريدة عن دول "الربيع العربي" – إلى مسؤولي الأمن الداخلي في إطار مجلس الأمن القومي الأمريكي، وظل اليمن على رأس جدول أعمال سياسة البيت الأبيض طوال عام 2012، ويعود ذلك في جزء منه بسبب اعتبارات الخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

وفي فبراير 2013 ذكرت وسائل الإعلام الغربية أن وكالة المخابرات المركزية كانت تنسق هجمات الطائرات بدون طيار في اليمن من قاعدة سرية في السعودية على مدى العامين الماضيين، رغم انسحاب علني للقوات الأمريكية من السعودية قبل بضع سنوات في مواجهة معارضة قوية للوجود العسكري الأمريكي هناك، مما يعكس تصورا يمنيا واسع النطاق بأن للولايات المتحدة كلمة في تحديد الجهة التي تتولى السلطة في البلد.

إلا أن صناع السياسة الدولية أبدوا أيضا اهتماما متزايدا بتطوير اقتصاد البلاد ووظائف الحكم الأساسية. وسعت التدخلات المتعاقبة، بقيادة مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدعم من حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وهولندا –أكبر المانحين الغربيين تاريخيا إلى اليمن– إلى تصحيح العيوب الهيكلية في الاقتصاد من خلال دعم إصلاح الخدمات المدنية والحد من الإنفاق العسكري وخفض دعم الوقود وغيره من السلع وفرض ضريبة مبيعات وضريبة دخل وتشجيع الاستثمار الداخلي وتنويع القطاع الخاص. وما بين عامي 2000 و2008، تلقى مساعدات خارجية للتنمية تتراوح ما بين 557,3 مليون في عام 2000 و242 مليون دولار في عام 2007. وارتفع هذا المبلغ إلى 664,1 مليون دولار بحلول عام 2010 ولكنه ظل بسيطا مقارنة بما أرسل إلى ثلاث دول أخرى فقيرة ومعرضة لخطر الصراع مثله، وهي السودان والعراق وأفغانستان التي تلقت بالترتيب 2,1 مليار دولار و2,2 مليار دولار و6,4 مليار دولار. من المساعدات في عام 2010.[56]

منذ أوائل عام 2011، تسببت سلسلة من الأزمات والمفاجآت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتعقيد الجهود الرامية إلى إعادة النظر في استراتيجية الأطراف الخارجية إزاء منطقة سريعة التغير. وما زالت الحكومات الغربية في

[56] – طلعت أحمد مسلم، **مرجع سابق**، ص 220.

مرحلة صقل وتوضيح أهدافها ومنهجياتها الاستراتيجية، لكن لم يتضح بعد إلى أي مدى ستعيد تعريفها، لا سيما في وقت يتزايد فيه تركيز السياسة الأمريكية على الصين، وتشغل الحكومات الأوروبية الرئيسية الكثير من الأمور الداخلية كالمشاكل الاقتصادية وفضائح الفساد الخاصة بها. أما الأنظمة الاستبدادية العسكرية التي اعتقد سابقا أنها مستقرة فقد أظهرت الثورات العربية أنها هشة وجوفاء، لكن بالكاد بدأت مراجعة مفاهيم صناع السياسة عن الأمن والاستقرار والهشاشة.

ولم تتغير كثيرا وصفات علاج السياسة الاقتصادية رغم مشاعر الإحباط الشعبية من الحكومات التي أشاد بسياسات التحرير الاقتصادي فيها المستثمرون الأجانب والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وإن الاهتمام الموجه للنقاش بين الإسلامية والعلمانية، رغم أهميته، قد يصرف الانتباه عن الأسئلة حول تحقيق العمليات الانتقالية التي انطلقت

وهو ما يعني أن للجهات المانحة والهيئات المختلفة أهدافا متنافسة يمكن أن تثبط أو تعوق مساعي الإصلاح.

كما يهيمن التركيز على الأمن ومكافحة الإرهاب على مقاربات الدول الغربية والخليجية تجاه اليمن. وطالما بقي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجود كبير في اليمن، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسعودية ستستمر في اعتبار اليمن كتهديد هام لمصالح أمنها القومي. وهذا بدوره سيؤثر على حدود الممكن في السياسة اليمنية. وكذلك يقلق السعودية والولايات المتحدة النشاط الإيراني في هذا البلد. وتميل الحكومات الغربية لرؤية تقييمات الدول الخليجية للتأثير الإيراني في اليمن على أنها مبالغ بها، لكن هناك احتمال بنمو هذا التأثير، وهذا يعتمد على الأحداث في سوريا وعلى ‘‘الحرب الباردة" الإيرانية السعودية في المنطقة.

إن اليمن دولة ضعيفة في إطار النظام الدولي، ولا يملك القدرة على تشكيل أو صياغة القواعد الرسمية للعبة السياسية. وهو الهدف الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل لتحديد تلك السياسات على المستوى الدولي.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث: تأثير الأزمة اليمينة على الأمن الإقليمي الخليجي

المبحث الأول: تأثير الأزمة اليمنية على السعودية والإمارات

المطلب الأول: التهديد الأمني: مفهومه، وأنماطه.

المهددات والتأثيرات الأمنية الإقليمية لليمن داخليا وخارجيا

يتخذ تهديد الأمن أنماط متعددة، بحسب تعدد المجالات المرتبطة بالأمن ذاته، إذ ينفي أي منها الأحداث خلل في مسيرة الدولة، لما يترتب على ذلك من تأثير في أشد قرارها، وفيما يلي نتعرض لتلك الأنماط

أ) **النمط الداخلي: ومن مهدداته**

-وجود مليشيات مسلحة معارضة .

-وجود تنافس ضار بين مختلف قوى الدولة. خاصة في قوى الأمن المتعددة، في عينة التنسيق بنتها .

-عدم قدرة الدولة على توفير أمن المواطن وحمايته.

- الظلم الاجتماعي، والشعر الك قوى الأمن في تزينه

-انتشار الفساد وسط قوى الأمن

- ضعف الإنتاج الحربي، في الذخائر وقطع الغيار و المعدات .

-انخفاض المستوى التقني في المعدات.

-عدم قدرة الدولة على تعبئة إمكاناتها العسكرية والمدنية.

ب) **النمط الخارجي: ومن مهدداته**

-العزو المسلح.

-الحشود المسلحة.

- المناورات أو التدريب إلى الحدود أثناء التوتر السياسي.

- دخول أراضي الدولة أثناء المطاردة من دولة مجاورة .

-امتلاك الدولة المجاورة، أسلحة هجومية متقدمة.

- دخول دولة مجاورة في حلف عسكري أو أمني مع العدو، خاصة عما يهدد الحلف أمن الدولة ومصالحها

- فرض الحظر على إمدادات الأسلحة والذخائر، والطاقة وقطع الغيار، والسلع الاستراتيجية، وتجميد أرصدة الدولة بالخارج.

– اضطراب أمن دول الجوار وآثارها السلبية، مثل تدفق اللاجئين والأسلحة.

يتم تحليل الأمن القومي في إطار السياسة الدولية، وتختلف السياسة المتبادلة بين الدول اختلافا كبيرا، عما هي عليه داخل الدولة الواحدة، فتحشر الحكومات داخل إلى دول القوة الاستخدام الشرعي للعنف، وهكذا يمكن أن تنزلق هذه الدول إلى حالة من الفوضى، ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك، اليمن والصومال ويوغوسلافيا السابقة. ورغم أن الفوضى داخل الدول تعتبر أمرا غير عادي، فإن الفوضى بين الدول تعتبر أمرا مألوف. وكما قال إيمانويل كانت Kant منذ مئتي عام، قان "النظام الطبيعي للدول هو الحرب، أما السلام فيجب خلقه"[57].

إن الطبيعة الأساسية الدولية، هي نفسها عند الدول القومية كافة، لكن ثمة خاصية بيئية ثانية، شديده التغلب وذات قيمة عالية، في الجغرافيا. وكان نابليون يرى أن جغرافية الدولة هي التي تحدد سياستها، والجغرافية الطبيعية للدولة في أبسط صورها، تؤثر في الأمن القومي من الناحية العملية، فالدفاع عن الجزر أسهل من الدفاع عن الحدود البرية، كما أن الدول التي توجد بها جبال أو غيرها من الموانع الطبيعية، تكون أكثر منعة من غيرها، كما أن قرب دولة ما من دولة قوية، يعد عاملا يؤخذ بالحسبان ،أما الجغرافيا الثانية، والتي تشكل بعدا ثانيا في الجغرافيا السياسية، فتشتمل على درجة التماس بين حدود الأمة والدولة، إذ إن الأمم والدول تتداخل أحيانا، كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان. وهنالك دول أخرى تضم جزءا من جماعة عرقية وطنية، بينما يقيم باقي هذه الجماعة
خارج الدولة، كما هو الحال بالنسبة لإيرلندا وروسيا والصومال والتاريخ الحديث زاخر بالقضايا الأمنية الناجمة عن مثل هذا الوضع[58].

المطلب الثاني: تأثير الأزمة اليمينة على الأمن السعودي

تواجه المملكة العربية السعودية أزمة حقيقية في اليمن بعد أن انفرط عقد التحالف العربي الذي أسسته المملكة لمواجهة الحوثيين، فلم يتبقى من هذا التحالف قوي فعاله سوي المملكة والإمارات العربية المتحدة، وقد بدأت الأخيرة في الانسحاب تدريجياً من هذا التحالف بعد أن تمكنت من إحكام سيطرتها على معظم المناطق الساحلية المطلة على باب المندب، عبر إقامة قواعد عسكرية ودعم قوي محلية موالية لها، وهذا ما كانت تتطلع له الإمارات منذ بداية الأزمة لتأمين مصالحها التجارية في المنطقة، ولم يعد يشغلها الداخل اليمني ولا حدود المملكة التي أصبحت عرضة للصواريخ الإيرانية، وكل ما يمكن أن تقدمه الإمارات الآن هو الدعم الجوي الغير فعال.

[57] – ديفيد جارنم، **سياسات الأمن القومي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) 1994، ص .42

[58] – **المرجع نفسه**، ص 43.

أما المملكة فقد أصبحت وحيده في مواجهة الحوثيين ومن خلفهم إيران، وأصبحت في مواجهة قوي قادرة على استنزاف قدرتها العسكرية والاقتصادية على المدي البعيد، حتى وإن تمكنت السعودية من الوصول إلى صنعاء وإخراج الحوثيين منها، فإن الفكر الشيعي للحوثيين وتحركاتهم الفردية والجماعية داخل اليمن لتغيير التركيب الديني لليمن سيظل متواجداً بقوة في ظل الدعم الإيراني، وقد تجد المملكة نفسها في وقتاً ما في مواجهة دولة شعيه موالية لإيران. ولمواجهة هذه المعضلة فإن المملكة عليها أن تتبع نهجاً مغايراً تجاه اليمن للخروج من هذه الأزمة، ويبدو لنا من هذا وذاك أن الحلول الأكثر فاعلية لمواجهة هذه المعضلة[59]، هي:

1. **الحل الأول (على المدي البعيد)** أن تدعم المملكة حركة الإخوان المسلمين في اليمن والمتمثلة في حزب " التجمع اليمني للإصلاح"، فدعم الإخوان في اليمن سيمكن السعودية من اكتساح الحوثيين على الصعيد السياسي والعسكري والفكري، وسيمكن السعودية على المدي البعيد من القضاء على الوجود الشيعي في اليمن، وإذ كانت المملكة تخشي من أن يحل فكر الإخوان محل الحوثيين، ويسيطر الإخوان على اليمن، فإن القضاء على الإخوان سيكون أسهل بكثير من الحوثيين، فالإخوان لديهم قابلية لتقبل الأخر ويمكن إقصائهم من المشهد السياسي عبر دعم الحركات السياسية الأخرى في اليمن، وإذا تعذر ذلك فإن القضاء عليهم عسكريين لن يكلف المملكة الكثير في ظل وجود قوي إقليمية ترفض وجود الإخوان على الساحة السياسية، ومجتمع غربي لديه حساسية تجاه وصول الإخوان إلى الحكم، ومن ثم سيكون بإمكان المملكة إذا تعذر عليها القضاء على الإخوان تشكيل تحالف دولي واسع على رأسه الولايات المتحدة لمواجهتهم، ويري الباحث أن مواجهة الإخوان للحوثيين ستوفر على المملكة الكثير على الصعيد العسكري والاقتصادي، وستعادل موازين القوي على الصعيد الديني في اليمن، وعلى المدي البعيد فإن المملكة يمكنها استنزاف قوة الإخوان في اليمن بأقل التكاليف.
2. **الحل الثاني (على المدي القريب)**: أن تفسح المملكة المجال لتنظيم القاعدة للتحرك في اليمن، فدخول تنظيم القاعدة طرفاً في أزمة اليمن سيستنزف الحوثيين، كما أن دخول تنظيم القاعدة طرفاً في المعادلة السياسية سيحرك الأزمة اليمنية بشكل سريع على الصعيد الدولي، خاصة وأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تري في تنظيم القاعدة عدواً يجب القضاء عليه بأي شكل من الأشكال، ومن ثم ستتمكن المملكة من استغلال هذه الورقة لتقوية التحالف بجذب الدول الغربية إلى جانبها في مواجهة

[59] – حمدان نايف مسعود علي الصرفي، **مصادر عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** 1990-2012، أطروحة دكتوراه، ضمن متطلبات نيل شهادة (دكتوراه) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2015، ص 118.

الحوثيين من ناحية، ويمكن للمملكة أن تستخدم تنظيم القاعدة كورقة رابحة لكسب الدول الغربية إلى جانبها؛ فالقضاء على الحوثيين مقابل القضاء على تنظيم القاعدة، كما أن الصراع الفكري والعقائدي بين تنظيم القاعدة والحوثيين سيدفع الطرفيين إلى الدخول في مواجهة تستنزف قوة الطرفيين دون أن تبذل المملكة أي مجهود يذكر مقارنة بالمجهود الحالي.

أما الحلول الأخرى سواء أكانت سياسية أو عسكرية فإن هذه الحلول غير مجدية على المدي البعيد، حتى وإن تمكنت المملكة من توسيع التحالف ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية فإن المواجهة العسكرية ستكون محدودة، وسينتظر الحوثيين الفرصة تلوي الفرصة للعودة من جديد[60].

وفي النهاية، فإن الباحث يري أن الحل الأول هو الأمثل على المدي البعيد ولن يكلف المملكة الكثير مقارنة بالتكاليف الحالية، وفي نفس الوقت سيقصي القوي الإقليمية (إيران أو غيرها) بعيداً عن الساحة اليمنية.

1. التداعيات السياسية والأمنية

تُعد الانعكاسات السياسية للأزمة اليمنية مختلفة من دوله لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل إدراك بعض دول المجلس لخطورة تطور الأحداث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وما تمثله من شوكة في ظهر دول المجلس، سيجعل قادة الدول تقوم بمحاولة امتصاص الموجات الثورية بها، وتتفادي الإضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية، والتنازل عن تعقيد بعض الملفات، حيث عملت معظم دول المجلس على القيام بإصلاحات سياسية محدودة، وبذلت جهود في مكافحة الفساد الإداري والتأكيد على سيادة القانون. ففي الإمارات العربية المتحدة، أُجريت انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث شهدت توسيعاً نسبياً لقاعدة المصوتين، في سبتمبر 2011. كما قامت عُمان ببعض الإصلاحات السياسية استجابةً للاحتجاجات الشعبية عامي 2011 و2012، وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجياً من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، على الرغم من أنّ هذا الأمر يحتاج إلى فترة طويلة. بل إنّ بعض الدول الأكثر محافظةً، مثل المملكة العربية السعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجرائها في 2015. كما أنَ الفجوة الجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلّع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، علاوة على عدم وجود دور للمواطنين في هيكل الخلافة الملكية السياسية، كل هذا

[60] – مصطفى علوي، **قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية**، السياسة الدولية: (ملحق تحولات إستراتيجية، ع 197) 2014، ص 75.

في إطار النمط التسلطي مع الإحباط في ضيق الأفق السياسي قد يدفع بشكل فردي أو جماعي إلى تكوين حركات احتجاجية[61].

يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية. وقد ظهر ذلك جلياً، حينما هاجمت مجموعة من القراصنة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في فبراير 2015، حيث زادت المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيين، يرى البعض أنَّ هذا الوضع سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية. حيث يمر نحو 16 ألف سفينة تجارية كل سنة من خلال مضيق باب المندب. كذلك فعودة القرصنة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين بالنسبة لشركات الشحن، مما قد يجعل الشركات تحول طريقها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيضر أيضاً بإيرادات قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن بعض المحللين يشيروا إلى صعوبة عودة القرصنة البحرية في ظل الاهتمام الإقليمي والدولي بتأمين حركة التجارة الدولية، مع تواجد قوات فرنسة وأمريكية وإيرانية وتركية في إطار تحالف دولي لمحاربة عمليات القرصنة.

2. التداعيات الاقتصادية

كانت للحرب على اليمن والإنفاق العسكري لشنها، بقيادة المملكة العربية السعودية، الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الخمس الأخرى. فلا يستطيع أحد تقديم أرقام دقيقة عن تكلفة الحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية على اليمن تحت اسم "عاصفة الحزم". يرجع السبب إلى رفض القائمين عليها تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها بهذا الخصوص. إلا أنَّ التقديرات الأولية المبنية على تكاليف حروب أخرى مشابهة ترجح بأنَّ التكلفة وصلت بحلول أبريل 2015 إلى نحو 30 مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو 175 طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع 150 ألف جندي سعودي في حالة استنفار تحسباً لاحتمالات توسيع نطاق الحرب. يدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية، المساعدات والتعويضات التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى نظير مشاركتها في العمليات والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي مؤتمر شرم الشيخ في مارس 2015، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم 12.5 مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري. أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بنحو 5.5 مليار دولار. كما زادت المملكة العربية السعودية

[61] – أبو بكر أحمد باذيب، **المعضلة اليمنية: سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية**، (مج 25، ع263)2016، ص 7-8.

من حجم إنفاقها العسكري حتى وصل إلى أكثر من 81 مليار دولار خلال 2015 ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي الولايات المتحدة والصين[62].

المطلب الثالث: تأثير الأزمة على الإمارات

برز دور دولة الإمارات العربية المتحدة بفاعلية في الصراع الدائر في اليمن منذ تدخلها، في مارس/آذار 2015، ضمن قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، لدعم الحكومة اليمنية في إجهاض انقلاب جماعة الحوثي المسلحة وقوات حليفها السابق الرئيس الراحل علي عبد الله صالح.

ومنذ عام 2013 صعد دور الإمارات في أكثر من ساحة، وكشف عن إمكانياته في التأثير عليها، معتمداً على شبكة من العلاقات الدولية، والأدوات المحلية في بلدان الصراع، واستقطاب عناصر أجنبية.

تعتقد القيادة الإماراتية أن تَوَغُّلَها في مدن الجنوب، وتَغَوُّلَها في مواجهة مناوئيها من القوى السياسية الداعمة للسلطة الشرعية، أمر مرضيٌّ عنه شعبيًّا، وليكن ذلك، على الأقل، في محافظات: عدن، ولحج، والضالع. وأن ذلك السلوك سيُعلي من مكاسبها، ويعزز نفوذها جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن، إلا أنه، وعلى افتراض وقوعه، لن يُكتب له البقاء؛ إذ من المعلوم أنه مهما كانت خسائر المتحالف مع أي بلد، فلن يُسمح له بتجاوز حدود المصالح الوطنية، ولعل تجربة الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني (1839-1967)، والتدخل المصري في الشمال (1962-1967)، مع مراعاة الفارق بينهما، أوضح مثالين، وأقوى عبرتين لمن يعتبر، رغم الخسائر الفادحة، التي لحقت بكل منهما .

حتى الآن، تتعرض الإمارات لقدر كبير من اللوم؛ بسبب إخفاق التحالف في تحقيق أهدافه، وممارساتها غير المقبولة، بناء على دورها المغاير، الذي يشرد بعيدًا عن جميع الحلفاء. وبناء على ذلك، يشار إلى أن سياستها تمثل عقبة أمام الحسم العسكري، أو التسوية السياسية العادلة، لكنها تحاول مواجهة ذلك بإثبات حُسن النية، وهي تتولى، مثلًا، قيادة العمليات العسكرية في الساحل الغربي لليمن، وتحرز تقدمًا ملحوظًا فيه، غير أنه يعتري ذلك النشاط، بعض التوجهات الخطرة داخليًّا، مثل: الطابع المناطقي للتشكيلات المقاتلة، التي يغلب عليها المناطقية والمذهبية؛ فمعظم القادة والمقاتلين من محافظات الجنوب، وهو إفراز طبيعي لدورها في تشكيل تلك القوى وإدارة مجريات الحرب؛ إذ لم يتح المجال لأي شمالي للانخراط في الجيش المكون في الجنوب، خلافًا لما يجري في قوات الشرعية

[62] – نص بيان دول مجلس التعاون الخليجي، قناة العربية، تاريخ النشر: 05مارس2017، نقلا على الرابط التالي: https://goo.gl/bo89V اطلع عليه يوم: 2 أبريل 2019، على الساعة 11:05.

في الشمال؛ وبالتالي، فإن القوات التي تتقدم على الساحل الغربي تحت قيادة عسكرية إماراتية، أضفت على الحرب طابعًا مذهبيًّا وجهويًّا، وسيزداد ذلك كلما تقدمت شمالًا باتجاه مناطق الهضبة الزيدية .

في الآفاق المنظورة لتداعيات الدور الإماراتي في الحرب، ثمة ما يشير إلى أن دورها بات خطرًا على السلطة الشرعية، من خلال مساعيها للإطاحة، بالرئيس هادي، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار اليمن ووحدة ترابه، وانعكاس ذلك على محيطه الإقليمي، لاسيما في ظل تنامي نزاعات مناطقية جنوبية تستقوي بالآلة العسكرية، التي أسستها ودعمتها الإمارات داخل محافظات الجنوب، الواقعة خارج السيطرة الحقيقية للسلطة الشرعية. وعلى النقيض من ذلك قد تتعرض هذه المناطق، مجددًا، إلى اجتياح شمالي وفق تحالفات جديدة، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع تصاعد نشاط جماعات القاعدة وفروعها، التي يزداد حضورها مع ضعف مركز الدولة وتجزُّء سلطاتها .

في إطار العلاقة بين قطبي التحالف، ثمة من يرى أنه قد تدفع الأطماع الإماراتية المتزايدة نظيرتها السعودية إلى نقطة حرجة يسقط فيها التحالف القائم، وتسقط فيها كل المنجزات، التي حققها أطراف التحالف، لاسيما إذا ما ازدادت أزمة الحصار المفروض على قطر تعقيدًا، قد يكون من تداعياته حدوث مستجدات مفاجئة ينفرط معها عقد التحالف؛ وبالتالي لن يخدم ذلك سوى المتربصين بالتحالف داخل اليمن وخارجه .

أمام ما تواجهه الإمارات من سخط شعبي عارم في محافظات الشمال، وهيمنتها المرفوضة في محافظات الجنوب من قبل أطراف جنوبية فاعلة، يبدو أن ما ذهب إليه، العام الماضي، أحد المحللين الغربيين في شؤون الشرق الأوسط، والمتخصص في شؤون الخليج، يقترب من التحقق، وهو أن الإماراتيين باتوا مدركين أنهم في مأزق، وأن شأنهم، في ذلك، شأن من دخل حربًا دون استراتيجية خروج واضحة المعالم؛ ولذلك فالخيار الأنسب لهم، الآن، أنهم مثلما أحسنوا حساب التكلفة، ينبغي عليهم التفكير، جيدًا، في كيفية التقليل من الخسائر، والتوقيت المناسب للقيام بذلك.[63]

تعد دولة الإمارات الدولة الأكثر حضوراً عسكرياً ونفوذاً على الأرض اليمنية منذ عام 2015 بعد المملكة العربية السعودية، ويتركز ثقلها في المحافظات الجنوبية. وقد لوحظ خلال الفترة الماضية تبنيها مجموعة من السياسات، التي بدت متباينة مع نمط سلوكها السابق تجاه أطراف الصراع اليمنية ومصالحها؛ فقد شهدت علاقتها مع الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته تحسناً مفاجئاً، بعد فترة من التوتر، وتجميعها للقوى الجنوبية الانفصالية، وسبق لولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، الالتقاء بقيادة حزب الإصلاح بوساطة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان،

[63]- أبو بكر أحمد باذيب، **مرجع سابق**، ص 10.

وعملت الإمارات على تجميع مناصري الرئيس السابق وأقاربه في معسكرات في (عدن) و(المخاء) بقيادة العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق.

الوجود العسكري الإماراتي في اليمن

تنتشر القوات الإماراتية بشكل مباشر في ثلاث مناطق عسكرية من المناطق السبع التي تغطي مسرح العمليات العسكرية للجمهورية اليمنية. وتتمركز القوات الإماراتية في عدة قواعد عسكرية أبرزها في محافظة عدن، وفي (ميناء المخا) التابع لمحافظة تعز، و(مطار المكلا) في محافظة حضرموت، و(ميناء بلحاف) لتصدير الغاز المسال بمحافظة شبوة. وقد ركزت القوات الإماراتية منذ المراحل الأولى لتدخلها على الأرض، على السيطرة على الأماكن والمراكز السيادية والحيوية، كالمطارات والموانئ والقواعد العسكرية في المناطق المنتشرة فيها.

1. التداعيات السياسة

تعتمد السياسة الإماراتية في بسط نفوذها في اليمن على مكانة السعودية وعلاقاتها مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى توظيف علاقتها الخارجية. وقد مارست الإمارات ضغوطاً سياسية تجاه الرئيس عبد ربه منصور هادي، خلال تبنيها ودعمها للخطط الدولية الهادفة لإنهاء فترته الرئاسية ضمن مبادرات الحل السياسي، بالمقابل تمكن الرئيس اليمني في أكثر من جولة من تجاوز ما يستهدفه، وعمل على عرقلة نفوذ الإمارات عبر إقالة بعض حلفائها في الحكومة.

تتعامل قيادة دولة الإمارات مع ما تعتقده مهددات سياسية على أنها مهددات أمنية وتراها في المدى المتوسط مهددات وجودية، وترى أن مفرزات (الربيع العرب) تهديد للنظام، لذلك تسعى الإمارات للتعامل مع هذه النتائج حسب رؤيتها وسياستها الخارجية.وتسعى الإمارات إلى تقديم تجربتها كنموذج جديد لدولة لوجستية في الساحة الإقليمية، يتخطى دورها حدودها الجغرافية وإمكانياتها المحدودة، وتتعدد شراكتها الاقتصادية مع القوى الدولية إلى مجالات السياسة والأمن، من خلال انتشار قواتها العسكرية في قواعد خارج حدودها، وتدريب ودعم كيانات مسلحة في تلك الدول، تؤهلها لأداء دور أكبر.

2. التداعيات الاقتصادية

برزت دولة الإمارات خلال العقود الثلاثة الماضية كمركز دولي في الملاحة البحرية، وسعت إلى تعظيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول لكي تبقى متصدرة دول المنطقة، ولذلك ترى في أي محاولة لتطوير ميناء عدن الاستراتيجي مهدداً لأمنها القومي، خصوصاً بعد أن ألغت الحكومة اليمنية في 2012 الاتفاقية التي وقعها معها نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح 2008.

الهدف الاقتصادي الآخر إيجاد بديل لمضيق هرمز من خلال مد أنبوب نفط لساحل محافظة المهرة على بحر العرب، قادر على تصدير النفط في حالة تعرض المضيق للإغلاق من قبل إيران.

وفي سبيل ضمان تحقق أهدافها الاقتصادية، تعمل الإمارات على ترسيخ نفوذها وديمومته من خلال ضمان التأثير على صناع القرار في اليمن.

3. التداعيات الأمنية والعسكرية

رمت دولة الإمارات العربية المتحدة بثقلها العسكري وغطائها السياسي، فقد شاركت بقواتها الجوية والبحرية والبرية، على الرغم من عدم معرفة العدد الحقيقي للجنود الإماراتيين، وسبق أن وصل عددهم في سبتمبر/أيلول 2015 إلى أربعة آلاف، بحسب اللواء الإماراتي علي سيف الكعبي، وقد شكلت الإمارات مجاميع مسلحة محلية (بعض قوى الحراك الجنوبي وجماعات سلفية، ومناصري طارق صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبد الله صالح)، بالإضافة إلى القيادات العسكرية التي لجأت إليها بعد هزيمتها بحرب 1994، أبرزهم وزير الدفاع اليمني السابق (1993-1994) هيثم قاسم، والعديد من العسكريين والشركات الأجنبية، كما استأجرت بعض سفن البحرية الأمريكية[64].

ولتسهيل مهمتها وظفت الصراعات المناطقية والجهوية والسياسية، فدعمت بعض فصائل الحراك الجنوبي (الانفصالية) في المحافظات الجنوبية ضمن تشكيلات مناطقية، وتعمل على دعم حزب المؤتمر الشعبي العام؛ الجناح الموالي لأقرباء الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وإعادة بناء قوات عسكرية بقيادتهم، غير خاضعة لسلطة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي .

[64] – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **تداعيات أحداث اليمن على أمن الخليج**، (تاريخ النشر: 3فبراير2015)، تاريخ الاطلاع: 15ابريل2019 عل الساعة 14:35.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة اليمينة على دول الخليج وإيران

المطلب الأول: تأثير الأزمة اليمنية على دول الخليج

جاءت الأزمة اليمنية لتمثل عبء على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ظل تحولات إقليمية ودولية جعلت للأزمة اليمنية تداعيات خطيرة على دول الخليج العربي. ففشل السياسية الأمريكية في المنطقة منذ 2003، مع تطور الملف النووي الإيراني في ظل التفاهم الأمريكي_ الإيراني، ومع فشل الأوضاع الداخلية في اليمن، وفي ظل تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية للجماعات الإرهابية، وأيضا التقدم الحوثي المسلح في اليمن وتمكّنه من أغلب مفاصل الدولة اليمنية، كل هذا زاد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من خطورة تعقد الأزمة اليمنية وتداعيتها على دول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت الذي تباينت فيه رؤية دول المجلس للتعامل مع اليمن من الردع أم الاحتواء، حيث تُعد اليمن شريكاً أساسياً في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، كما أنَّ تكامل دول مجلس التعاون الخليجي أمنياً ودفاعياً سيعزز من قدرات المجلس العسكرية، ويكون على وضع الاستعداد للتعامل مع التداعيات الخطيرة.

1. التداعيات السياسية والأمنية

تُعد الانعكاسات السياسية للأزمة اليمنية مختلفة من دوله لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل إدراك بعض دول المجلس لخطورة تطور الأحداث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وما تمثله من شوكة في ظهر دول المجلس، سيجعل قادة الدول تقوم بمحاولة امتصاص الموجات الثورية بها، وتتفادي الإضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية، والتنازل عن تعقيد بعض الملفات، حيث عملت معظم دول المجلس على القيام بإصلاحات سياسية محدودة، وبذلت جهود في مكافحة الفساد الإداري والتأكيد على سيادة القانون. ففي الإمارات العربية المتحدة، أُجريت انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث شهدت توسيعاً نسبياً لقاعدة المصوتين، في سبتمبر 2011. كما قامت عُمان ببعض الإصلاحات السياسية استجابةً للاحتجاجات الشعبية عامي 2011 و2012، وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجياً من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، على الرغم من أنّ هذا الأمر يحتاج إلى فترة طويلة. بل إنّ بعض الدول الأكثر محافظةً، مثل المملكة العربية السعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجرائها في 2015. كما أنَ الفجوة الجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلّع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، علاوة على عدم وجود دور للمواطنين في هيكل الخلافة الملكية السياسية، كل هذا

في إطار النمط التسلطي مع الإحباط في ضيق الأفق السياسي قد يدفع بشكل فردي أو جماعي إلى تكوين حركات احتجاجية.

يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية. وقد ظهر ذلك جلياً، حينما هاجمت مجموعة من القراصنة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في فبراير 2015، حيث زادت المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيين، يرى البعض أنَّ هذا الوضع سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية. حيث يمر نحو 16 ألف سفينة تجارية كل سنة من خلال مضيق باب المندب. كذلك فعودة القرصنة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين بالنسبة لشركات الشحن، مما قد يجعل الشركات تحول طريقها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيضر أيضاً بإيرادات قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن بعض المحللين يشيروا إلى صعوبة عودة القرصنة البحرية في ظل الاهتمام الإقليمي والدولي بتأمين حركة التجارة الدولية، مع تواجد قوات فرنسة وأمريكية وإيرانية وتركية في إطار تحالف دولي لمحاربة عمليات القرصنة[65].

2. التداعيات الاقتصادية

كانت للحرب على اليمن والإنفاق العسكري لشنها، بقيادة المملكة العربية السعودية، الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الخمس الأخرى. فلا يستطيع أحد تقديم أرقام دقيقة عن تكلفة الحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية على اليمن تحت اسم "عاصفة الحزم". يرجع السبب إلى رفض القائمين عليها تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها بهذا الخصوص. إلا أنَّ التقديرات الأولية المبنية على تكاليف حروب أخرى مشابهة ترجح بأنَّ التكلفة وصلت بحلول أبريل 2015 إلى نحو 30 مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو 175 طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع 150 ألف جندي سعودي في حالة استنفار تحسباً لاحتمالات توسيع نطاق الحرب. يدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية، المساعدات والتعويضات التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى نظير مشاركتها في العمليات والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي مؤتمر شرم الشيخ في مارس 2015، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم 12.5 مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري. أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بنحو 5.5 مليار دولار. كما زادت المملكة العربية السعودية

[65] – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **مرجع نفسه**.

من حجم إنفاقها العسكري حتى وصل إلى أكثر من 81 مليار دولار خلال 2015 ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي الولايات المتحدة والصين.

وعلى الرغم من سرعة الحدث الثوري والتداعيات التي لم تترك للأنظمة فسحة من الوقت، وأصابت مؤسسات صناعة القرار العربية بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار بها تتصدي للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلي الأقل فإنها طرحت مبادرات حاولت وما زالت تحاول من خلالها تسوية بعض أزمات المنطقة وخاصة الأزمة اليمنية، بداية من المبادرة الخليجية في أبريل 2011، مروراً بالمفاوضات التي أقيمت بالكويت منذ أبريل 2016 انتهاءاً إلى تحالف قوى التحالف مع على عبد الله صالح قبل مقتله. إذا كانت الأزمة في اليمن تشير إلى شيء، فهي لا تشير لقضية بقدر أهمية دول مجلس التعاون الخليج لانتشال اليمن من أزمته ودعم وحدته للوقوف في وجه التيارات التي تسعي لتصدعه. فبالنظر لخبرة دول المجلس في التعامل مع أزمات اليمن في القرن العشرين وأبرزها وحدة اليمن، نجد أنَّ التعامل السياسي والدبلوماسي مع الأزمة اليمنية الراهنة يُعد البديل الأمثل والأيسر، ولكن عدم حُسن النية لدي الحوثيين في القبول بالتفاوض، والدعم الإيراني لهم يعيق من الأداة الدبلوماسية.[66]

في ضوء ما تقدم، وبعد اغتيال على عبد الله صالح، يحمل مستقبل الأزمة اليمنية عدة مآلات محتملة سوف يكون عليها الوضع في اليمن كالتالي:

الاحتمال الأول: هو أن تسير الأوضاع وفق عملية سياسية شكليه وضعيفة، يكون للحوثيين اليد العُليا في صياغة ملامحها، مع وجود سُلطة صورية للرئيس عبد ربه منصور هادي. وبذلك يحتوي مجلس التعاون الخليجي أرواح اليمنيين ويقبل بالحوثيين في توافق مع الحكومة وبهذا يكون الحوثيين بمثابة "حزب الله" ثاني مما يجعلهم شوكة في ظهر المملكة العربية السعودية، المتنازلة على مضض، لوقف نزيف الدماء.

الاحتمال الثاني: أن ينتقم أنصار على عبد الله صالح لاغتياله وتكون اليمن على ما وصلت عليه الصومال، من حيث الانفصال والانشطار والانقسام الفعلي على الأرض، وذلك مع شكل من أشكال الحرب الأهلية. غير أنني أرى طبيعة اليمن الانتماء القبلي له السمة العليا عن الانتماء والصراع الطائفي ولكن الدور السعودي الإيراني يبرز الصراع الطائفي.

---

[66] – محمد مجاهد الزيات، **التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج**، المتغيرات والحلول، نقلا على الرابط التالي http://cutt.us/HUZ1K ، اطلع عليه يوم 16 أبريل 2019.

الاحتمال الثالث: تدخل القوى الدولية، وممارستها لضغط دولي، سياسيا واقتصاديا، على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، حتى تلتزم مجددا بعملية التحول السلمي للسلطة في البلاد، وحفاظ القوى الدولية على حركة التجارة العالمية من القرصنة البحرية وتأمين مضيق هرمز وباب المندب. وحتى نتجنب سوريا جديدة.

وأخيراً، حيث يشهد الواقع الدولي الحالي ظهور الدولة الفاشلة حيث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، أؤكد رؤية روبرت جاكسون في كتابه شبه الدولة بأن الدولة الفاشلة هي التحدي الأساسي لتطور المجتمع الدولي لافتقارها للسيادة بالمعنى الإيجابي وهي القدرة على الحكم وتلبية الحاجات الضرورية.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة اليمنية على إيران

في إطار سعيها لتوسيع مجال نفوذها في المنطقة، صعدت إيران من أنشطتها التدخلية في اليمن منذ عام 2011م، مستغلة حالة الفراغ وعدم الاستقرار التي نجمت عن تعثر عملية الانتقال السياسي عقب إسقاط نظام علي عبد الله صالح، وقد انطلقت الأنشطة الإيرانية التدخلية في اليمن، كما في غيرها من دول الجوار الإقليمي الأخرى، من هواجس إيران الأمنية، ورغبتها في تدعيم أمنها القومي، عبر اتباع سياسات ذات طابع هجومي، وتعاطيها مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، وسعها لتعزيز أمنها من خلال الخصم من أمن بعض الدول الأخرى في الجوار الإقليمي، وذلك استنادا إلى استراتيجية عامة تعتمد بالأساس على تجاوز الأطر السياسية الرسمية وإقامة شراكات مع الفاعلين دون الدول، ولا سيما من الجماعات القريبة من إيران مذهبها أو المثقفة معها في التوجهات، وتقديم الدعم لهذه الجماعات، وصولا إلى توظيفها الخدمة المصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة. وفي هذا السياق عملت إيران على تعزيز شراكتها مع الحوثيين وسعت إلى تحويلهم إلى قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، ومن ثم استغلالهم لتحقيق أهدافها المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية واكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة ومواجهة نفوذ المنافسين أو الخصوم المفترضين، وخصوصا المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، ولفت إيران مزيجا من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة، كأداة التشيع السياسي، والتي عملت إيران من خلالها على تعزيز نفوذها الأيديولوجي على الحركة الحوثية، والأداة الإعلامية التي وظفتها إيران لنشر دعاياتها السياسية بخصوص الصراع في اليمن على نطاق واسع من أجل التأثير على الرأي العام في المنطقة، فضلا عن الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة والمتمثلة في الدعم العسكري للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة، أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، والتي أسهمت في تعزيز قدرة ميليشيات الحوثيين على مواصلة أنشطتها العسكرية، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع

بيد أن مساعي إيران لتفعيل دورها وتحقيق كامل أهدافها في اليمن تصطدم بمعوقات وقيود عديدة تقلل من فعالية هذا الدور وتحد من إمكانية توسعه ومن **أهم هذه المعوقات والقيود:**

1. طبيعة الساحة اليمنية المعقدة التي تتسم يتقلب التوجهات والولاءات السياسية، مما يجعل التحالفات الإيرانية التي تعتمد عليها إيران لم نفوذها في اليمن قابلة للتفكك.
2. افتقار الحركة الحوثية التي تعتمد عليها إيران بشكل رئيسي لتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية، إلى التأييد الشعبي الكافي والإمكانات المادية والبشرية التي تمكنها من تعزيز سيطرتها على اليمن، أو المحافظة على مكتسباتها العسكرية والاستمرار في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها، ولا سيما على المدى الطويل.
3. رفض كثير من القوى والنخب السياسية اليمنية وقطاعات قبلية كبيرة للتدخلات الإيرانية، إضافة إلى أنشطة الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحجيم الدور الإيراني في اليمن، وخصوصا الأنشطة السعودية والأمريكية،
4. محدودية قدرات إيران مقارنة بمساحة أدوارها الإقليمية

ونتيجة لتغيب فكرة الاعتماد المتبادل في تحقيق الأمن عن العقلية الإيرانية ونتيجة لاعتماد دور إيران بشكل أساسي على الاعتبارات الطائفية والاستقطاب المذهبي لتحقيق أهدافه، كان من الطبيعي أن يحمل الدور الإيراني في اليمن انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي. وذلك من خلال احتمالية تأثيره على توازن القوى في الإقليم، عبر تعزيز قدرة إيران وحلفائها على شن الحروب غير المتماثلة وإضراره بمقومات الدولة اليمنية على نحو قد يخرجها بشكل كامل من معادلات توازن القوى في المنطقة، على نحو مخل بالتوازنات الإقليمية لصالح إيران، ومن خلال إمكانية إضراره باستقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، في ظل إمكانية انتقال آثار الصراع اليمني المتعلقة باختلال التوازنات السياسية الداخلية إلى بعض دول الجوار، على نحو قد يثير الاضطرابات المجتمعية والسياسية في هذه الدول، ومن خلال تهديده لأمن الممرات البحرية الدولية، فضلا عن إسهامه في تنامي خطر التنظيمات المتطرفة، مع احتمالية تجاوز أنشطة هذه التنظيمات للساحة اليمنية، وامتدادها إلى دول الجوار، مما قد يلحق ضررا كبيرا بالأمن الإقليمي.

وفي المجمل، وبالنظر إلى القيود والمعوقات العديدة التي تعد من فعالية الدور الإيراني في اليمن، يصبح من المستبعد أن تتمكن إيران من التأثير طويل الأمد في السياسات اليمنية الداخلية، فأقصى ما يمكنها فعله هو إحداث تغيير مؤقت في موازين القوى الداخلية لصالح الحوثيين من خلال ما تقدمه لهم من دعم محدود الأفق، دون اكتسابها القدرة

على تغيير قواعد اللعبة السياسية على الساحة اليمنية بشكل جذري، الأمر الذي يجعل من رغبة إيران في ترسيخ تموضعها واكتساب مزيد من النقود في اليمن أمرا صعب المثال-[67]

[67] – محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017 ص 95.

المبحث الثالث: التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة اليمنية على دول المنطقة

المطلب الأول: التأثيرات السياسة للأزمة اليمنية على دول المنطقة

لقد أوجدت حركات التغيير واقعا سياسيا جديدا في المنطقة تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية والإقليمية، هذا الواقع يجعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من المتغيرات الإقليمية في المنطقة ولهذا تباينت مواقف كل من إيران والسعودية حيال الأزمة اليمنية تبعا لمصالحهما وأهدافهما.

إن الجغرافية السياسية تضع السعودية في مركز الحدث من مآلات الأزمة اليمنية التي قد تحدث تغييرات لم تكن متوقعة من حيث التوقيت، لذا فأنها سوف تتأثر بالمتغيرات. إذ أدركت السعودية أهمية اليمن منذ مدة طويلة وعدتها "الحديقة الخلفية" لها فهي تراقب الأمور فيها عن كثب، وتعتبر الأمن في اليمن جزءا من الأمن الوطني لها ولدول مجلس التعاون الخليجي، ومنذ أن بدأت الأزمة فإن السعودية اتبعت سياسة مختلفة، فقد أضحى تزايد نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على السلطة، تهديدا خطيرا لذلك أعلنت بأنها ستتخذ الإجراءات المطلوبة لحماية أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية في اليمن.[68]

وهكذا فإن الرؤية السعودية إلى تطورات الأزمة اليمنية وبصفة خاصة بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على أغلب مناطق اليمن من زاوية أنها عززت مخاوفها من توسع نفوذ إيران الإقليمي وسيطرتها على مضيق باب المقلاب فضلا عن سيطرتها على مضيق هرمز مما سيترك تداعياته على مصالحها الإقليمية، والتحكم يطرق الملاحة لذلك منعت التوجيه رسالة واضحة، بأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء ما يحدث.

وكانت تحركات القوى الإقليمية غير العربية تجاه ثورة اليمن إحدى النقاط المؤثرة في سياسات دول المجلس إزاء اليمن، ويبرز في الحالة اليمنية التحرك الإيراني الذي ركز على نقاط ضعف معينة، كما هو الحال في شمال اليمن، حيث الحوثيون، بل وامتد إلى الجنوب عبر تقديم الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة لبعض قوى الحراك الجنوبي. وإزاء ذلك رأت السعودية تهديدا حقيقيا" من محاولات التمدد الإيراني في اليمن قد تحسب في ميزان القوى لصالح إيران، مما خلق يارا من الدول العربية يشاطرها تلك الإدراك والنتيجة أن السعودية ومن ورائها العديد من دول المنطقة تخوض حربا عسكرية لاعتبارات جيواستراتيجية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي). وفي كل الأحوال يعد التحرك السعودي الفاعل تجاه مجلة الخليج العربي المجند. [69]

---

[68] – فراس عباس هاشم، **النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**، (دار سطور للنشر والتوزيع بغداد)، 2010، ص102.

[69] – مدحت أيوب، **استعادة التوازن، الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني**، (مجلة السياسة الدولية، ع 190، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة) 2012، ص 27.

أعاد التدخل العسكري للتحالف العربي المدافع عن السلطة الشرعية صياغة معادلة الصراع السياسي في اليمن، إذ لم يعد صراعاً يمنياً على السلطة بل حرباً إقليمية محكومة بشروط دول التحالف العربي، وبأجنداتها السياسية، وبعلاقاتها البينية.

فرض هذا الوضع تعدد الأجندات السياسية لدول التحالف، ثم صراعها في مرحلة لاحقة، كما أسهم في تعقيد المسار العسكري وتعطيل حل الأزمة اليمنية سياسياً، إذ أصبحت دول التحالف لاعباً رئيساً في المشهد اليمني إلى حد تعريف أطراف الصراع اليمنية بحسب موقفها من التحالف، إما لشرعنة أجندات هذه الدول كالسلطة الشرعية أو خصم مبتز كجماعة الحوثي والرئيس السابق ''على عبد الله صالح''، وحربها وفق أجندات أخرى لا وطنية.
وانعكست منذ بداية التدخل العسكري التناقضات البينية لدول التحالف على اليمن سلباً؛ فعلى الرغم من ترحيلها لهذه التناقضات، وضبط تحالفاتها مع القوى المحلية المنخرطة تحت مظلة الشرعية اليمنية، إلا أن اضطلاع القوات الإماراتية بتحرير مدينة عدن كشف صراع الأجندات، إذ فرضت الإمارات إداراتها لجنوب اليمن كاستحقاق سياسي مشروع، متجاوزة السلطة الشرعية، وأهلت القوى الجنوبية المنادية بفك الارتباط كحليف محلي ينفذ أجنداتها، بالتزامن مع شنها لحرب إعلامية وسياسية ضد جماعة الإخوان المسلمين الممثلة ب« حزب التجمع اليمني للإصلاح "، محاولة إزاحته من الجنوب عبر دعم الجماعات السلفية، المنافس التقليدي لحزب الإصلاح، وتمكينها من مؤسسات الدولة؛ إلا أن دولة قطر، العضو في منظومة دول التحالف والداعم لتنظيم الإخوان المسلمين، لم تنخرط في هذا الصراع؛ فيما حاولت السعودية امتصاص نقمة حليفها الإماراتي على حليفها التاريخي حزب الإصلاح، حتى لا يؤثر صراعهما على تجميد خيارها في حسم الحرب عسكرياً.

تصاعد صراع أجندات دول التحالف في اليمن لم ينتج عن الخلاف حول إدارة اليمن، وإنما عن التنافس على تمكين القوى التي ستنفذ هذه الأجندات، وفي هذا السياق، بدى العداء الإماراتي لحزب الإصلاح محركاً لأجنداتها، فضلاً عن تعطيلها تحرير المدن اليمنية. دعمت الإمارات القوى الجنوبية إعلامياً وسياسياً وعسكرياً ضد السلطة الشرعية التي اعتبرتها أداة لحزب الإصلاح، مما أدى لاندلاع جولة عنف واقتتال مسلح بين الحزام الأمني الذي تدعمه الإمارات في عدن وبين الحرس الرئاسي التابع للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، كما دعمت إعلان القوى الجنوبية المتحالفة معها تشكيل مجلس انتقالي لإدارة جنوب اليمن.

تصاعد الأزمة الخليجية بين الإمارات والسعودية من جهة وقطر من جهة أخرى، واتهام قطر بتمويل الإرهاب ممثلاً بتنظيمات الإسلام السياسي، كان تجلياً لصراع أجندات هذه الدول في الساحة اليمنية طيلة الحرب. ومع تعدد الأسباب السياسية للأزمة الخليجية، إلا أن اليمن، بفضل عوامل كثيرة، أصبح ساحة صراع رئيسية بين دول الأزمة،

وذلك لانضوائها في التحالف العسكري، إضافة لنفوذها السياسي والعسكري المتغلغل في المجتمع اليمني، إذ يعود نفوذ بعض هذه الدول إلى أكثر من ستة عقود.

وخلافاً لأي دولة عربية أخرى، فإن دول الأزمة الخليجية تحتكر ولاءات قوى محلية تتجاوز ولاءاتها الدولة اليمنية، ومن ثم فإن تداعيات الأزمة الخليجية ستنعكس بشكل مباشر على منحى العمليات العسكرية فضلاً عن تأثيراتها على شكل التسوية السياسية المستقبلية. كما أن حدة استقطابات دول الأزمة للقوى المحلية اليمنية وتمويلها المالي والعسكري قد يؤدي إلى دخول هذه القوى في صدام ضد بعضها البعض تنفيذا لأجندات راعيها الإقليمي.

أولى التداعيات المباشرة لصراع دول الأزمة الخليجية في اليمن هو تفكك منظومة التحالف العسكري المدافع عن الشرعية، إذ أعفت السعودية دولة قطر من عضوية التحالف وسحبت الأخيرة قواتها العسكرية، ورغم من أن الدور العسكري القطري محدود حيث تركزت الجهود القطرية في الجانب الإغاثي، وتأهيل المستشفيات وعلاج الجرحى، إلا أن سحب قطر لقواتها العسكرية انعكس سلباً على منظومة التحالف. وكشفت هذه التطورات أن الخروج من مظلة التحالف أو حتى دخولها مرهون بامتثال هذه الدول لسياسة السعودية وأجنداتها أكثر من كونه للدفاع عن السلطة الشرعية اليمنية.

أما التداعيات المباشرة الأخرى للأزمة الخليجية فتتمثل في تغيير سياسة دول الأزمة في تغطية أحداث ومسارات الحرب في اليمن، إذ أصبحت الحرب ومآسي اليمنيين، مادة إعلامية لصراع دول الأزمة للنيل من بعضها. فمن جهة سلط الإعلام القطري الضوء على الأجندات الإماراتية في جنوب اليمن وتناول لأول مرة منذ بدء الحرب في اليمن جرائم طيران التحالف بحق المدنيين، ومن جهته شكك الإعلام السعودي والإماراتي في السياسة القطرية في اليمن، بما في ذلك مشاركتها العسكرية في التحالف، واتهمها بالتواطؤ مع جماعة الحوثيين وإيران، ودعمها لحزب الإصلاح. يتجاوز تأثير الأزمة الخليجية على اليمن واليمنيين التداعيات الآنية إلى ارتدادات عميقة ستؤثر على تحالف السلطة الشرعية، وكذلك على شعبيتها لدى اليمنيين، إذ كشف صراع دول الأزمة الخليجية عن هشاشة وضعف السلطة الشرعية اليمنية، وعن عدم امتلاكها قراراً سيادياً يدير علاقتها مع الدول العربية الأخرى، كما أكدت ارتهان الشرعية اليمنية للقرار السعودي، حتى لو كان ذلك على حساب مصالحها الذاتية ومصالح اليمنيين، حيث قطعت السلطة الشرعية علاقاتها الدبلوماسية مع قطر متجاهلة دعم قطر المالي لها طيلة الحرب بما فيه تمويلها السلك الدبلوماسي اليمني، كما أن تواطأ السلطة الشرعية مع الحملة السعودية–الإماراتية على الإخوان المسلمين بما يشمل حزب الإصلاح اليمني، وضع السلطة الشرعية ودول التحالف في مأزق حقيقي، إذ تعتمد السلطة الشرعية على المقاتلين

المنتمين لحزب الإصلاح في حربها ضد جماعة الحوثي وصالح في معظم المدن اليمنية. ومن جهة أخرى، فإن موقف الشرعية جعل شريحة واسعة من اليمنيين لا يثقون بها لتفريطها بقوى يمنية في سبيل إرضاء دول أخرى.

إن أخطر تأثيرات صراع دول الأزمة الخليجية في اليمن كشفها حجم الاحتقان بين القوى اليمنية المتحالفة مع دول الأزمة، وتفضيلها مصالح تلك الدول على مصالح اليمنيين، فانسياقا لحملتها ضد قطر وتنظيمات الإخوان المسلمين في المنطقة العربية استهدفت الإمارات والسعودية حزب الإصلاح اليمني بشكل مباشر، كاشفة الغطاء السياسي عنه، وهو ما يعني دفع حزب الإصلاح لمواجهة الجماعات السلفية الموالية للإمارات والسعودية.

امتلاك حزب الإصلاح والجماعات السلفية مخزون أسلحة يضاهي ما يملكه الجيش التابع للرئيس هادي، يجعل خوضهما حرباً بالنيابة مسألة وقت فقط. كما أن استهداف حزب الإصلاح يعزز من قوة التنظيمات السلفية الجهادية التي تتنامى على حساب القاعدة الاجتماعية للإصلاح من المتدينين؛ فعلى الرغم من اتخاذ الإصلاح لسياسة تكتيكية بعدم مواجهة السعودية والإمارات، وتأييده السلطة الشرعية بقطع علاقاتها بقطر، فإن ذلك لم يغير من المعادلة الجديدة التي تتحرك وفقها صقور دول التحالف التي فضلت بأن تقود حرباً موازية لحربها في اليمن.

ولا تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية في اليمن على الوضع الراهن، بل تتجاوز ذلك في تأثيرها على مستقبل اليمن، إذ أثبتت سياقات الأزمة وتطورات الساحة الجنوبية أن السلطة للشرعية لا تمتلك قوة على الأرض، وإن القوة الحقيقية للسعودية والإمارات وأدواتهما المحلية، وبإزاحة قطر وحلفائها المحليين من المشهد السياسي اليمني ستحتكر السعودية والإمارات الحق في تقرير مستقبل اليمن حتى مع تباين أجنداتهما الظاهرة، إذ تشجع الإمارات القوى الجنوبية المنادية بفك الارتباط، في حين لا تفصح السعودية عن أجندتها حيال وحدة اليمن.

ضعف السلطة الشرعية وانهيار تحالفاتها وصراعات القوى المؤيدة لها وفشل التحالف العربي في حسم الحرب عسكرياً، يكرس احتمالين لمستقبل اليمن، الأول: أن تظل الحرب في اليمن بصيغتها الحالية لسنوات، ساحة لدول الأزمة لاستنزاف خصومها السياسيين، والثاني: أن تسهم تداعيات صراع دول الأزمة الخليجية في فرض تسوية سياسية بين أطراف الصراع اليمنية، تلائم أجندات السعودية والإمارات وتحمي مصالحهما في البلاد.

اليمن اليوم، بلد منهك بحرب تبدو بلا أفق. تفكك معسكر التحالف، ومقامرة الحوثيين وصالح، فضلاً عن غياب سلطة سياسية وطنية تحكم معظم القوى اليمنية وتحتكر السلاح، كل هذه المؤشرات تجعل اليمن ساحة مفتوحة لتصفية دول الأزمة الخليجية حساباتها، إذ تحتكر هذه الدول القرار السياسي والسيادي، والحق في تقرير مصير اليمنيين. والأخطر، امتلاكها لأدوات يمنية موالية لها، مسلحة وبلا أي مشروع وطني.

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية

تتمثل التأثيرات الاقتصادية

أولًا الاقتصاد الخليجيّ: الفرص والقيود

تمتلك الدول الخليجية محدّدات قوة جماعية تجعلها مرشحة بقوة للتحول إلى كيان موحد في حال نجاحها في توحيد سياساتها القُطرية نحو سياسة اقتصادية إقليمية موحدة، فبالإضافة إلى النفط، نجحت الدول الخليجية في تطوير البنية التحتية لاقتصادياتها، إضافة إلى نوعية القوة البشرية للشعوب الخليجية التي تشقّ طريقها للحداثة الاقتصادية والاجتماعية بنجاح، باستخدام الجامعات والمدارس العصرية، إضافة إلى تطور لافت للقطاعات التجارية والصحية والخدمات...، أو ما أصبح يسمى في الواقع العربيّ، بالنهضة الخليجية الماثلة بوضوح في التجربة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت، وقطر.

وعلى صعيد توحيد السياسات الاقتصادية أقر المجلس استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى: (2000 إلى 2025)، بالإضافة إلى سياسات التنمية قصيرة المدى، كما أقر الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية والسياسة الزراعية المشتركة، كذلك الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون. وفى مجال ربط البنى الأساسية تم البدء في برنامج الربط الكهربائي بين دول المجلس والذي من شأنه تشغيل محطات توليد كبيرة تعمل بالغاز بما يحقق وفرة في تكلفة الإنتاج.

لكن ورغم النجاحات التي بات المجلس يحققها خلال العقدين الماضيين، إلا أنه عانى في ذات الوقت من عدة إخفاقات أبرزها:

1. تواضع حجم التجارة البينية لدول الأعضاء: ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تشابه هياكل الصادرات لتلك الدول والتي يمثل البترول عمودها الفقري.
2. استمرار هيمنة الصناعات الإستراتيجية على هيكل الإنتاج السلعي ومحدودية مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في هيكل هذا الإنتاج.
3. استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية في دعم الموازنات العامة لدول الخليج وتوفير التمويل اللازم للارتقاء بمستوى الخدمات، إلا أن استمرار هذا الوضع مرهون باستمرار تدفق ريع النفط.
4. استحواذ القطاع المالي على الجانب الأكبر من رؤوس أموال المشروعات المشتركة، وهو الأمر الذي لا يتفق مع جهود تنويع هيكل الإنتاج فضلاً عن وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية وبين دخولها حيز التنفيذ.

5. عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء إلى جانب عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة، والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها

إن أهم إنجازات المجلس إلى الآن يكمن في نجاحه في تنشيط حركة التجارة بين دوله، وقد تمّ ذلك بفضل الاتحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة، فالوصول إلى هذه المرحلة كان من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية ملحوظة فيما يتعلق بالجارة البينية لدول المجلس، وتُشير الجداول المرفقة في هذه الدراسة فيما يتعلق بهذا الجانب إلى أن التجارة البينية في دول مجلس التعاون حققت قيمة تقارب الـ 100 مليار دولار في عام 2013، مرتفعة بقدر يفوق السبعة أضعاف عما كانت عليه في عام 2000، أي قبل البدء في التنفيذ الفعلي للاتحاد الجمركي، وعلى الرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس، فإنها تمثل 7.1 % من إجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.

ويبدو أن هناك أسباباً أبطأت تسارع نمو التجارة البينية بدول المجلس، فمن أهم مقومات نمو التجارة البينية هو وجود شبكة مواصلات متطورة ومتنوعة تستوعب حركة نقل البضائع والسلع بين دول المجلس، وهذه الشبكة تتضمن الطرق والموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية، وعلى الرغم من تفعيل اتفاقية الاتحاد الجمركي ما زالت حركة التجارة البينية تعاني من طول أمد الإجراءات الجمركية عند منافذ الحدود، خاصة البرية منها، كما أن شبكة الموصلات البرية بين دول الخليج لا تزال ضعيفة البنية، وقليلة الصيانة، وتفتقر إلى خدمات الطريق، وهناك مشاريع ربط طرق برية بين دول الخليج، ولكنها لم تنفذ بسبب أنها في طور الدراسة وإعداد التصاميم، مثل مشروع سكة الحديد الذي أقره المجلس العلى لمجلس التعاون في عام 2003 ليتم إنجازه وتشغليه في 2018 .

ثانيًا الخليج عواصف النفط واضطرابات السياسة

يقوم الاقتصاد الخليجي على النفط، ومن الطبيعيّ أنّ يتوحد الخليج في سياساته النفطية، سواء من داخل مجلس التعاون أو من داخل منظمة أوبك، إذ تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدّر للنفط في العالم وهي تصدّر وحدها نسبة 1/3 نسبة الإنتاج العالميّ للطاقة الأحفورية، وتمتلك دول الخليج ورقة النفط التي تعكس فوائض ومخزونات هامة وصراعا جيوبوليتيكيا دوليا عليه ، خصوصا وأنّ توحيد السياسات النفطية يقتضي توحيد السياسات الأمنية الخليجية ، التي لا يمكن لها أن تتعارض مع السياسات الأمريكية والأوروبية حول النفط، حيث أنّ الحرب على الإرهاب هي في النهاية حماية لموارد النفط .

وبعد أكثر من ثلاثة عقود على قيام مجلس التعاون الخليجي، لم يحقق المجلس الأهداف الإستراتيجية والأمنية التي أنشأ من أجلها لعدم قدرته على إيجاد توازن يمنع ويردع عراق صدام حسين من احتلال الكويت، ويضمن لاحقا تحريرها دون الاعتماد على تحالف عالمي بقيادة الولايات المتحدة، كما أن مجلس التعاون على رغم الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين أعضائه الستة لم يكن يملك القدر على منع وردع إيران من التغول والتدخل في الشؤون الخليجية والعربية، ولهذا تتحرك إيران دون رادع لتنفيذ مشروعها التوسعي للهيمنة على المنطقة.

وتختلف دول المجلس حول الأولويات الأمنية، وفي سياساتها وتحديد مصادر الخطر والتهديد. وربما عمق رفع اليد الأمريكية بعد تراجع اعتماد واشنطن على نفط الخليج، وتقاربها مع إيران، وتهديد الفاعلين من غير الدول، وتغير طبيعة التهديدات إلى '' القاعدة '' و'' داعش '' والجماعات المتطرفة، من العقدة الأمنية الخليجية.

والخلل في السياسات والاستراتيجيات الخليجية بالتعويل على التحالف الثنائي مع واشنطن بديلا عمليا عن التعاون لم يساعد على الانتقال بمجلس التعاون إلى طرف محوري في المواجهة الإقليمية. وخاصة في ظل عقلية الحصار الأمني، والحرب الباردة الإقليمية، وتبدل التحالفات.

ثالثاً: الخليج في المنظور الأمني

إن تحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجب أن يرتكز على الأسس التالية:

1. لا يمكن تحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا إذا كانت كل دولة عربية خليجية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي.

2. يمكن تحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون إذا استجابت دول الخليج العربية لأي دولة يتعرض أمنها للخطر بمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي والمستورد

3. إن أمن دول مجلس التعاون هو قضية تهم أبناءها في المقام الأول، وأن الدفاع عنها هو مسؤولية دولها وشعوبها.

4. يرتبط أمن دول مجلس التعاون بقضية البناء الاجتماعي والسياسي، والقدرة على إقامة المؤسسات والأنظمة الجماعية القادرة على تحقيق مستويات من التنمية والتطور الذاتي، بما في ذلك استثمار الثروة.

5. اعتبار أن أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأنه يتأثر به ويؤثر فيه سلبيا وإيجابيا.

ونظرا لتعقد المصالح المحلية والإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي وتشابكها، فإن أمن المنطقة مؤهل ليكون عرضة لمجموعة من عوامل التهديد المحلية والإقليمية والدولية، يمكن إدراجها في العوامل المجتمعة التالية:

أ–التهديدات الداخلية:

- الأقليات العرقية والدينية.
- الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي
- التركيبة الديمغرافية وقلة عدد السكان.
- غياب الخدمة العسكرية الإلزامية
- أعمال التخريب وإثارة القلاقل
- بروز خلافات بين الزعامات الحاكمة وإشعال نيران الحروب القبائلية.
- زعزعة نظام القيم وتغيير الولاءات
- تفكك النظام القبلي التقليدي وتحول قيم المجتمع التقليدية
- صعود شرائح اجتماعية جديدة من التكنوقراط والمتعلمين الذين يرغبوا في إفساح المجال أمامهم للمشاركة.
- وجود فجوات في البنية الاجتماعية
- حجم العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية وغير العربية.

ب–التهديدات الإقليمية:

- تمدد النفوذ الإيراني جغرافيا ومذهبيا
- عدم التوصل إلى تسويات مرضية مع العراق
- عدم تسوية منازعات الحدود بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية
- عدم استيعاب اليمن ضمن منظومة الدفاع عن الخليج والجزيرة العربية
- زيادة عمليات الاستقطاب الإقليمي والدولي (تركيا، إيران، الدول الغربية)

ج–التهديدات الدولية:

- أطماع الدول الكبرى
- نهب الثروات من خلال إثارة الحروب واستغلال انهيار أسعار النفط
- إمكانية توظيف الأقليات غير العربية واستعمالها وسيلة للتدخل في المنطقة
- إبقاء التوتر في المنطقة وتأجيج الصراعات والنزاعات

- محاربة الحركات الإسلامية تحت شعار مكافحة الإرهاب (أصبحت الدول الخليجية تمارس الحرب الوكالة في محاربة حركات إسلامية كثيرة)[70]

إن الهوة بين النسيج الاجتماعي والأنظمة السياسية تؤدي إلى تنامي التطرف المدني، حيث يسهل ويسرع هذا الأمر تجنيد المتطرفين والمتشددين بوجود أرضية ملائمة للتيار الإسلامي الراديكالي، وإن نمو التطرف الديني من خلال التركيبة الاجتماعية للدول المحيطة بالخليج يمكنه مرة أخرى أن يؤدي إلى مضاعفة تبعية واعتماد البنى السياسية والحكومية للدول على العناصر ما وراء الإقليمية وخاصة على الولايات المتحدة، إذ أن هذا بحد ذاته يسهم أيضا في مزيد من تدخل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

لقد مثلت هذه العوامل الاجتماعية في مجملها بؤر توتر في المنظومة الأمنية في دول الخليج العربي، وأتاحت لبعض القوى الخارجية أن تبادر إلى الاستفادة منها بهدف زيادة نفوذها والسعي إلى كسب تعاطف جماعات سياسية محلية من خلال توظيف الذاكرة التاريخية، والمعتقدات الدينية، كأدوات لتنفيذ أجنداتها.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول أن دول مجلس التعاون معنية باتخاذ خطوات إصلاحية على عدة أصعدة، من أهم هذه الخطوات ما يلي:

1. تعزيز مفهوم المواطنة، ومأسسة انتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار
2. المضي قدما في عملية التنمية وتوفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.
3. القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة والإسكان.
4. ترسيخ وتعزيز لاحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي أصبحت الآن في مرحلة إستراتيجية من الوعي السياسي والحقوقي.[71]

[70]– وائل أحمد عبد الكريم، أثر سباق التسلح في الخليج عل الاستقرار الإقليمي، (رسالة ماجيستير) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015، ص 212.

[71]– سيدي أحمد ولد الأمير، تطورات الصراع في اليمن وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات نقلا عن الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html

الخاتمة

الخاتمة

ما حدث في اليمن من حراك شيعي مؤخر لم يكن في منأى عن واقع الأمة الإسلامية وما يجري في البلاد العربية، فقد كانت حرب الخليج الثانية قد عززت من بواعث الفرقة بين الأنظمة السياسية والشعوب في المنطقة، وفي حين كانت الحرب الأولى –بين العراق وإيران –عامل اصطفاف عربي وإجماع في الغالب الأعم؛ كانت الثانية بمنزلة منعطف باتجاه التواصل مع إيران التي عملت بدورها على بناء الجسور السياسية والاجتماعية مع محيطها الخليجي والمنطقة العربية والإسلامية عموما.

وخلال العقد المنصرم من القرن الميلادي الماضي، وما كان فيه من تحول الساحة إلى مسرح للاعبين دوليين وإقليميين؛ وعلى الرغم من سرعة الحدث الثوري والتداعيات التي لم تترك للأنظمة فسحة من الوقت، وأصابت مؤسسات صناعة القرار العربية بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار بها تتصدي للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلي الأقل فإنها طرحت مبادرات حاولت وما زالت تحاول من خلالها تسوية بعض أزمات المنطقة وخاصة الأزمة اليمنية، بداية من المبادرة الخليجية في أبريل 2011، مروراً بالمفاوضات التي أقيمت بالكويت منذ أبريل 2016 انتهاءاً إلى تحالف قوى التحالف مع على عبد الله صالح قبل مقتله. إذا كانت الأزمة في اليمن تشير إلى شيء، فهي لا تشير لقضية بقدر أهمية دول مجلس التعاون الخليج لانتشال اليمن من أزمته ودعم وحدته للوقوف في وجه التيارات التي تسعي لتصدعه. فبالنظر لخبرة دول المجلس في التعامل مع أزمات اليمن في القرن العشرين وأبرزها وحدة اليمن، نجد أنَّ التعامل السياسي والدبلوماسي مع الأزمة اليمنية الراهنة يُعد البديل الأمثل والأيسر، ولكن عدم حُسن النية لدي الحوثيين في القبول بالتفاوض، والدعم الإيراني لهم يعيق من الأداة الدبلوماسية.

ومما لا شك فيه إن أمن الخليج قضية محورية لطالما طُرحت في المنتديات والمؤتمرات الحوارية، ولطالما شغلت الباحثين والدارسين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بل واستأثرت أيضا باهتمام كبار صناع القرار في العالم، إنطلاقا مما يمثله الخليج من أهمية جيوسياسية وإقتصادية، وذلك منذ أن وجدت منطقة الخليج نفسها دون سند خارجي، في أعقاب إنتهاء معاهدات الحماية البريطانية.

نظرا للمتغيرات التي تشهدها منطقة الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام في ظل المتغيرات الدولية والمساعي الحثيثة لإعادة تشكيل النظم القائمة في المنطقة فان منطقة الجزيرة والخليج تجد نفسها في مفترق طرق خطير يتطلب اتخاذ قرارات تاريخية. فالحاجة تستدعي إعادة النظر في واقع ومستقبل مجلس التعاون الخليجي،

والبحث في أنجع الأشكال لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري والأمني والعسكري بين دول المنطقة والانفتاح المسؤول على العالم، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد للتماشي مع متطلبات التغيير.

إن العمل الجماعي الخليجي بمختلف مكوناته من دول مجلس التعاون وغيرها من دول المنطقة لصياغة مستقبل الخليج، يستدعي القيام بمبادرات جريئة تنفض الغبار عن النظرة التقليدية من خلال توسيع وتعزيز القاعدة المحلية للدعم السياسي في كل دول المنطقة، ورسم وتفعيل رؤية إيجابية جديدة للمنطقة لإعادة اهتمام العالم بها ليس كبرميل نفط بل كخلية نشاط مؤسسي بين دول المنطقة ومجتمعاتها لإعادة الارتباط بالعالم بما يفتح المجال للمبادرة التاريخية الخليجية الجديدة.

ومن خلال ما تقدمنا به في هذا البحث لابد من القول إن الذي يحدث اليوم باليمن يجعل المشهد اليمني مفتوح على الكثير من الاحتمالات التي يصعب التكهن بها ، فالأزمة اليمنية تمثل نموذجا للازمات العربية المعقدة والشائكة نتيجة كثرة الفواعل المؤثرة فيها إقليميا ودوليا ، فضلا عن غياب إي رؤية سياسية واضحة لحل الأزمة سواء على الصعيد الداخلي اليمني أو حتى على الصعيد الإقليمي والدولي ، واعتقد أن قرار إنهاء الأزمة هو بيد اليمنيين أنفسهم، وإلا فان احتمالات تصاعد وتيرة الأزمة قد تصل إلى مستويات غير متوقعة وقد يكون تقسيم اليمن هو احد الحلول لهذه الأزمة المعقدة.

إلا أنه لا يزال أمام دول الخليج فرص للتكتّل والوحدة التي تفضي إلى كيان موحد في مواجهة أيّة تهديدات خارجية، ولا يوجد أمامها سبيل سوى تقوية مجلس التعاون الخليجي لبلوغ هذا الهدف، حيث تتسم الأوضاع الدولية في منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتحوّل المستمرّ، وتخفي زخما متداخلا ومتراكما ومتناميا من التحديات والمخاطر والتهديدات المرتبطة بالأدوار والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج.

وبعد اغتيال على عبد الله صالح، يحمل مستقبل الأزمة اليمنية عدة سيناريوهات محتملة سوف يكون عليها الوضع في اليمن كالتالي:

السيناريو الأول: هو أن تسير الأوضاع وفق عملية سياسية شكليه وضعيفة، يكون للحوثيين اليد العُليا في صياغة ملامحها، مع وجود سُلطة صورية للرئيس عبد ربه منصور هادي. وبذلك يحتوي مجلس التعاون الخليجي أرواح اليمنيين ويقبل بالحوثيين في توافق مع الحكومة وبهذا يكون الحوثيين بمثابة "حزب الله" ثاني مما يجعلهم شوكة في ظهر المملكة العربية السعودية، المتنازلة على مضض، لوقف نزيف الدماء.

السيناريو الثاني: أن ينتقم أنصار على عبد الله صالح لاغتياله وتكون اليمن على ما وصلت عليه الصومال، من حيث الانفصال والانشطار والانقسام الفعلي على الأرض، وذلك مع شكل من أشكال الحرب الأهلية. غير أنى أرى طبيعة اليمن الانتماء القبلي له السمة العليا عن الانتماء والصراع الطائفي ولكن الدور السعودي الإيراني يبرز الصراع الطائفي.

السيناريو الثالث: تدخل القوى الدولية، وممارستها لضغط دولي، سياسيا واقتصاديا، على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، حتى تلتزم مجددا بعملية التحول السلمي للسلطة في البلاد، وحفاظ القوى الدولية على حركة التجارة العالمية من القرصنة البحرية وتأمين مضيق هرمز وباب المندب. وحتى نتجنب سوريا جديدة.

وأخيراً، حيث يشهد الواقع الدولي الحالي ظهور الدولة الفاشلة حيث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، أؤكد رؤية روبرت جاكسون في كتابه شبه الدولة بأن الدولة الفاشلة هي التحدي الأساسي لتطور المجتمع الدولي لافتقارها للسيادة بالمعنى الإيجابي وهي القدرة على الحكم وتلبية الحاجات الضرورية، ويجب الآن على المجتمع الدولي انتشال اليمن من الأمراض والأوبئة والحروب وهي أسوأ أزمة إنسانية بالعالم حسب ما قالت الأمم المتحدة.

إن الثورات العربية وإن كانت تدريجية وبدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى، من مقولة "الخصوصية الخليجية". ومقولة "الاستثناء الخليجي" أو "حصانة الملكيات العربية" فالتغيير قادم لا محالة، وقد اتضح ذلك في تبدل ردود الأفعال الخليجية التي اتسمت بالإيجابية في التعامل مع مطالب الإصلاح والتغيير الداخلي. وقد أثبتت طريقة تعامل دول الخليج مع هذه التطورات دليلا واضحا على تبدل رد الفعل تدريجيا، والتعامل بإيجابية مع مطالب الإصلاح والتغيير، في محاولة لإكساب نظم الحكم القدرة على التكيف مع المطالب الجديدة والفعالية في الاستجابة للتحديات ومن الأمثلة على ذلك التغيير الناعم للسلطة في قطر.

فهرس

المحتويات

المقدمة .....**أ–هـ.**

الفصل الأول: المكانة الجيوسياسية للجمهورية اليمنية.....**ص01.**

المبحث الأول: اليمن دراسة جيوبوليتيكية .....**ص02.**

المطلب الأول: دراسة تاريخية موجزة عن اليمن .....ص02-09.

المطلب الثاني: الموقع والمكانة للجمهورية اليمنية.....ص09-13.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية لليمن(1990–2010) .....**ص14.**

المطلب الأول: الأوضاع السياسية.....ص14-17.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية.....ص18-20.

المطلب الثالث: النظام السياسي في عهد علي عبد الله صالح .....ص20-22.

المبحث الثالث: دور البيئة الإقليمية في صنع السياسة العامة اليمنية.....**ص23.**

المطلب الأول: دور دول مجلس التعاون الخليجي.....ص23-26.

المطلب الثاني: دور المملكة العربية السعودية.....ص26-27.

المطلب الثالث: دور الإمارات العربية المتحدة .....ص27-28.

الفصل الثاني: المعضلة الأمنية اليمنية(2011–2017) .....**ص29.**

المبحث الأول: بوادر الأزمة اليمنية: الجذور الأسباب، التطورات والتداعيات .....**ص30.**

المطلب الأول: الجذور والأسباب الداخلية والإقليمية للأزمة اليمنية.....ص30-33.

المطلب الثاني: تطورات الأزمة على اليمن والخليج.....ص33-35.

المطلب الثالث: تداعيات الحرب الأهلية على اليمن .....ص35-37.

المبحث الثاني: تحديات وتهديدات الأمن القومي اليمني .....**ص38.**

المطلب الأول: الحراك الجنوبي والاحتجاجات الشعبية (ثورة الشباب اليمنية) .....ص38-39.

المطلب الثاني: تمرد الحوثيين .....39-41.

المطلب الثالث: تنظيم القاعدة .....ص41.42.

المبحث الثالث: التهديدات الدولية والإقليمية لليمن .....ص43.

المطلب الأول: التدخل السعودي الإماراتي للقضية اليمنية.....ص43-47.

المطلب الثاني: الطرف الإيراني... والتهديد الطائفيّ المتنامي.....ص47-50.

المطلب الثالث: التدخل الغربي في السياسة اليمنية اليمن.....ص50-53.

الفصل الثالث: تأثير الأزمة اليمينة على الأمن الإقليمي الخليجي.....ص54.

المبحث الأول: تأثير الأزمة اليمنية على السعودية والإمارات.....ص55.

المطلب الأول: التهديد الأمني: مفهومه، وأنماطه.....ص55-56.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة اليمينة على الأمن السعودي.....ص56-60.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة اليمنية على الأمن في الإمارات..... .....ص60-63.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة اليمينة على دول الخليج وإيران.....ص64.

المطلب الأول: تأثير الأزمة اليمنية على دول الخليج.....ص64-67.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة اليمنية على إيران.....ص67-69.

المبحث الثالث: التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة اليمنية على دول المنطقة .... ص70.

المطلب الأول: التأثيرات السياسة للأزمة اليمنية على دول المنطقة .....ص70-73.

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية.....ص74-78.

الخاتمة.....ص79-ص82.

فهرس المحتويات.....ص84-86.

قائمة المراجع والملاحق.....ص87-92.

قائمة

المصادر

و

المراجع

أولا: المصادر

1/ القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1 / الكتب

1. عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري** (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط5)1997.
2. الشيخ عبد الواسع بن يحي الواسع اليماني، تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)، (دار السلفية للطباعة، القاهرة) 1909.
3. د. جواد العلي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.
4. د. حسن خضيري أحمد، قيام الدولة الزيدية في اليمن، القاهرة، (مكتبة مدبولي، ط1)، 1996.
5. د. رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، (عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، مصر) 1996.
6. عاطف علي، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبيلتيكا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1).
7. د. يحي أحمد حسين الوشلي، **اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة**، (دراسة جيواستراتيجية صنعاء: دار الشرق للطباعة والنشر، ط1).
8. عبد الرحمان البيضاني، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن (مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة) 1984.
9. عادل دسوقي الجوجري، **اليمن فوق بركان "صارع القبيلة والسلطة النصر لمن"**، (دار الكتاب العربي دمشق-القاهرة) ط1، 2010.
10. د محمد الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن**،2003.
11. نصر طه مصطفى، **هموم آخر القرن** (اليمن والتحولات السياسية الكبرى) (الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، لبنان)2004.
12. - بلقيس أبو أصبع، **النخب السياسية الحاكمة في اليمن**، (مكتبة مدبولي، ص1)1999.
13. محمد يودينه، **مشاهير القرن العشرين**، (دار الغرب الإسلامي ط1، تونس)1994.

14. جيرد نونمان، **آليات ومحددات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، (تر عبد الله باعبود، روتليدج 2006.

15. غريغوري غوز، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، مطبعة جامعة نيويورك، 2006.

16. عبد الباري عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، (دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان)، 2008.

17. صالح يسري مهدي، **السياسة الخارجية السعودية في منطقة العربية منذ انتياء الحرب الباردة** (دار المجدلاوي، عمان)،2012.

18. ممدوح محمود مصطفى، **الصراع الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط**، (مكتبة مدبولي القاهرة) 2015.

19. جيريمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط**، تر (نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1)2011.

20. ممدوح محمود مصطفى، **الصراع الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط**، (مكتبة مدبولي القاهرة) 2015.

21. فراس عباس هاشم، **النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**، (دار سطور للنشر والتوزيع بغداد)، 2010.

2 / الملاحق

- خريطة تبين القبائل اليمينة القديمة.
- خريطة تبين محافظات دولة اليمن والحدود الإقليمية.
- جدول يبين تأسيس وتوحيد اليمن.

3/ الرسائل والمذكرات

1. – محمد محمد الحميدي، **الأمن القومي اليمني**، (دراسة في التحديات ومصادر التهديد، **رسالة دكتوراه غير منشورة)**، قسم العلوم السياسية القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام 2004.

2. سفيان أحمد محمد الشنباري، **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي اليمني 2011–2015**، **رسالة ماجيستر**، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2016.

3. حمدان نايف مسعود علي الصرفي، **مصادر عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية 1990–**

2012، أطروحة دكتوراه، ضمن متطلبات **نيل شهادة (دكتوراه)** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،2015.

4. وائل أحمد عبد الكريم، **أثر سباق التسلح في الخليج عل الاستقرار الإقليمي، (رسالة ماجيستير)** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015، ص 212.

4/ مراكز الدراسة:

1. عبد الله السلال، وآخرون، **وثائق أولية عن الثورة اليمنية،** مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1992.
2. د. فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن،** (: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة) 2011.
3. محمد عبد الغفار، **الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي،** (مركز البحرين)2014.
4. عادل علي نعمان الأحمدي، **الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد،** (مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر صنعاء)، فبراير 2006.
5. خالد شمس عبد القادر، **التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة** (مركز الجزيرة للدراسات) 2014.
6. محمد السعيد عبد المؤمن، **المرونة الشجاعة المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي،** (ع199 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة)، 2010.
7. محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي،** (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية الرياض)2017.
8. ديفيد جارنم، **سياسات الأمن القومي،** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) 1994.
9. محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي،** مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

5/ مواقع الأنترنت:

1. موقع: مسلم المعاهد العلمية في اليمن ومسلسل الإلغاء، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/01م. http://almoslim.net/node/85325

2. موقع الجزيرة نت – ارتفاع ديون اليمن الخارجية وانخفاض عائدات النفط 2008/2/24م .http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED3D8177-4DB2-.html

3. "نبذة عن علي عبد الله صالح نقلا عن موقعه الشخصي" .

4. الأمم المتحدة: مقتل أكثر من 2200 شخص في اليمن منذ بدء الصراع.

5. – منظمة الصحة العالمية، بيان عن الوضع في اليمن 27 ماي 2015.

6. أحمد عمرو، أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج، مجلة البيان، التاريخ 2010/12/1.

7. الحرب السعودية ضد الحوثيين تفضح التهديدات الإيرانية لأمن الخليج نقلا على الرابط التالي: http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=320880&pg=1

8. قرار مجلس الأمن رقم (2216) بشأن اليمن، الصادر بتاريخ، 14 أبريل 2015.

9. نص بيان دول مجلس التعاون الخليجي، قناة العربية، تاريخ النشر: 05مارس2017، نقلا على الرابط التالي: https://goo.gl/bo89V.

10. – محمد مجاهد الزيات، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج، المتغيرات والحلول، نقلا على الرابط التالي: http://cutt.us/HUZ1.

11. سيدي أحمد ولد الأمير، تطورات الصراع في اليمن وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات نقلا عن الرابط التالي:
.http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/20936.html

6/ المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Hundreds of children killed or maimed in deadly month-long fighting in Yemen UNICEF. 24 April 2015.
2. Yemen: Pro-Houthi Forces Attack ،Detain Civilians". Human Rights Watch. 2015.